



1/20/21

۱-۲۲۰۳

٥١٤٦٧
٥١٤٦٧

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مجموع فيه كتاب الرقم ٨٢٧

اسم المؤلف _____

تاريخ النسخ _____

عدد الأوراق ٨٩ القياس ١٢,٥٤

ملاحظات عدم كونه بارع ٨٢

٨٢٧

١ رسالة في رصطلح الحديث لابن حجر
٢ متى توضح انسخة مختصرة غاية
٣ قوانين وقواعد يرف بها احوال المسند والمتمنى رخصة وصن وضع
٤ شرح الرسالة الوضعية للمولى محمد بن ابي والمغاني

١
اسام ابو حنيفة بن ثابت تاليف تاليف مالك تاليف مالك تاليف مالك
اسام مالك بن انس تاليف اسام مالك بن انس تاليف اسام مالك بن انس
تاليف مالك تاليف مالك تاليف مالك

او هذا كالمثل الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمون وتقسيم الجزئي اليهما
دون اسماء الاستدراك ظنا لانه ذلك موضع لا من عام الا انه يتعين بقرينة الاستدراك
الحسية ومدلول التصدير بالوضع الرابع تبين من هذا ان معنى قول النحاة الحرف ما دل
على معنى في غير الله لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل الخامس قد عرفت
مما سبق من الفرق بين الفعل والمستحق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل فانه
ما دل على حذو ونسبة الى موضع وزمانها التماسا ومنه يعلم
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسماء وضع مجزوء للجنس
واسم الجنس كالاسد وضع لغير معين ثم جاء التقييد وهو معنى فيه من اللام
التسابع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في غير وجهه وتخصيصه
بما هو معنى فيه والموصول اس مبهام يستلزم عنده بمعنى فيه التماس الفعل
شتركا في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت للغير
فما متبع لغير عنهما التاسع الفصل مدلوله كقديت حق في ذوات متدلة
في ان نسبته الى خاص منه في غير بدو الحرف اذا تحصل مدلوله انما هو **حصوله**
فلا يعقل لغير العاشر في غير الغائب وفي كليله نظر فتأمل الحادي عشر
المقصود ذوق فان مفهوم ما كلفي لا انما يميز صا وعلى وليس كانا لا يستلزم
الاتي جزئين لروض الاضافة فلا يكونان جزئين العاشر لا يرد في تعاور
الا لفظا وتفاوتها بعضها مكان بعض
اذ اعتبر الوضع



قد عرفت في تبيينها لانه في قوله
في اواخرها من الاخرى
الوجه الاول هو ان
الوجه الثاني هو ان
الوجه الثالث هو ان

ابن حجر اشان مكي وهو المصنف مؤلف كتاب
مجمع الزوائد في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم
وهو المشهور صاحب التصانيف الكثيرة
أما فقهنا من هذا العلم فهو من كتبنا ما لا يحصى
برجالنا سواء كان من علم غيب أو علم ظاهر
قال العلامة السبكي كان شيخنا يروي عن أبيه حفظ
ما في الكتب من صحيح يرويها من علم غيب سر
أعلم أن الحديث موضوع هو ذات رسول الله
وقد علم يعرف به أقوال رسول الله
وأحواله وعلمه هو المحفوظ بساعة الأديب
كراماتي

محمد بن علي بن حجر العسقلاني

قال سيدنا الشيخ الإمام العلامة أبو الفتح شهاب الدين أبو الفضل أحمد
علي بن محمد العسقلاني الشافعي بابن حجر شيخنا في الحديث وأدام على علمه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا جابيا نبويا سميعا بصيرا واشهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له والكثرة تكبيره وصلى الله على سيدنا
محمد الذي أرسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعالم آل محمد ومجده

وسلم تسليمي كثيرا **باب** فان التصانيف في اصطلاح الحديث قد كثر
لأنه في القديم والحديث قن أول من صنف في ذلك القديس أبو محمد
الرام نعيم مزي في كتابه الحديث الفاصل لكنه لم يستوعب واليكم
أبو عبد الله الشافعي لكنه لم يثبت ولم يزل وتلاه أبو نعيم
الأصفهاني فعمل على كتابه مستحجا وأبى الشافعي للتعقب ثم جاء
بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه
الكفاية وفيه ما هو كتابا باسمه الجامع لاداب الشيخ والسامع وقيل
من فنون الحديث الأول قد صنف فيه كتابا مفردا فكان في كل ما حفظ
أبو بكر بن نقطة كل من انصاف علم أن الحديثين بعد الخطيب عباسا

كتبتم في كتابنا بعض من تأخر عن الخطيب فآخذ من هذا العلم بنصيب
فجمع القاض عياض كتابا بالطفاسماه الإلماع وأبو جعفر المياحي جزءا
سماه مالا لا يسع الحديث جهله وأما في ذلك التصانيف التي اشتهرت
وبسطت لتوفر علمها واخترت ليشرفها إلى أن جلاها الخطيب الفقيه

تولد في القديم والحديث أي في الزمن المتقدم
والتأخر شيخ
قوله لم يستوعب أي لم يأت باصطلاحات
كلها لأنه من أول من صنف في هذا
العلم وأما أول من صنف في علم الحديث
فلا أكثر علمه من غيره وقيل ما كان
ربيع بن جبير وأبو الخطاب والأبواب
أدخال الشافعي في الشافعية شيخ
الشيخ جبير وبنا سكتة وراء مفتوحة
لهم في حديثه وجميع ما وجد فقيه
في الصلوات
قوله نقطة بنون مضمومة ووافي كنة
خطا ومعهلة وطاء الثانية لهم جارية
ربت جنة أو انة تعرف بها شيخ

وذكر في نسخة المجلد ١٢

قوله وأما في ذلك من نوع معطوف على فاعل
قوله كثر أي وكثر أشد وكثر
قوله فكان أي قال يجوز أن يكون لهم كتاب
عابدا للخطيب وجملة كل من انصاف خبرها
بنا ومثولة خطا أو بتقدير معنا في الاسم
والخبر أي كان حاله أي الخطيب يفتنون كل
من انصاف سبيل الدين

نق

قوله وسماه الإلماع وهو الفقه ما يشتمل عليه
التصنيف المالكان قولوا ما ألقى به رسا شيخ

أول من صنف مطلقا ابن حجر بكته وما لك ابن إلى ذنب بالمدنية
والأوزاعي بالأمم والشافعي بالكوفة وسعيد بن جبير بن جبير
وحامد بن سلمة بالبصرة ومعه بن راشد وخالد بن جبير بن جبير
بالري وابن المبارك بخراسان وهو لا فرغ من واحد فلا يذكر فيهم سبق ذكره في كتابنا

كذا في شيخنا الإسلام زين الدين أبو يحيى
ابن أبي عمير بن محمد بن أبي عمير بن محمد بن أبي عمير
يقع في كتابنا في شرح الفقيه العراقي
فعلت من عبيد

تق الله بن أبي عمير وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشافعي زوري
الخطيب المصنف في الحديث بالمدنية الشافعية
كتبه المشهور فنيته وإملاءه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه
على الوضع المناسب وأعني بتصانيف الخطيب المرفوعة في شتات
مقاصدها وضمت إليها غير ما كتب في بعضها في جمع في كتابه ما تفرق
في غيره فلهذا عكف الناس عليه وروايت في غير فلا يخص كم فاعلم

له ومختصر مستدرج عليه ومختصر ومعارض له ومختصر في بعض
الأحوال أن الخطيب لهم المصنف في ذلك فليخص في أوراق لطيفة يستعملها
تجربة الفكر في مصطلح أهل الماشي ترتيبا بكتبة وسبيل الترتيب
مع ما ضمت إليه من الفوائد وذو الألفاظ في رغبت إلى أنما ان اضع
عليه شير جليل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما حفي على المكتبة كما

قوله فليخص جواب ما في المتن اما قوله
الآن في جيبته فهو جواب لما في المتن
قوله انكرته أي اخترعت من النكاح والابكار
انكرته أي اخترعت من النكاح والابكار
التي ذكرها في غير كتابه سبق قوله وسبيل
التي ذكرها في غير كتابه سبق قوله وسبيل
سكتة شيخ

ضمير اجبتة وسواله راجع إلى البعض
أي اجبتة مائلا ومتوجهة إلى سواله
في الايضاح والتوجيه ونهت عما ضما في كتابها
أدرك بما فيه وظاهره أن ابراه على صورة البسط البق ودجها ضمن
توضيها أو فني فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك فقول طالبا

ثم الله التوفيق فيما هنا لك الخبيرة عند علماء هذا الفن مراد في الحديث
وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره
ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار فيكون يشغل
بالسنة النبوية الحديث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث
خبر غير عكس وعبرت هنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله
إلى ما ان يكون له طرق أي أسانيد كثيرة لأن طرقا جمع طريق وقيل

عنه التوفيق في الحديث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث
خبر غير عكس وعبرت هنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله
إلى ما ان يكون له طرق أي أسانيد كثيرة لأن طرقا جمع طريق وقيل

قوله راسم الاخبار وهو اعلام العلم
وايشاع ما يسمع وكذا الحديث اسم
للتحديث فقامت على
قوله يطلق الخبر العوام والخواص
والحديث خبر الخواص فقط
الحديث في اللغة تجديد وفي عرف
العامة الخبر وفي عرف الخواص
خبر الرسول أي خبره كما أرسله
الله تعالى للبعث لاصطلاح مستقيم
وفي عرف العامة من أنه خبرهم
خبرهم دم

قوله في نسخة المجلد ١٢
قوله في نسخة المجلد ١٢
قوله في نسخة المجلد ١٢



في الكثرة يجب على نقل بضمين وفي القلة على الفعل والمراد بالطرق الاسانيد
والاسناد حكاية طريق المين وتلك الكثرة احد شروط المتواتر اذا وردت بلا
حصص عدد معين بل يكون العادة قد اجالت تواترهم على الكذب وكذا اوتوا
منهم اتفاقا في غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصريح ومنهم من عتبه
في الاربعه وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى
عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتلك كل فائل
بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فيافي والعلم ليس بلازم ان يطر في غيره
لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الامور
الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا يزيد ادا الزيادة هنا مطلوبة من
باب اول وان يكون مستندا انتباه الامر المشاهد او المسموع لا لا
بقضية العقل الصرف فاذا وقع هذه الشروط المذكورة الاربعه وعين شروط اول
كثيرا حالت العادة تواترهم وتوافقهم على الكذب ويروا ذلك عن
من الابتداء الى الانتهاء وكان مستندا انتباه الخبر وانضاف الى ذلك
ان يصح خبرهم فائدة العلم مع هذا هو المتواتر وما خلفت افادة
العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور غير عكس وقد يقال
ان الشروط الاربعه اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو كذلك في
الغالب لكن قد تخلف عن البعض مانع وقد وضع بهذا تعريف المتواتر
وخلافه فديروا بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصرها في
الاثنين اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط المتواتر او بهما اي باثنين
فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان

قوله قد اجالت تواترهم اي جعلت حالها
اي حازر ايستهم وبين الكذب بحيث لو

اختصاص افادة العلم في الامر
الذي ورد فيه عدم معين
لذلك الامر دون غيره على

قوله وما تخلف الحقت ولا تدوان يريديما
روي بلا حصر عدد والاصدق المشهور
على جميع المتواتر وهذا ينافي قوله بعد هذا
ان المشهور مروي عن حصر عدد بما فوق
الاثنين ابن حجر

في الكثرة يجب على نقل بضمين وفي القلة على الفعل والمراد بالطرق الاسانيد

قوله قد اجالت تواترهم اي جعلت حالها اي حازر ايستهم وبين الكذب بحيث لو

اختصاص افادة العلم في الامر الذي ورد فيه عدم معين لذلك الامر دون غيره على

قوله وما تخلف الحقت ولا تدوان يريديما روي بلا حصر عدد والاصدق المشهور على جميع المتواتر وهذا ينافي قوله بعد هذا ان المشهور مروي عن حصر عدد بما فوق الاثنين ابن حجر

والاخبار الروية عن النبي عليه الصلوة والسلام على مراتب متواتر وهو ان يرويه جماعة عن جماعة لا يتصور تواترهم
على الكذب ومن انكره فممنها ما هو مشهور وهو ان يرويه من واحدة العصر الاول ثم يشترط في العصر الثاني
جمع يرويه جماعة عن جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب واذا انكره اسان لا يكفر وهو الصحيح ومنها ما هو مشهور
الوحد وهو ان يرويه جماعة عن جماعة يتصور تواترهم فلا يكفر جاحده الا بانهم يترك قبوله فمرارة مروي

فان ورد بكثرة بعض المواضع من السند الواحد لا يضر اذا لا في هذا
العلم يقضي على الاكثر فالاول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فخرج النظر
على ما يأتي تقريره بشرط الى تقديمه واليقين هو الاعتقاد والى زعم
المطابق وهذا هو العند ان خبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي
يضطر لان اليقين بحيث لا يمكنه وقوعه وقيل لا يفيد العلم الا بالنظر باليسر
بشيء لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اعلية النظر كالعلم ان النظر
تربط موز معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او ظنون وليس العيان
اعلية ذلك فلو كان نظرا بالما حصل ليرى ولك هذا التقرير الفرق بين
العلم الضروري والعلم النظري اذا الضروري يفيد العلم بلا استدلال
والنظري يفيد كمن مع الاستدلال على الافادة وان الضروري يحصل
لكل سماع والنظري لا يحصل الا لمن فيه اعلية النظر وانما ابهرت
شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية ليس بمباحث علم الاد
از علم الاسانيد بحث فيه عن صحة الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من
حيث صفات الرجال وصحة الاذاء والمتواتر لا يثبت عن رجال بل يجب
العمل به من غير بحث فان ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على
التفسير المتقدم بعينه وجوده الا ان يدعى ذلك في حديثه كذب على
متقدم فليست بمشقة من النار وما ارجاه من العزة ممنوع وكذا ما اراه
غيره من العلم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق او طول
الرجال وصفاتهم المقضية لا بعد العادة ان يتواطوا على كذب
او يحصل منهم اتفاقا ومن احسن ما يعترف به كون المتواتر موجودا
وجود كثرة في الاحاديث ان اكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم

قوله وما تخلف الحقت ولا تدوان يريديما روي بلا حصر عدد والاصدق المشهور على جميع المتواتر وهذا ينافي قوله بعد هذا ان المشهور مروي عن حصر عدد بما فوق الاثنين ابن حجر

قوله وما تخلف الحقت ولا تدوان يريديما روي بلا حصر عدد والاصدق المشهور على جميع المتواتر وهذا ينافي قوله بعد هذا ان المشهور مروي عن حصر عدد بما فوق الاثنين ابن حجر

قوله وما تخلف الحقت ولا تدوان يريديما روي بلا حصر عدد والاصدق المشهور على جميع المتواتر وهذا ينافي قوله بعد هذا ان المشهور مروي عن حصر عدد بما فوق الاثنين ابن حجر

الاول وهو القديس عند الرواية تعلت حريته

منه في الحديث الذي في الحديث

المختار
كلها في نودى عيسى
الحمد لله

الحية فقال
بالحية فقال
المنتهى

[illegible]

اصول المنطق في اللغة العربية
كتاب الشيخ الفاضل
ابن العربي

البه ولو طر فيه الذي فيه الصحا اولاً يكون كذلك بان يكون التقدير
في انفا كان يرويه عن الصحا اكثر من واحد ثم ينفرد به رواية عن واحد
منهم شخص واحد لا اول لفرد المطلق كحديث النسي عن بيع الولاء
عن تميم بن مرزوق بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد ينفرد به راو
عن ذلك المنفرد كحديث شعب اليمان تفرده ابو صالح عن ابن عمر
وتفرده عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد ينفرد به جميع رواة
او اكثرهم وفي مسند البزار والبيهقي والوسط للبطران امثلة كثيرة لذلك
والثاني الفرد النسبي ليس نسبة يكون التفرده فيه يحصل بالنسبة الى شخص
معين وان كان الحديث في نفسه مشهوراً او يقال لطلاق الفردية عليه
لان الغريب والفرد مترادفان لفرد واصطلاحاً الا ان اهل الاصطلاح
غايروا بينهما حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على
الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا حيث
اطلاق الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون
فيقولون في المطلق والنسبي تفرده فلان او غريب فلان وقريب فلان
اختلافهم في المنقطع والمرسل جعلهما متغايرين اولاً في كثرة الحديثين
على التفرقة بينهما عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون
الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسل ام منقطعاً
وتم تطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثرة الحديثين
انهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما جرت به عادة وقيل
نبتة عن النكتة في ذلك والله اعلم وجب الاجابة بنقل عدل ايام الضبط
السند غير معطل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته وهذا اول تقسيم المقبول الى
حالة اخرى

فيه اشارة الى انه لم يعمد التفرقة في العمل
لان الاصل ان كلهم عدول اصل الزوال فرض
يحصل بواحد منهم فلا حاجة الى عمل بالكل

للفردية ثلثة معاجم وهو الذي اشار
الى الرواة بحروف التهجاء
قوله لان الغريب اقل من قوله الا ان
اهل الاصطلاح لا يلبه فافهم

قوله وقيل من نبتة على النكتة اي قل من نبتة
على الاطلاق اي وجهه فاللام للعهد
فالمراد من النكتة عدم الملاحظة اي وجه
نسبة عدم التفرقة بين كثير من الحديثين
عدم الملاحظة تماماً

اي لم يأت احد بكثرة اخضا صلاهم دون
الفعل المشتق ههنا ويمكن ان يقال فيه
ان المقصود من استعمال الفعل المشتق
بيان الراوي وتعيينه بالفعل ولا يمكن
تعيينه بالفعل المشتق من المنقطع فاطلق
الفعل المشتق من المرسل على المنقطع ايضا
لوضوح دعوت اليه وان امكن ان يقال
قطعه فلان باستعمال الفعل في جرده عصفور

اي اطلق
على كثرة الحديثين
في حقه ثم
لا يفرقون
حالة اخرى

الاربعة انواع لانها ما ان يشتمل صفات القبول على اعلالها او لا فالاول
الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو
الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحيث لا يخبر ان فهو الحسن لذاته وان
قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته
وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته والكراد بالعدل من له ملكة تجلله
على ملازمة التقوى والمروءة والكراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة
من شره وفسقه او بدعة والتضبط ضبط صدره وهوانه بنيت ما سيجي
بحيث يتمكن من استحضار ما في كتابه وضبط كتابه وهو صيانة له من مذنب
سمع فيه وصحة ما ان يؤذي منه وقيل بالتام اشارة الى المرتبة العليا
في ذلك والمتصل بها سلم السادة سقوط فيه بحيث يكون كل من رجا له سمع
ذلك المروي من منحه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علته واصطلاحاً
ما فيه علته خفية في ذاته والثالث لغة المنفرد واصطلاحاً ما ينفرد به فيه
الراوي من بوارج منه وله تفسير آخر سيأتي **تنبيه** قوله وفيه الاجاد
كالمحسن في باقي القبول وكالفصل وقوله بنقل عدل احراز عما ينقله غير العدل
وقوله هو سمع فصلاً يتوسط بين المتبادر والخبير يؤذن بان ما بعده خبر
عائله وليس ينفذ له وقوله لذاته يخرج ما يسمع به في بامرضاج عنه كما
تقدم وتفاوت رتبة اي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقضية
للتصحيح في القوة فانها لما كانت مهيئة لغلبة الظن الذي عليه مدار العجيبة
اقتضت ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المعقولة اي لاصل الصحة
واذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط
وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن الرتبة العليا
التي هي

يخرج ان شواي طرفه وقامت قرينة خارجة
منه

بل لبقائه قرينة خارجة على حسنه على
دون الفروع

المروءة الصيانة عن الاذناس والتوثيق
عائدين عن الناس كالاكل في السوء
والاستبراء الخسيس وصحة الاراذل وغير ذلك

اعلم ان كلمة تنبيه قد ذكر في بعض المواضع
اشارة الى ان ما يذكر بعده كماله
فائدة جلية تناسب ما ذكر
قبله كما يظهر من اللغة
في هذا المواضع
عصفر

المقضية
ان المراد من القوة في الحد

قوله عاروا من بعد ما يتفرد به حسن يعنى رواية المرتبة الثالثة من الصحيح ومقدمة على مرتبة من بعد حجة حسن
اذا لم يتفرد به لا يكون مقدمة عليه لقوته باعتبار تعدد الطرق فيقول بعد نقل
مجهول لئلا يما الموصولة وفاعل يتفرد خبر راجع الى حسن والقدر الموصوف في راجع الى ما وتقول حسن
مفعول فان بعد الموصولة بيان الفرق بين المرتبة الثالثة من الصحيح وبين مرتبة الحسن لئلا
فان الصحيح عاروا وجعلوا على الحسن من حيث انه حسن وان بلغ حد الصحيح
بواسطة تعدد الطرق فيصنف

ابن عبد الله بن عمر عن ابيه وكثير بن كسير عن عبيدة بن عمرو عن
عائشة وكثير بن كسير عن علقمة عن ابن مسعود ورواه في المرتبة
كرواية يزيد بن عيسى بن ابي نيرة عن جده عن ابيه ابي موسى الاشجري وكثير
ابن سلمة عن ثابت عن انس ورواه في المرتبة كسبيل بن جابر عن ابيه عن
ابيه هيرة وكثير بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابيه هيرة فان الجمع بينهم
العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى فيهم من الصفات المرتبة ما يقتضيه
تقديم روايتهم على التي تليها في قوة الضبط ما يقتضيه تقدمها
على الثالثة وهي مقدمة عاروا من بعد ما يتفرد به حسن كحديث اسحق
عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وفسر على
هذه المراتب ما يشبهها والمرتبة الاوالية التي اطلق عليها بعض الائمة انها
اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترجيح معينة منها لعدم اتفاق
في مجموع ما اطلق عليه الائمة ذلك الترجيح مما لم يظفر به ويكتفى بهذا
التفاضل ما اتفق الشيوخ على تحريمه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما
وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لان اتفاق العلمى بعدهما

او من صنف من حديث الصحيح الامام
محمد بن اسمعيل البخاري ولا يروى
الامام مالك لانه وان كان سابقا
في العلم لا ينفذ في الصحيح الا معطلا
لانه اذ خالفه المسند والبلد والمقطع
وكان على سبيل الاحتياط فليس هو
او من من الصحيح فيجوز في الصحيح
الفقه العرفي

لان هذا من قولهم واختلفوا فيهم
لان اختلافهم في الارجحية انما هو باعتبار
اطلاقهم وما ينفذ في كلامهم ولم ينفذ
منهم التفرع
الصحيح بما اصح الكتب بعد كتاب
السنن والترمذي واما قول ان في صحيح
ما اعلم شيئا بعد كتاب الله تعالى
اصح من موطا مالك فغير وجود
الكتابين كذا ذكره الطبري في التمهيد

بذلك انما هو في ما في كتاب
السنن والترمذي والموطأ
والصحيح وما اعلم شيئا بعد كتاب الله تعالى
اصح من موطا مالك فغير وجود
الكتابين كذا ذكره الطبري في التمهيد

اعلم راوي امة الحديث من المجهول في حديثه من كان في عصر النبي ومروى وجهه في الحديث من كان في عصر النبي
كانت رواية ما كلفه من غير علم ومن كان في عصر النبي من كان في عصر النبي
في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي
من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي

كتاب مسلم في الصحيح يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينفك المسواة وكذلك ما نقل عن
بعض المخالفين انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن البيان
وجودة الوضع والترتيب ولم يفضح احد منهم بان ذلك راجع الى الامجية وكو
افضل ابله في علمهم في هذا الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحيح في كتاب
البخاري اتم منها في كتاب مسلم والتميز بينهما اقوى واشد واما رجلي في حديث
الاتصال فلا يشترط ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة
واكتفى مسلم بطلوع الفجرة والزم البخاري بانه يكتفى ان لا يقبل الغفلة
اصلا وما يلزم به ليس يلزم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى روا
احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من جبريانه ان يكون مذلل والمسلمة مقفولة
في غير الحديث واما رجلي في حديث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم

فيهم رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم رجال البخاري وان
البخاري لم يكتف من اخراج حديثهم بل غالبتهم في شيوخه الذين اخذ منهم وكان
حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجلي في حديث عدم الشذوذ والاعلال فلا
ما استفاد البخاري من الاحاديث اقل عددا مما استفاد مسلم عذرا في اتفاق
العلمى اعلم ان البخاري كان اقل في مسلم العلوم واعرف بصناعة الحديث
منه وان مسلم تلميذه وخبرته ولم ينزل بسفينة مني ويتبع اثاره حتى لقد قال

الدارقطني لولا البخاري لما راى مسلم ولا جاء ومن تلميذ ومن هذه الجهة
وهي ارجحية البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في
الحديث ثم صحيح مسلم كونه البخاري في اتفاق العللة على ما نقلت كتابا لقبول
سوى ما غفلت في تقدم في ارجحية من حيث الامجية ما وافقه شرطها لان المراتب
روايتها مع باق شروط الصحيح وروايتها قد حصل الاتفاق على القول بعد

وغير ذلك في ذلك الملة الشبهة هو من اتم كونه في كتابه من كل ما سمعها مع السنة المذكورة
واما من الائمة الثلاثة اي ابو حنيفة والشافعي ومالك والدارقطني والبيهقي والترمذي
والحاظ في الائمة الثلاثة من حيث الامجية ما وافقه شرطها لان المراتب
روايتها مع باق شروط الصحيح وروايتها قد حصل الاتفاق على القول بعد

في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي
من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي
من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي
من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي من كان في عصر النبي

في غير الحديث واما رجلي في حديث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم
فيهم رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم رجال البخاري وان
البخاري لم يكتف من اخراج حديثهم بل غالبتهم في شيوخه الذين اخذ منهم وكان
حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجلي في حديث عدم الشذوذ والاعلال فلا

ما استفاد البخاري من الاحاديث اقل عددا مما استفاد مسلم عذرا في اتفاق
العلمى اعلم ان البخاري كان اقل في مسلم العلوم واعرف بصناعة الحديث
منه وان مسلم تلميذه وخبرته ولم ينزل بسفينة مني ويتبع اثاره حتى لقد قال

الدارقطني لولا البخاري لما راى مسلم ولا جاء ومن تلميذ ومن هذه الجهة
وهي ارجحية البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في
الحديث ثم صحيح مسلم كونه البخاري في اتفاق العللة على ما نقلت كتابا لقبول
سوى ما غفلت في تقدم في ارجحية من حيث الامجية ما وافقه شرطها لان المراتب

المراد من المتعلق بالقبول
كتابا واحدا

بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل ما يخرج
فان كان الظاهر على شرطها معا كان عندنا لا بدليل ان كان على شرط واحد في غير شرط البخاري وحده على
دون ما اخرج مسلم او مثله

درجاتها في الصحة وهم قسمين: وهو ما ليس على شرطها اجتماعا على الصحة
وانفرادا وهذا التفاوت انما مر بالنظر الى الجينية المذكورة اما لو خرج قسم
على ما فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض
للمفوق ما يجعله قابلا لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو شرطه وقاصر
عن درجة التواتر لكنه حقيقة قريبة صادقا بعين العلم فانه يقدم
على الحديث الذي يخرج البخاري اذا كان فردا مطلقا وكذا لو كان الحديث
الذي لم يخرج له عن ترجمة وصفت بكونها اصل الاسانيد كما عن يافع

وهو ما يمكن تفرده عارضا بالنسبة للافراد
بعينه ويحتمل ان يكون مطلقا ببيان للاطلاق
اي اذا كان فردا سواء كان فردا مطلقا
اصطلاحا او فردا نسبيا فالعلم او
عصم

عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا كان في
من فيه مقال فان حقا الضبط اي قل يقال خفف القوم خفوا قلوا
والمراد ببقية الشرط المتقدم في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا فيحتاج
وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتقاد كحديث المستور اذا انقذت
طرقه وخرج بامتناع باقية الاوصاف الضعيف وهذا القوم الحسن لذاته
للعلم في الاحتياج به وان كان قوي وشا به لغيره انفا في مراتب صحيح

بفتح القوية ومنه الموصلة اي تصلح ونفرض بعضها فوق بعض وبكثرة طرق يفتح وانما يكمل بالصحة عند تعدد الطرق
لان للصورة المجموعة قوة اكبر القوي الذي قصره ضبط راوي الحسن
عن راوي الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا
لذاته اذا تعدد وهذا حيث لا ينفرد الوصف فان جمعا من الصحيح
في وصف واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فليكن

المراد من المتعلق
بالقبول كتابا واحدا

الحاصل

الحاصل المجتهد في التأمل على جنت في شرط الصحة او قصرها وهذا
حيث يحصل منه التفرع بتلك الرواية وتعرف بهذا جواب من يشكك الجمع
بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح فحق الجمع بين الوصفين اثبات
لذلك العصور ونفيه وتحصل الجواب ان شرط رتبة الحديث في حالنا قل

اقضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال منه حسن باعتبار وصفه او حقه ناقلا
عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد
لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا في حذف خوف العطف الذي بعده
يعدو وتما هذا في قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا حيث التفرع والاي اذا لم يحصل التفرع فاطلاق الوصفين

معانها الحديث يكون باعتبار السنتين احدهما صحيح والاخر حسن وعما هذا الجواب

فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق
تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه كيف
يقول بعض الاخبار حسن غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي
لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول

حسن من غير صفة اخرى وذلك بانه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها - صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها

غريب حسن صحيح وفي بعضها غريب صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها حسن
صحيح غريب وتعرفنا ان وقع على الاول فقط وعبارته تتردد اذ ذكر حيث قال
في احوالنا وما قلنا في كتابنا حديث حسن فاذا اردنا به حسن السناد
عندنا وكل حديث يروي ولا يكون راويه متما كذب ويروي من غير وجه فهو
ذلك لا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن قوف بهذا انه انما عرف
الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن

تأنيده في قولهم حسن صحيح من الاشكال
احسن

فلم يفتح على تعريفه كما لم يفتح على تعريف ما يقول فيه ففتح فقط او غريب فقط وكان
 تركه ذلك ليعتقد بشهرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في
 حسن فقط اما المعوضه واما لانه اصطلاح جديد ولذا ذكره في قوله عندنا
 ولم يسهل اهل الحديث في فعل الخطا وهذا التفسير يندفع كغيره الا ان
 المصطلح لا يفتح فيها ولم يفسر وجه توجيها فلله الحمد على ما اراه من علم وبيان
 راويها الى الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع من فيه لمرواية من هو اوثق ممن
 لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لاثنا في خبرها وبين رواية
 من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد
 الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون من فيه بحيث يلزم قبولها
 رد الرواية الاخرى فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل
 المراجع ويرد المرجوح ويستمر عن جميع من العلم والقول بقبول الزيادة مطلقا
 من غير تفصيل ولا بقاء ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح
 ان لا يكون ثباته في اعم يفسرون الشذوذ في لغة الثقة من هو اوثق منه
 والعجب من اعقل ذلك منهم مع اعترافهم بانتفاء الشذوذ في حد الصحيح
 وكذا الحسن والسنن عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي
 ويحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلاء بن المديني والبخاري
 والبيهقي زرعته والحاكم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق
 بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احدهم اطلاق قبول الزيادة واعني ذلك
 اطلاق كثير من ائمة القبول بقبول زيادة الثقة مع ان نصا في حديث
 علي بن ابي حمزة قال في انشاء كلام علي ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نقله
 ويكون اذا شكا احد ائمة الحفاظ لم يفتي فيه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان
 بله قوله ما نقله

قوله وزيادة مضاف الى الفاعل والمفعول
 مشروك ان زيادة راوي الحديث لفظا
 او كلمة مثلا اي جعلها زيادة على رواية
 من لم يذكر تلك الزيادة
 الاصح ان قوله وزيادة مضاف الى الفاعل
 اي زيادة راويها مضافا منها وهذه الزيادة
 بالنسبة الى من لم يذكر تلك الزيادة وهي مقبولة
 ما لم تقع ا

قوله يعتبر به حال الراوي عايناه الفاعل
 صفة ما ذكر الضبط يتعلق به وقوله ما نقله
 مفعول القول وقوله ويكون ا

ان ما ذكره من حال الحديث
 انما يكون في رواية الحديث
 ما يكون ناقضا ويثبت له في
 قضا بعد ذلك

ولعل عاصم يخرج حديثه ومنه خالف ما وصفت اخر ذلك كحديثه انتهى كلامه
 ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازداضه ذلك بحديثه في اعيان
 زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا واي تقبل الى الحافظ فقط فانه
 اعتبر ان يكون حديث هذا المثل ناقصا حديثه فخالقه من الحفاظ
 وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث من الحفاظ وليلا علم صحة لانه
 يدل بحريته وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت
 عبارة عن مقبولة مطلقا لم يكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم
 فان قولنا بارج منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيح
 فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته وهو المرجوح يقال له الكاذب ومن ذلك
 ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن
 دينار عن عويص عن ابن عباس ان رجلا ثوبه على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولا هو اعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على ذلك
 ابن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عويص
 ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى في
 بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من
 ثم اكثر عددا منه وعرف من هذا التفسير ان الكاذب ما رواه الموقوف
 مخالفا لمن هو اول منه وهذا هو المعتمد في تعريف الكاذب الاصطلاح
 وان وقعت مخالفة مع الضعف والراجح يقال له المعروف ومقابلته
 المنكر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب وهو اخو
 حمزة بن جبيب الزيات المقرن عن ابي اسحق عن الهزار بن حريش
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة والحي

قوله مطلق تعميم لزيادة العدل اي سواء
 كانت تلك الزيادة من الراوي او من الحافظ

في كتابه في اللغة والادب
وإذا رجع عليه الاطعم

الزكوة وخرج وصام وقصر كالمصنف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان
غيره النقات رواه عن ابي اسحاق موقوفا وهو المعروف وعرف
عوما وخصوصا من وجه لان بينهما بهذا ان الشاذ والمنكر اجتنابا في الشراط المخالفة وافترقا في ان
رواية ثقة او صدوق والمنكر لا به ضعيف وقد غفل من سوي
بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرق والنسب ان وجد بعد ظن
كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع بكسر الموحدة والمتابع على
مراتب ان حصلت للراوي نفسه في التامة وان حصلت لشخص في
فوقه في القاصرة ويستفاد منها التقوية مثل المتابعة ما رواه الشاذ في
في الامم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الشدشع وعشرون فلا تقصروا معي ثروا الهلال
ولا تظفروا حتى ترووه فان غم عليكم فاجعلوا العقة ثلاثين فهذا الحديث
بهذا اللفظ ظن قوم ان الشاذ في تقديره عن مالك فعدوه عن غرابيه
لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فافدروا
له لكن وجدنا الشاذ متبعا وهو عبد الله بن مسلم القعني كذلك
اخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متبعة تامة وجدنا ايضا متبعة
قاصرة في صحيح بن حزمية من رواية عامر بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن
عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فكلوا ثلاثين وفي صحيح مسلم في رواية عبيد
الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ في ثوروا ثلاثين ولا اقتصار في
هذه المتابعة سواء كانت تامة ام قاصرة على اللفظ بل لوجاهات
بالمعنى لكن لکنها مختلفة بكونها من رواية ذلك الصحابي فان وجدته في
من حديث صحابي اخر يشبه اللفظ والمعنى اوفى المعنى فقط في الشاذ

ومثاله

ومثاله في الحديث الذي قد تناه ما روي عن ابن عمر عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار
عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى وهو ما رواه البخاري في رواية
محمد بن زياد عن ابي بصير بلفظ فان غم عليكم فاجعلوا العدة شعبان
ثلاثين وقص قوم المتابعة بما حصل باللفظ والمعنى سواء كان من رواية
ذلك الصحابي ام لا فان وجدنا حصول المعنى كذلك وقد يطلق المتابعة
على الشاذ وبالعكس والامر فيه سهل واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع
والمابند والاجزاء لذلك الحديث الذي يظن انه فرد يعلم هل المتابع
ام لا هو الاعتبار وقول بن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات
والشواهد قد يوهان الاعتبار فيسليم لها وليس كذلك بل هو حقيقة القول
اليها وجميع ما تقدم من اقسام المقبول فيحصل فائدة تقيمه باعتبار مراتبه
عند المعارضه ثم للمقبول ينقسم ايضا الى معول به وغير معول به لانه ان سلم
من المعارضه الى لم يأت خبر بضاده فهو الحكم وامثلية كثيرة وان عورض
فلا يخلو اما ان المعارضه مقبولة ام لا او يكون مردودا لان لا أثر له
لان القوى لا يؤثر فيه في اللغة الضعيف وان كانت المعارضه مثله فلا
يخلو اما ان يكون ممكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا فان امكن
الجمع فهو النوع المسح مختلف الحديث مثل ابن الصلاح بحديث لا عدوك
ولا طيرة مع حديث فر من المجذوم فراك من الاسد وكلما هما في الصحيح
وظاهرهما للتعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها
كن الله سبحانه وتعالى جعل في الطمة المريض بها للصبي سببا لا عدايا مرضه
لم قد يخلف ذلك عن سبب في غيره من الاسباب كذا اجمع بينهما ابن الصلاح

بنوع الغيرة والآلاف في المطع بينهما ان يقال ان نفيه صلا الله عليه وسلم للعدوى
 باقي على عموم وجه قوله صلا الله عليه وسلم لا يعدى في شيئا وقوله صلا الله عليه
 وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيح في المطع
 بين حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى
 ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرازة المجردة
 فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي في المطع شيء من ذلك
 بتقدير الله لك ابتداء لا بالعدوى المنفية فينظر ان سبب ذلك
 في المطع فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحجة فامر ليجنبه حسا للمانة وقد
 صنف في هذا النوع الكتاب في اختلاف طريقتي لكنه لم يقصد استبعاد
 وصنف فيه بعله بن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يكن المطع فلا يخلو
 اما ان يعرف النسخ او لا فان عرف قسيت المتأخر او باصح منه
 فهو النسخ والآخر المنسوخ والنسخ رفع التعليق حكم شرعي بدليل شرعي
 متأخرا عنه والنسخ ما دل على النسخ المذكور وتسميته ناسخا لما زلزل
 النسخ في الحقيقة هو الذي يعرف النسخ بما يورثها ما ورد في
 النص كحديث ثبرية في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فريدها
 فانها تذكركم الآخرة ومنها ما يجزم الصحيحة بانه متأخر كقول جابر كان
 اخو الامير من رسول الله صلا الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار
 اخبره الصحابي بالسنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس فيها ما
 يرويه الصحيح في المتأخر الاسلام معارضه المتقدم عنه لاحتمال ان يكون سمع
 من صحابة آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع
 النسخ بسماحة من النبي صلا الله عليه وسلم شيئا قبل سلامة آل البيت
 واما الاجماع فليس بناسخ بل بالاعتاد

قسيت ان يكون ناسخا بشرط ان يكون
 لم يتخل عن النبي صلا الله عليه وسلم
 واما الاجماع فليس بناسخ بل بالاعتاد

التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح
 المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا فان امكن الترجيح تعين المصير اليه
 واما فلا فصار ما ظاهرا من التعارض واقفا على هذا الترتيب المطع ان
 امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن
 العمل باحدثين والتعسير بالتقفا واما من التعسير بالساقط لان خفاء
 ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع
 احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه ثم المردود وموجب الرد اما ان يكون
 لسقط من السناد او طعن في راوينا اختلاف وجوه الطعن اعم من
 ان يكون لا يبرح المداينة الراوي او لا ضبطه فالسقط اما ان يكون
 في مبادي السند من تصرف مصنف او في اخراجه الاسناد وبعد التاخير
 او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه
 وبين المعضل الالة ذكر عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف
 المعضل بانه ما سقط منه اثنان او فصلا عدا يجتمع مع بعض صور
 المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه تصرف مصنف في مبادي السند
 يفتقر منه او هو اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع
 السند ويقال مثلا قال رسول الله صلا الله عليه وسلم ومنها ان
 يحذف الا لصحيحة او للتابع والصحاب معا ومنها ان يحذف من حديثه
 ويضيف الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لذلك المصنف فقد
 اختلف فيه هل يستحق تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل ان يعرف
 بالنص والاستقراء ان فعل ذلك مدلس قبيح والآفة لتعليق
 وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد حكم بجهل

ان عرف بان يحكي مستر من وجه آخر فان قال جميع من اخذته ثقات
 مسئلة التعدل على الابهام والجهل لا يقبل حتى يسمي لكن قال ابن
 الصلاح هناك ان وقع الحذف في كتاب الترمذي صححه كالبخاري فانه
 فيه بالجزم دل على انه ثبت كساده عنده وانما حذف لغرض من
 الاغراض وما لا فيه بغير الجزم ففيه مقال وقد اوضحنا مثله ذلك
 في التلخيص على ابن الصلاح والثاني هو ما سقط من آخره من بعد التلخيص
 هو المرسل وصورة ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل كذا او فعل كذا او كذا ذلك
 وانما ذكر في قسم المرسل للجهل بالالحذف لانه يحتمل ان يكون صحيحا
 ويحتمل ان يكون تابعا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون
 ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون صحيحا ويحتمل ان يكون مثل
 عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود لما احتجنا اليه سابقا ويبدو اما
 بالتجوز العقلي فالما لا نهاية له واما بالاستقراء فالسنة او سبعة
 وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين الذين بعين عن بعض ثقات عرف
 من عادة التابعين انه لا يرسل الا عن ثقة فجهلوا الحديثين الى التوقف
 لبقاء الاحتمال وهو احد قول احمد وثانيهما هو قول المالكين والكنوز
 يقبل مطلقا وقال الشافعي رضي الله عنه يعقل ان اعتقد بحجية من وجه
 اخوي بين الطريق الاولى مسندا او مرسل بالبرزخ احتمال كون الحديث
 ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي عن الحنفية وابو الوليد الباجي
 من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقة وغيره لا يقبل
 مرسل مطلقا والقسم الثالث من افام السقوط من الاسناد ان كان

ما قد ذهب

بأنه

باثنين فصاعدا مع التواتر فهو المفضل الا ان كان السقوط باثنين
 غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد
 فقط واكثر من اثنين بشرط عدم التواتر ان السقوط من الاسناد
 قد يكون وانما يحصل الاشتراط في معرفة كون الراوي مثلام بعينه
 من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا لالة الخلف المطلقون
 عا طرف الحديث وعلل الاسانيد في الاول وهو الواضح يدرك بعد
 التلخيص بين الراوي وشيخه كونه لم يدركه عصره او ادركه لكن لم يجتمعا
 وليست له منه اجازة ولا وجادة ومن ثم احتجنا الى التوقف في خبره باليد
 الرواة وفيما بينهم واوقات طلبهم وارتخا لهم وقد امتنع اقوام
 ادعوا الرواية عن شيخ ظهر بالتدريج كذب دعواهم والقسم الثاني
 هو الحنفى المدلس بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حديثه
 واوهم سماعة الحديث من لم يدركه به واستفاد من المدلس بالتحريك
 وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الحنفى ويرد المدلس
 بصيغة من صيغة الاداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن كنهه عنه
 كنه كذا قال ومنه وقع بصيغة صريحة كان كذبا وحكم من ثبت عنه
 التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صح فيه بالحديث
 على الاصح وكذا المرسل الحنفى اذا صدر من معاصره لم يلق من حديثه عنه
 بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الحنفى وصدق
 حصل تحريمه بما ذكرهنا وهو ان التدليس يختص بمن روى عن
 عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الحنفى
 ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو لغير لقي لزمه دخول المرسل

لا يجوز فيها

فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت فيه كذب الراوي بل هو كذب الراوي
فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت فيه كذب الراوي بل هو كذب الراوي
فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت فيه كذب الراوي بل هو كذب الراوي

الحق في تعريفه والصواب التفريق بينهما وتبدل عما ان اعتبار اللقي
في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث
عما ان رواية المحققين كاجل عثمان المحدث وقيل ابن ابي حازم
عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الارسال لا من قبل التدليس ولو كان
مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم علموا
النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يعرفوا لقوة ام لا ومن قال
بالتدليس في التدليس الامام الشافعي وابوبكر البراز وكلامه الخليل
في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقاة باخباره عن
نفسه بذلك او جزم امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة
راو بينهما لاحتمال ان يكون المراد لا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي
لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الطائفتان بالتفصيل
لهم المراسيل وكتاب الزيد في فصل الاسناد واشتهر عنهما
حكم السقط من الاسناد ثم الطعن يكون بغيرة اشياء بعضها اشد
في القبح من بعض حجة منها تتعلق بالعدالة وتختص بتعلق بالضبط
ولم يحصل الاعتناء بتميز احد القسمين في الآخر لمصلحة اقتضت ذلك عدم
وغير ترتيبها على الاشد فالأشد في موجب المروءة على سبيل التعلل لان الطعن الحصول
اما ان يكون كذب الراوي في الحديث النبوي وهذا دون الاول
او في غلطه اى كثرته او غفلة علم الاتفاق او فسقه اى بالفعل والقول
ما يبلغ الكفر وتبينه وبين الاول عموم وانما افر الاول لكون القبح
اشد في هذا الفن واما الفسق بالمعنى فبأن بيانه او وجهه بان
يرى على سبيل التوثيق او جهالة بان لا يعرف فيه تعديلاً ولا يخرج من بين

ان يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقبله متعدياً
لذلك اوله منه بذكره بان لا يروى ذلك
الحديث الا من جهته ويكون مخالف للقواعد
المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه
وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي

ان اوتى لغة ان للثقاة م

او بدعيته وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف من النبي صلى الله
عليه وسلم لا يبعد نقول بنوع شبيهة او سوء حفظ وهي عبارة عن
يكون غلطه اقل من اصابتها فالقسم الاول هو الطعن لكذب الراوي
في الحديث النبوي هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق
الظن الغالب لا بالقطع او قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم
بالحديث ملكة قوية يتركون بها ذلك انما يقوم بذلك منهم من يكون
اطلاعه تاماً وزهده ثاقباً وقوته ومعرفة بالقرآن الدالة
على ذلك ممكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضوقا لابي وقيل العبد
لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى وتمام
منه بعضهم انه لا اجل بذلك الاقرار اصلاً وليس في ذلك مراد وانما في
القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب
وهو هنا كذلك ولو لا ذلك لما ساع قتل المقر بالقتل ولازم المعترف
بالزنا لاحتمال ان يكون كاذباً فيما اعترف به ومن القران التي يدرك
بها الوضع ما يؤخذ من الراوي كما وقع لأمون ابن اجدانه ذكره
بجسرة الخلاف في كون الحسن سمع من ابيه عن ربيعة رضي الله عنه اولاً في الحال
اسناداً الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من ابيه ربيعة
وكي وقع لقيث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب
بالخام فياق في الحال اسناداً الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا
سبق الا في نضل وخف او حافر او جناح فزاد في الحديث اوجناح
اشد فعرف انه كذب لاجل بديع الخيام ومنها ما يؤخذ من حال المروي كأن
يكون منافقنا لنقل القران والسنة المتواترة اولاً لاجل القطع

انما هو كذب الراوي
فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت فيه كذب الراوي بل هو كذب الراوي
فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت فيه كذب الراوي بل هو كذب الراوي

فان قيل

اوضح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل المروى بانه يختص بالوضع
 وثانة يا ضللكلام غيره كفضل السلف الصالح او قدماء الحكماء او ال
 سريانيات او ياخذ حديثا ضعيفا كلسان فكريب له اسناد صحيح
 ليرقى والحاصل للواضع على الوضع اما عدم الدين كالتزادة او غلبة
 الجمل كفضل المتقدمين او اتباع هوى بعض المروسل فرط العصبية
 كفضل المتقدمين او اتباع هوى الزوائد او الاغراب لقصد الآثار
 وكذا ذلك حرام بالجماع ثم يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة
 نقل عنهم اباحة الوضع في الترتيب والترتيب وهو خطأ ثم فاعله
 نشأ عن جهل لان الترتيب والترتيب من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا
 عما ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على تحريم رواية الموضوع
 الا بمقدورنا ببيان لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عن محمد بن سيرين ان
 فهو واحد الكاذبين اخرجه سلم والقسم الثاني في اقام المردود وهو ما
 يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب وهو المروي والثالث المنكر على
 رأي من لا يشترط قيد المني لفة وكذا الرابع والخامس فمن غلط
 او كثر غفلة او ظهر فسقه فدينه منكروم وهو القسم السادس
 وانما فهم به بطول الفصل ان اطلع عليه اي علم الوهم بالقرائن الدالة
 على عدم روايته من مسلم سلف او منقطع او اذ دخل حديث في حديث او كثر ذلك
 في الاشياء القادرة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع في جميع الطرق وهذا
 هو المعلن به من اغض النواع الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه
 الله لك فمما ثابرتا وجفلا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة

في نسخة اخرى
 ان هذا الحديث
 هو الذي رواه
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

قوية بالاسانيد المتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
 كعلي بن الحنفية واما محمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن اسيد واريحان
 وابو زرعة والدارقطني وقد تقرر عبارة المعلن من اقامة الحديث
 دعواه كالمصير في نقد الدينار والدرهم المني لفة وهو القسم
 السابع ان كانت واقعة بسبب تغليب السياق او سياق الاسناد والوجه
 فيه ذلك التفسير فدرج الاسناد وهو ان الاول ان يروي جماعة الحديث
 باسناد مختلف فيرويه عنهم راوي فيجئ الكل على اسناد واحد من تلك
 الاسانيد ولا يثبت في الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو
 فانه الا طرفا منه ثم يثبته بالاسناد فيرويه عنه راو بالاسناد الاول منه ثامنا
 ان يسمع الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسمع من شيخه بواسطه
 فيرويه عنه ثامنا بخلاف الواسطه الثالث ان يكون عند الراوي شتان
 مختلفان بالاسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتضا على احد الاسانيد
 او يروي احدا الحديثين بالاسناد الخاص به لكن يزيده في المتن
 الآخر ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيرويه عن راو
 فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن
 ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
 مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فانه يكون في قوله
 وثارة في اثنائه وثارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة على
 جملة او بمرج موقوف في كلام الصحابة او بعد مرفوع في كلام
 النبي صلى الله عليه وسلم غير فصل وهذا هو مدرج المتن ويذكر الاربع
 بوزن ورواية مفصلة للفهر المدرج مما اورد في او بالتفصيل

موقوف الدين ابن قدامه على الحروف واجتمع منه كتاب بن عبيد
 وقد اعترف به الى افظ ابو موسى المذبح فنقب عليه واستدركه المذبح
 كتابهم الفايق حسن الترتيب ثم جمع اجمع ابن الاثير في النهاية وكتابه
 السهل الكتب تناولا مع اعوزا زليل فيه وان كان اللفظ مستملا
 بكثرة لكن في مدلوله وقد اجتمع الى الكتب المصنفة في شرح معنى الانصاف
 وبيان المشكل منها وقد اكثر الائمة من النصاب في ذلك كالطحاوي والخطيب
 وابن عبد البر وغيرهم الجاهل بالراوي وبهي السبب الثامن في الطعن
 وسببها امر ان احدهما ان الراوي قد كثر لقوته فيهم او كنية لقب
 او صنف او حرفة او نسب فيستدرك من غير ما يشتهر به لغرض
 من الاغراض فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله وصنفوا فيه في هذا
 النوع الموضح لاوهام الجمع والتعريف اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد
 الفخر في الصوري ومن امثلة محمد بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده
 فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم محمد بن الشايب وكتاه بعضهم ابا
 النصر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة
 وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك الا ان
 ان الراوي قد يكون مقلدا في الحديث فلا يكفر الاخذ عنه وقد صنفوا
 فيه الواحد وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمع من جمعهم لم يكن
 بن سفيان وغيره او لا يسمي الراوي اختصارا من الراوي عنه كقوله
 اخبرني فلان او سمعنا او روي عن فلان او بن فلان ويستدل علماء معرفة
 اسم المبهمة بوروده في طريق اخي مستحق وصنفوا فيه المبهمة ولا يقبل
 حديث المبهمة ما لم يسم لان شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابهم اسم

سماع الراوي
 عبد القوي بن
 سعيد المصري
 ثم الصوري
 سماع

لا يعرف عيبه فكيف عدالة وكذا لا يقبل خبره ولو ابهم بلفظ التقبل
 كأن يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروح
 عند غيره وهذا على الاصح في المسئلة ولهذا التكتة قد يقبل المرسل
 ولو ارسل العدل جازم في به لهذا الاحتمال بعينه قبل يقبل مستكما
 بالظاهر اذ الخرج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما اجري
 ذلك في حق من يوافق في مذهب وهذا ليس بمباحث علم الحديث والله
 الموفق فان سمع الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول
 العين كالسهم الا ان يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا ان ينفرد
 عنه اذا كان مناهلا لذلك وان روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق
 فهو المجهول المستور وقيل وايضا جماعة بغير قيد ورواها الجمهور
 والتحقيق ان رواية المستور وكونه لا يضمنه الاحتمال لا بطلان القول
 ولا يقبلها بل يقال هي موقوفة الى استقامة حاله كما جزم به امام الحرمين
 وكونه قول ابن الصلاح فمن جرح بحجج غير مقترنة بالبدعة وبهي السبب
 التاسع من اسباب الطعن وهي اما ان يكون بكفر كان يعتقد ما يستلزم
 الكفر او بفسق فلا ولا لا يقبل صاحبها الجمهور وقيل يقبل مطلقا وقيل
 ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقال وقيل التحقيق انه لا يرد كل
 مكفر ببدعة لان كل طائفة تدعي ان ما لقنها مستدعة تباليغ فتكفر في
 فلو اخذ ذلك على الاطلاق لا يستلزم تكفير جميع الطوائف فالعبدان
 الذي يرد روايته من انكر امر امتواثر في الشريعة معلوما من الدين بالضرورة
 وكذا من اعتقد عكسها من يكن بهذه الصفة والنظم الا ذلك ضابط
 لا يروى وحده ونقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقضي بدعته

التكفير وقد اختلفا ايضا في قبوله ورواه فقبله مطلقا وهو بعيد واكثر
 ما علق به ان في الرواية عنه تروى بالامه وتروى بها بذكره وعلى هذا ينبغي ان
 لا يروى عن مبتدع شيء يشترك فيه غير مبتدع وقبل يقبل مطلقا الا ان
 اعتقد حال الكذب كالتقدم وقبل يقبل من لم يكن داعية له بدعته لانه يمتنع
 بدعته والجملة على تحريف الروايات وتساويتها عما يقتضيه مذهبه وهذا
 في الاصح واغرب بن جبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية في غير تفصيل
 نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان يروى بقوى بدعته فيه وعلى مذهب
 المختار ووجه صحيح الحافظ ابو اسحاق بن يعقوب الجوزجاني شيخ ابوداود
 النسائي في كتابه معرفة الرجال يقال في وصف الرواة ومنهم زايغ عن
 الحق في النسبة الصادق للجملة فليس فيه جيلة الا ان يؤخذ من حديثه
 ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى متجه لان العلة التي بها وحده
 الداعية واردة فيها اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو
 لم يكن داعية والله اعلم ثم هو في الحفظ هو السبب العاشر من باب
 الطعن والمراد به لم يرد جانب اصابتها بجانب خطابه وهو على شريطين
 اذا كان لازما لا يرد في جميع حالاته فهو ان دعاه راي بعض أهل الحديث
 او هو الحفظ جاريا على الروايات كما لا تكبره او لذهب بغيره والاضحى
 كتبه او عدمها بان كان يعتمد على مرجع الحفظ فانه هذا هو المختلط
 والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا ائتمرت قبله واذا لم يمتنع توقف
 فيه وكذا من خفي الامر فيه والنايوت باعتبار الاخذين عنه ومن توسع
 التي الحفظ المعبر كان يكون فوفه او مثله لادونه وكذا المختلط الذي
 لم يمتنع والمستور والسناد والمرسل وكذا الموكس اذا لم يعرف الخروف منه

وصار حديثهم حسنا لا لادانته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع
 والمتابع لان كل واحد منهم في احتيا لكون رواية صوابا او غير صواب
 على حد سواء فاذا جاءت من المعتمدين رواية موافقة لاحد من هذين احيد
 الجانبين من الاحتيا لذين المذكورين ودل ذلك على ان الحديث محفوظ وان
 من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتفاعه الى درجة القبول
 فهو مختلط عن مرتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم
 الحسن عليه وقد انتقص ما يتعلق بالمتن في حيث القبول والرد في الكمال
 هو الطريق الموصلة الى المتن والتمس هو غاية ما ينشأ له اليه الاسناد
 من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النصيب الاعم ويقتضي لفظه اما تقريرا
 او حكما ان المنقول بذلك الاسناد في قوله صلى الله عليه وسلم او في فعله او في تقريره
 مثال المرفوع من القول نصري ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله
 يقول كذا وحديثا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره قال رسول
 الله كذا او عن رسول الله انه قال كذا او نحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل
 نصري ان يقول الصحابي رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو
 او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعل كذا او مثال المرفوع من التقرير ان
 يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل
 فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا او لا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع
 من القول حكما لا نصري ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرار التي
 ما لا مجال للاجتهاد فيه دلالة تعلق دلالة بيان لفظه او شيء غريب
 كالاخبار عن الامور الماضية في بدا الخلق واخبار الانبياء والاولياء كالامام
 والفتن واحوال يوم القيمة وكذا الاخبار عن ما يحصل بفعله ثواب

هم كطريق الموصلة الى المتن
 وهو غاية ما ينشأ له اليه

مخصوص او عقاب مخصوص واما كان له حكم المرفوع لان اخباره بذلك
 يقتضي خبره ولا مجال للاجتهاد فيه وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي
 موقفا للقائل به ولا موقوف للصحة الا ان يصح اللعم او بعض من خبر
 عن الكتب القديمة فلم يرد في الواقع الاحتراز عن القسم الثاني واذ كان كذلك
 فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرفوع سواء كان مما
 سمي منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع في الفعل حكمي ان يفعل الصلوة
 ما لا مجال للاجتهاد فيه فيزل عما ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في
 في صلاة عا في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين ومثال المرفوع من
 التقرير حكمي ان يخبر الصلي بانهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه صلى الله عليه وسلم على ذلك
 لتوفره عليهم على سواه عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان
 نزول الوحي ولا يقع في الصلوة فعل شيء ويسترون عليه الا وهو غير
 ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 الغزل بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينسب عنه لكان
 عنه القرآن ويلتحق بقوله حكمي ما ورد بصفة الكناية في موضع الصيغة
 الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم كقول النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة
 الحديث يرويه او يسميه او يبلغ به او راويه او راويه وقد يفترون
 على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين
 عن ابي هريرة قال قال تعالى تلوون قوما الحديث وفي كلام الخطيب اصطلاح
 خاص باهل البصرة وفي الصيغة المحتملة قول النبي صلى الله عليه وسلم في السنة كذا انما
 علم ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذ قال

لها غير الصلوة فكذلك لم يضافها الى صاحبها كنسبة العزم في نقل
 الاتفاق نظر فظن الشافعي في اصل المسئلة قولان وذهب اليه انه
 غير مرفوع ابو بكر الصديق في السنة فمرفوع وابو بكر المازني في السنة فمرفوع
 حرم في اصل الظاهر واجتوبان السنة تنمرد بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين غيره واجتوبان احتال ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى
 البخاري في صحيحه في حديث بن شهاب عن سالم بن سالم بن عبد الله بن
 عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فاجهر
 بالصلوة قال بن شهاب فقلت لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال وهو يمينوا بذلك لا سنة فنقل سالم وهو واحد الفقهاء السبعة
 في اصل المدينة واحدا لظاهرة التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا
 السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم واما قول بعضهم ان
 كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم تركوا الجرم
 بذلك تحريحا واحتياطا ومن هذا قول ابو قلابة عن انس بن مالك في السنة
 اذا تروى بالبكره علم النبي اقام عندها سبعا اضرجه في الصحيح قال
 ابو قلابة لو شئت فقلت ان شاء الله صلى الله عليه وسلم اني لو قلت
 لم اكذب لان قوله في السنة هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها
 الصلي في اوله في ذلك قول الصلي يا امرنا بكذا ونهينا عن كذا فالحلاف
 فيه كالحلف في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من رآه
 والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تسكوا بما
 ان يكون المراد غيره كقوله القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء او الاشباة
 واجتوبان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرفوع

وايضاً فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا نفهم عنه ان امره
واما قولنا قال يحتمل ان يظن ما ليس بامر فلا خصصا له بهذه المسئلة
بل هو مذكور في الموضع فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او هو احتمال
ضعيف لان الصبي يعلم عارف بالدين فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق
وتم ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرخصة ايضا كما تقدم من ان يحكم الصبي بال
علم فقل في الافعال بانه طاعة لله اوله رسول الله او معصية كقولنا امرنا
صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى بالاقاسم فلهذا حكم الرخصة ايضا
لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم او سمي غايته ان
الاصح ان يترك ذلك في مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التحريم بان المنقول
هو قول الصبي بانه فعله او انه تفرقه ولا يجيء فيه جميع ما تقدم بل معظمه
والشبهة لا يشترط فيه المساواة في كل جهة وان كان هذا المختصراً ملا
جميع انواع علوم الحديث استظهر منه التعريف الصبي بانه هو نقلت
وهو لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات على الاسلام ولو تخلفت ردة
في الاصح والمراد باللفظ ما هو عام في الجملة والامانة او وصول
احدهما الى الآخر وان لم يكثر ويدخل فيه روية احدهما للآخر سواء كان
احدهما للاخر كما ذكرنا في تفسيره او بغيره والتفسير باللفظ اوله قول بعضهم
الصبي بانه راى النبي صلى الله عليه وسلم لان يخرج ابن ام مكتوم وكهوه العيا
وهم صحابة بلائهم قدوة واللفظ من هذا التعريف كالجس في قوله مؤمن به الفصل
يخرج في فصله اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافراً وقوله به فصل
فان يخرج في لقيه مؤمناً لكن بغيره من الانبياء لكن يخرج في لقيه مؤمناً
بانه لسبعون وثم لم يذكر البعثة فيه نظر وقوله ومات على الاسلام فصل

ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمناً ومات على الردة كعبد الله بن جبر
وابن حنظل وقوله لو تخلفت ردة الابن في لقيه مؤمناً ومات على الاسلام
فان لم يخرج باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته او بعد ثانياً لم لا وقوله
في الاصح اسنده الى الخلاف في المسئلة ويدل على الجان الاول قصة الاشعث
ابن قيس فانه كان ممن ارتدوا الى ابي الصديق رضي الله عنه اسير
فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك في روجه اخذه ولم يخلف احد عن ذكره في الصبي
ولا عن كونه احادينه في المسئلة بغيره بتبنيها ان احدهما لا خفاء في رتبة
رتبة من لازمه صلب الدم وقاتل معه او قتل تحت رايته علم من لا يلزمه
اولم يفر معه مشرك او علم من كلمة سيرة او ملته قليلاً او رآه علم بعد
او في حال الطفولية وان كان شرط الصبي حاصل للجمع وبه ليس له منهم
سماع منه في حديثه من سيرة الرواية وبهم مع ذلك معدودون في الصبي
لما نالوه من شرط الرواية فانيهما يعرفونه صبياً بالتواتر والاشتقاق او
بالشبهة او باخبار بعض الصبي بانه بعض ثقافة التابعين او باخباره عن
نفسه بانه صبي اذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد اشكل
هذا الاخر جماعة من حيث ان دعواه ذلك بظن دعوى في قالنا عدل في
الماثل او ينتهي غاية الاسناد الى التابع وهو لقي الصبي بالكرام وهذا
متعلق باللفظ وما ذكره مع قيد الايمان به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهذا هو المختار خلافاً لمن يشترط التابع طول الملازمة او صبي السماع
او التمييز وبقي بين الصبي والتابعين طبقة اختلاف في اختلافهم باق
القسمين وهم المحضرون الذين ادركوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروا النبي
صلى الله عليه وسلم فعد عنهم بن عبد البر في الصبي بانه وادعى عياض وغيره ان ابن عبد

البتة في الصحيح وفيه يقولون انهم صحابة وفيه نظر لانه اوضح في حطبة كتابه بانه
 انما اوردهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح
 انهم معدودون في كتب التابعين سواء عرفوا ان الواحد منهم كان
 مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما نجا شي ام لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كشف له عن جميع من في الارض فمات في يومه فيمن كان مؤمناً في حياته
 وان لم يلاق في الصحيح في حصول الرؤية من جانب صلى الله عليه وسلم فالقسم الاول
 مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينشئ اليه غاية السناد وهو هو
 سواء كان ذلك لانهما يسند متصل ام لا والتابع في الموقوف وهو ما
 الى الصحيح بالثالث المقطوع وهو ما ينشئ الى التابع ومن دون التابع
 من اتباع التابع فمن بعدهم في التسمية مثله اي مثل ما ينشئ الى التابع
 في تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من حيث الابد
 كي تقدم والمقطوع من حيث الابد متى شئت وقد اطلق بعضهم هذا في موضع
 هذا وبالعكس يجوز عن الاصطلاح والسند في قول اهل الحديث هذا حديث
 مسند هو مرفوع صحيح بسند ظاهر الاتصال فقول مرفوع كالحديث وقول صحيح
 كالقصة يخرج به ما رفعه التابع فانه مرفوع دون فانه مرفوع او معلق
 وقول ظاهر الاتصال يخرج ما ظاهر الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد
 فيه حقيقة الاتصال باب اول او يفهم التقييد بالظهور ان الانقطاع
 حقي كقصة المدرس والمعلم الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه
 مسنداً لاطباق الائمة الذين خرجوا المسند عما ذكره وهذا النوع موافق
 لقول الحاكم السند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه

منقولاً الى صحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب فقال السند متصل فعلم هذا
 الموقوف اذا جاء بسند متصل حتى عنده مسنداً لكن قال ان ذلك قد بان
 لكن بقلته وابعاد ابن عبد البر حيث قال المرفوع ولم يتعرض للسناد فانه
 يصدق على المرفوع والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً ولا قال به
 فان قل عدد اهل السناد رجالاً السناد فاما ان ينشئ الى النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 ذلك العدد القليل بالنسبة الى السناد فخريره في ذلك الحديث بعينه بعد كثير
 او ينشئ الى امام ائمة الحديث في صفة عليته كال حفظ والفقه والفضيلة
 والضعيف وغير ذلك الصفات المقتضية للتبرج كضعفه وما كان في التور
 وانما في الحديث في روى مسلم وكثيراً ما اول هو ما ينشئ الى النبي صلى الله عليه وسلم العلو
 المطلق فان اتفق ان يكون مسنداً صحيحاً كان الفاية القصوى والآ
 قصواه العلوية موجودة ما لم يكن موضوعاً فهو كالعدم والثالث العلو
 النسبي وهو ما يقل العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك
 الى مشاهير كثير او قد عظمت رتبة المتأخرين فيه حتى غلب على كثير منهم حيث
 اهلوه الاستعمال بما هو اتم منه وانما كان العلوم غريبةاً فيه لكونه اقرب
 الى الصحيح وقلة الخطاء لانه ما من راو من رجال السناد الا والخطا جاز
 عليه وكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما ما قلبت
 قلت فان كان في النزول مرتبة ليست في العلو كان يكون رجاله او في منه
 او احفظ منه او فقه او الاتصال فيه اظهر فلا شذوذ في ان النزول في اول
 واما من رجع النزول مطلقاً واجتبه بان كثرة البحث يقتضي الشك فيعظم الاجر
 فلذلك يخرج بامراجين عما يتعلق بالنسبة والضعيف وفيه اي العلوية
 الواقفة وهو الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه ان الطريق

الذي اتصل به ذلك المصنفين مثله روى البخاري عن قتيبة عن مالك
حديثاً فلورويته من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورويته
ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً كان
بيننا وبين قتيبة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في نسخة
بعينه مع علو الإسناد عما أسند إليه وفيه أي العلو النسب البرل
وهو الوصول إلى الشيخ شيخه كذا كان يقع لها ذلك الإسناد بعينه من
طريق أخرى إلى القعني عن مالك فيكون القعني بدلا فيه قتيبة وأكثر
ما يعتبرون للموافقة والبديل إذا قلنا العلو والافهم الموافقة والبرل
واقع بدون وفيه أي العلو النسب المسوات وهي تتواءم عدد الإسناد
به الراوي إلى أخيه أي الإسناد مع الإسناد واحد المصنفين كان يروي الشيا
مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النسب صاع الدعم أحد عشر نفق فيقع لنا ذلك
الحديث بعينه بكساده آخر إلى النسب صاع الدعم مع قطع النظر عن ملاحظة
ذلك الإسناد إلى من وفيه أي العلو النسب أيضا المصنفين وهي الآراء
مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشرح أو لا وسيت مصنفه لأن العادة
جرت في الغالب بالمصنفين من تلاميذ وكن في هذه الصورة كانا
لقينا النسب وكاننا صافين ويقابل العلو باقية المذكورة النزول
فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابل قسم من أقسام النزول خلافاً لمن زعم
أن العلو قد يقع غير تابع للنزول فإن تشارك الراوي ومن روى عنه فام
من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللق وهو الأخذ عن المشايخ
فهو النوع الذي يقال له رواية الأقران لأنه يكون راو عن قتيبة وإن
روى كل منهما أي القريبنين عن الآخر فهو الملتج وأخص من الأول

كل من أقران وليس كل أقران مديني وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف
أبو الشيخ الأصمغاني في الذي قبله وأذا روى الشيخ عن تلميذه صدق
أن فلاناً من رواه يروي عن الآخر فمثل ستم مديني فيه بحث والظاهر أنه
رواية الأكابر عن الأصاغر والتدريج مأخوذ من ديوانه الوجيه
فيقتضي أن يكون ذلك منسوباً إلى الجانيين فلا يجل في هذا وإن روى
الراوي عن يهودي في السن واللق والمقدار هذا النوع هو
رواية الأكابر عن الأصاغر ومنه أي من جملة هذا النوع وهو أخص
من مطلقه رواية الآباء عن الأبناء والصحابه عن التابعين والشيخ
عن تلميذه وخوف ذلك وفيه عكس كثيرة لأنه هو الجادة المسلوكة القاطبة
وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم
وقد صنف المصنف في رواية الآباء عن الأبناء تصنيفاً وافرد جزء
لطيفاً في رواية الصحابة عن التابعين وجميع الحفاظ صلاح الدين
العلاني في المناخرين فجلداً كبيراً في معرفة من روى عن أبيه عن جده
عن النعم وقتله أي ما يعود الضمير في قوله عن جده عن الراوي
ومنه ما يعود الضمير على قوله عن أبيه وبين ذلك وجوه وخرج في كل
ترجمة حديثاً من يرويه وقد حصلت كتابه المذكور وازدوت عليه
تراجم كثيرة جداً وأكثر ما وقع فيه ما نسكت فيه الرواية عن الآباء بغير
عشر أباء وإن تشارك اثنين عن شيخ وتقدم موت أحدهما على الآخر فهو
السابق واللاحق وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الروايتين
فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك أن الحفاظ السلفي سمع
منه أبو علي البردلي أحد مشايخه حديثاً ورواه عنه ومات عمار أس



المسألة ثم كمال الخصال بالسلف بالسماع بسط ابو القاسم عبد الرحمن
 بن مكي وكانت وفاة سنة ثمان مائة ومن قديم ذلك ان ابني
 حدث عن تلميذه ابو العباس السراج في التايخ وغيره ومات
 سنة ست وثمانين ومائتين واثنون من حدث عن السراج بالسماع
 ابو الحسن الخفاف ومات سنة ثمان مائة وثلاث مائة وغالب
 ما يقع من ذلك ان السماع منه يتاخر بعد احواله وابني عنه زمانا
 حتى سمع منه بعض الاحداث وبوشت بعد السماع منه وهو طويل فيحصل
 في مجموع ذلك كونه المدة والله الموفق وان روى الراوي عن
 اثنين متفقين السماع او مع السماع او مع الجرد والنسب ولم يمتنع
 بما يخص كلامهما فاكافا ثقتين لم يعرف من ذلك ما وقع في البخاري في رواية
 احمد غير منسوب عن ابن وهب فانه اما احمد بن عيسى ومحمد بن عيسى
 عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى المذهب وقد ثبت
 ذلك في مقدمة شيخ البخاري ومن اراد ذلك ضبطا كليا يمتاز به احدا
 عن الآخر فاختصاه اي الشيخ المروي عنه باحد ما يثبتان السماع ومن
 لم يثبتان ذلك او كان مختلفين معا فافادته كما لا يشك في ترجيح خبر الثقات
 والظن الغالب وان روى عن شيخ حديثنا في الشيخ مروية فان كان
 خبر ما كان يقول كذب عيا او ما رويت هذا وكذا ذلك فان وقع منه ذلك
 رد ذلك الخبر فكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قاطعة واحد
 منهما للتعارض او كان محمدا احتمالا كان يقول ما ذكره هذا او لا
 قبل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك يحمل على سبيل الشيخ وقبل لا يقبل لان
 الفصح نفع الاصل في اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل في الحديث ثبت

توكل الله العباس السراج هو تلميذ البخاري روى عنه البخاري
 وذكر ان ابنا العباس بن سفيان المدعوة بوليد بن عبد الحميد
 وتبعين سنة ومات ابن عبد الجار روى عنه البخاري
 سنة وكانت ولادته سنة ثمان مائة وعشرة ومائتين
 مائة ثمانية ابراهيم المولى في الجلب

رواية الفرع وكذلك ينبغي ان يكون فرعاً عليه وتبعاً له في التحقيق وهذا
 منعقب فان عدالة الفرع يقتضي صدقه وعدم علم الاصل لابن فيه المقت
 مقدم على التايخ واما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع
 لا يسمع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فانتم فوفيه
 اي في هذا النوع صنف الدار فطلي كتاب من حدث ونسب وفيه ما يدل
 على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا باحاديث فلم يروى
 عليهم ما لم ينكروها لكنهم لا يروى الرواية يروونها عنهم صاروا
 ندومها عن الذي رواها عنهم عن انفسهم كحديث سهل بن ابى صالح عن
 ابيه عن ابى هريرة مرفوعة في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن
 محمد النوراني روى حديثه به ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن سهل قال فلقيت
 سهلاً فقلت له عن فلان فقلت ان ربيعة حديثي عنك بكذا وكان سهل
 بعد ذلك يقول حديثي ربيعة عن حديثي عن ابى به ونظاير كثيرة وانما
 الرواية في السناد والاسناد في صيغة الاداء كسمعت فلان قال سمعت فلانا
 او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ او غيرها من الحالات
 القولية كسمعت فلانا يقول شهادته بالله لقد حدثني فلان اي اخي او ففعلت كقولك
 كقولك حدثني فلان وهو اخذ بلحيته او اخوه او القولية والفعلية معا كقولك
 وقال لي معاذاً اوجبك فلان ان تقول دبر كل صلوة كذا اخوه فهو
 المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث
 المسلسل بالادلة فان السلسلة تنتهي فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن
 رواه مسلسلة الى مشناه فقد روى وصحبه الاداء المثل روى بها عن ثمان مرات
 الا لا سمعت وحديثي ثم اخبرني وفراة عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرأ

او القولية كقولك فعلت فلان فافعلنا فلان او القولية
 او الفعلية معا كقولك فعلت فلان فافعلنا فلان

عليه وانما اسمع وهي الثالثة ثم انباء وهي الرابعة ثم ناولي وهي الخامسة
ثم ثمانية اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي بالاجازة وهي السابعة
ثم عن وكفوها من الصيغة المحتملة للسمع وللاجازة ولعدم السماع ايضا
هذا مثل ما قال ذكره ونوي فاللفظان الاولان من صيغة الاداء وهي
سمعت وحدثت صالحتان لمن سمع وحدث من لفظ الشيخ وتخصيص الحديث
بما سمع من لفظ الشيخ هو الراجح بين اصل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين
التحدث والاخبار من حيث اللفظ وهي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد
لكن لما تقرر الاصطلاح انشأ عند المشرق ومن تبعهم واما في الغاية
فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحدث عندهم بمعنى واحد فان
جمع الراوي الى اللفظ بصيغة الجمع في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان
او سمعنا فلان يقول فهو دليل على انه مسموع منه غير وقد يكون النون
للحظة لكن تغلبة واولها الى المراتب اصرها الى اصرح صيغة الاداء في
سمع قائمها لانها لا تخفى الواسطة ولان حدثني قد يطلق في الاجازة
بذلك وادفعها مقدار ما يقع في الاملاء بما فيه من الثبوت والتحقق
والثالث وهو اجرت والرابع وهو قرات لمن قرأ بنفسه عما الشيخ
فان جمع كان يقول خبرنا لوقرنا على فهو كالسمر وهو قوله عليه وانا
اسمع وعرف من هذا ان التعبير بقراءات لمن قرأ خبر من التعبير بالاخبار
لانه اوضح بصورة الحال **تفسير** القرات عما الشيخ احد وجوه التحمل عند
الجمهور وابعده من الي ذلك من اصل العراق وقد ثبت انكار الامام مالك
وغيره من الحديثين عليهم في ذلك من بالغ بعضهم فقرها عما السماع في لفظ
والقرات عليه يعني في الصيغة والقوة سواء والله اعلم والانباء من حيث

اللفظ والاصطلاح المتقدمين الاخبار اللفظ المتأخرين فهو للاجازة
كقولنا ناهية عن التأخرين للاجازة وعنقنة المعاصر قوله عما السماع
بمخلاف خبر المعاصر فانها تكون مرسل او منقطعة فشرط حملها على السماع
ثبوت المعاصرة اللفظ المدلس فانها ليست محمولة على السماع وقبل شرط
في حمل عنقنة المعاصر على السماع ثبوت ثبوتها الى الشيخ والراوي عنده ولو
مرة واحدة ليحصل الامن باق عنقنة عن كونه من المرسل الحفي وهو المختار
تبع العلم بين المدعي والنجاة وغيرهما من النقاد واطلقوا المشاهدة
في الاجازة المتلفظ بها بخلاف او كذا المكتوبة في الاجازة المكتوب بها
وهو الموجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما
يطلقونها فيما كتب به الشيخ في الحديث الى الطالب سواء اذن له في روايته
ام لا لا فيما كتب اليه بالاجازة فقط ولم يشرطوا في صحة الرواية بالمناولة
افترانها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة
لما فيها من التعيين والتشخيص وصورتها ان يرفع الشيخ اصداق مقام
الطالب ويخبر الطالب الاصل للشيخ ويقول له في الصوتين هذا روايتي عن
فلان فارو عني وشرط ايضا ان يتمكن منه اما بالتملك واما بالعارية ليقل
منه ويقابل عليه والا ان ناوله ولم يشر في الحال فلا يثبت له زيادة مرة
عما الاجازة المعينة وهي ان كتبه الشيخ برأيه كتاب معين ويعينه
كيفية روايته له واذا خلت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور
وجنح من اعتبرها ان من ناوله اياه يقوم مقام ارساله اليه بالكتاب
من بلد الى بلد وقد ذهب المصنف الرواية بالكتابة المجردة حرة ولو لم يشر
ذلك بالاذن بالرواية كانتهم ان يقولوا ذلك بالقرينة ولم يظهر في فرق نوي

بين من ولى الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين ارساله اليه بالكتاب
من موضع آخر واخذ اكثر منها عن الاذن وكذا اشترطوا الاذن
في الوجادة وهي ان يجد بخط يعرف كاتبه فيقول حدثت بخط فلان ولا
يسوغ فيه اطلاق خبره في غير ذلك الا ان له منه اذن بالرواية عنه واطلق
قوم ذلك ففعلوا وكذا الوصية بالكتابة وهو ان يوصي عند موته او سفره
شخص معين باصله او صوره فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي
تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية الى ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة
وكذا اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة
بانى اولى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة والا فلا
عبارة بذلك كالا اجازة العامة في المجازية كان يقول جرت بلج المسلمين
اول من ادرك حيوة او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلد الفلانية
وهو اقرب للخصي لقرب الاختصار وكذا الاجازة للجمهور كان يكون معها
او مملالا وكذا اجازة المعدوم كان يقول اجرت لمن سبولد فلان
وقيل ان عطف على موجود صحيح كان يقول اجرت لك لمن سبولد لك الاقرب
عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة الموجود او معدوم علقته شرطا الغير
كان يقول اجرت لك ان شئ فلان او اجرت لمن شئ فلان ان يقول
اجرت لك ان شئت وعلم هذا الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بلج
ذلك سواء لم يهول ما لم يثبت المراد منه الخطيب وحكاة عن جماعة من
مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن ابي داود
وابو عبد الله بن مسعود واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن الجثن
وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم لبعض الحفاظ في كتاب ورواهم على



عاصروا العلم كشرهم وكان ذلك كما قال ابن الصلاح ثوبت غير مرضي لان الاجازة
الخاصة المعينة تختلف في صحتها باختلافها فتوابعها عند القدماء وان كان العمل
استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا
حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تترادف وضعف اكثرها في الجملة ضير من ايراد
الحديث موضلا والله اعلم والله اعلم انتهى الكلام في صحيح الاداء ثم ان

الرواية انصفت لهما وسموا باسماء اباؤهم واختلفت لهما صوره سواء اتفق
في ذلك اثنان او اكثر وكذلك اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكيفية كما في عمران الجوني
والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمقشوف وفائدة معرفة
خشية ان يظن الشخصان شخص واحد وقد صنف فيه الخطيب كتابا باحافلا
وقد اختلفت زدت عليه شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم من النوع المستح
بالسميات لانه يخش منه ان يظن الواحد اثنين وهذا يخش منه ان يظن
الاثنين واحدا وان اتفقت الاسماء خطا وانفقت لفظا سوا كان
الاختلاف اللفظي ام الشكل فهو المؤلف والمختلف ومعرفة من سميات
هذا الفن في قال علماء الحديث انما التصحيح ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم
بانه يشي لا بدخلة القيس ولا قبله شي بدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه ابو احمد
العسكري لكن اضاف الى كتاب التصحيح له ثم افرقه بالتالي في عبد الفخ
بن سعيد فجمع فيه كتابين كتاب له في مشبه الاسماء وكتاب في مشبه النسبة
وجمع الشيخ الدارقطني في ذلك كتابا باحافلا في كتابه جمع ابو بكر بن ابي داود
في كتاب الايمان واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه اوهاهم وبينها
وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعد وقد استدرك
عليه ابو بكر بن نقط ما فاته او تجد دبعده في جلد ضخم ثم قبل عليه

الشيخ رحمه الله تعالى

اشتركا في السن وبقاء الشايع وقد يكون الشخص الواحد من طبقين باعتبارين كائس بن مالك فانه من حيث يقول صحبة النبي عم بعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صف السن بعد في طبقة بعد من نظر الى الصحابة باعتبار الصحة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع بن جبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كما سبق في الاسلام وشهدوا المشاهدة الفاضلة جعلهم طبقات وان ذلك جمع صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعين من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع بن جبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل بن سعيد وكل من كان وجهه ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان معرفتها يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن المهم ايضا معرفة بلد انسابهم ولو طائفتهم وفائدتهم الامن من تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن افسد في النسب ومن المهم ايضا معرفة احوالهم بعد بلا وتجربا وجهالة لان الراوي اما ان تعرف او يعرف فسق او لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن اسم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يخبرون الشخص بالاسم ثم روى حديثه كله وقد يتبين السباب ذلك في مضمون وحديثها في عشرة وتقدم شرحها مفصلا والعرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وطرح مراتب اسوأها الوصف بادل علم المبالغة فيه ووضح ذلك التعبير بفعل كاذب الناس كذا قولهم اليه المنتهي في الوضع وهو ذكر الكذب وكذا ذلك ثم دجالا وضاع

او كذا

او كذاب لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها ولهم لها الى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان لئيم او في الحفظ او فيه او في مقال او بين اسواء الجرح وليس له مراتب لا يخفى فعولهم متروك او ساقط او في حش لفظ او منكسر الحديث الشذ من قولهم ضعيف او ليس بالقوة او فيه مقال ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل وارتفاع الوصف ايضا لما دل على المبالغة فيه ووضح ذلك التعبير بفعل كاذب وثق الناس واشتت الناس واليه المنتهي في الشب ثم ما تكرر بصفة من الصفات الدالة على التعديل او صفين كثرة ثقة او ثقت او ثقت حافظ او عدل ضابطا وكذا ذلك واذنا ما اشعر بالقرب من سهل التخرج كشيخ وبيروني حديثه ويعتبر به وكذا ذلك وبيان ذلك مراتب لا يخفى وهذا احكام يتعلق بذلك لتكملة ذكرتها من التكملة الفائدة فاقول تقبل التزكية من عارف بالسبابة لا من غيره عارف مثلا يتركه مجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واخبار ولو كانت التزكية صادرة من مركز واحد على الاصح خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من اثنين الى قالها بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنتزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحكم فافترقا ولو قيل تفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوي في مستندة في المركز الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه يكون بمنزلة الحكم وان كان الشايع فيجزي فيه الخلاف وبين انه ايضا

وكان في نسخة اخرى او كذا

لا يشترط للعدل ان اصل النقل لا يشترط فيه العدل فكذا ما يقع
عنه والله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا بين عدل
متيقظ فلا يقبل جرح من افرط فيه فيجرب بالاعتصاف روى حديث
المحدث كما لا تقبل تركية من احد الجرح والظاهر فاطلق التتركية
وقال الذهبي وهو اصل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجمع
اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا على ضعف
ثقة تستلزم ولهذا كان مذهب السام ان لا يترك حديث الرجل
حتى يجمع الجميع على تركية وتحذر المتكلم في هذا الفن من ان اهل
الجرح والتعديل قان ان عدل غير تركية كان كالمثبت حكما ليس
بثابت فليحس عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن
من ذلك وان جرحه بغير تحذر لعدم اقدام علماء الطعن في مسلم
من ذلك ووسمه بمسهم سوى يبقى عليه عادة ابداء الآفة
تدخل في هذا اتارة من الهوى والفرص الفاسد وكلام المتفكر
سالم من هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقاب وهو موجود
كثير قد ياولا هو ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدنا تحقيق
الحال في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل واطلاق
ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مينا من عارف باسباب لانه ان
كان غير مفسر لم يقدح فحين ثبت عدالة وان صدر من غير
عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا الجرح عن تعديل قيل
الجرح فيه مجمل غير مبين السبب اذا صدر من عارف علم المختار
لانه اذا لم يكن فيه تعديل في حيز المجاول واعمال قول المجرح او

من ايمانهم وقال بن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه فصل
ومن المتهم في هذا الفن معرفة كنى المسلمين من كثر ما بسره
كنية لا يؤمن ان بانه في بعض الروايات مكنته لئلا يظن انه آخ
ومعرفة اسماء المكنتين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من كنى
كنية وهو قبيح ومعرفة من اختلف في كنية ومعرفة من كنى كناه
كان بن جريح له كنيان ابو الوليد وابو خالد لم يتسم به غيره
فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل عما معرفة الصحابة لان نسبة
سند ابو الاسود وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك فانه
هو الذي ذكره بن مسعود وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن
الريج الجيزي في تاريخ الصحابة الذي نزلوا مصر في ترجمة سند
مولى زينة وقد حرت ذلك في كتاب في الصحابة وكذا معرفة
الكنى المجردة والالقاب وهي تارة تكون باللفظ الاسم وتارة
بلفظ الكنية ويقع النسبة العامة او حرفه وكذا الانساب وهي
تارة تقع الى القبائل وهى في المتقدمين اكثر بالنسبة الى التا
خير وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة
الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعظم من ان يكون بلاداً
او ضياعاً او سكناً او جوارقة تقع الى الصنایع كالحياطة والحد
كالبرار ويقع فيه الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد يقع الالقب
الى القبائل كالحمد والخطوات كان كوفيا لقبه الخطوات وكان
يفضبه منها والاسم ايضا معرفة له باب ذلك الى الالقاب والنب
الى باطنها على خلاف ظاهرها ومعرفة الموالي من اعلى وسفل

بالرق او بالخلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه مولا ولا
 يعرف بتمييز ذلك الا بالتفصيل عليه ومعرفة الاخوة والاخوات
 وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المدني والتميم ايضا معرفة ادب
 الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النية والنظر من انهم
 الدنيا وتحسين الحال وينظر الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يجادل
 ببلد فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك سماع احد لعينه فاسدة
 وان يتطهر ويجلس بوقار لا يحدث قايما ولا عجملا ولا في الطريق
 الا ان اضطر الى ذلك وان يمشي عن الحديث اذا خشي التغيير
 او النسيان لمرض او هرم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون
 له مشتمل يقظ وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ ولا يفخره ويرشد
 غيره لما سمع ولا يدع الاستفادة لغيره او تكبره ويكتب ما سمع تاما
 ويعتني بالتقيد والضبط ويذكره بحفظه ليس يسهل في ذهنه ومن
 المتهم ايضا معرفة سن التحمل والاداء والاصح اعتبار سن التحمل
 بالتميز هذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الال
 مجالس الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا ولا يبدون ذلك من اجابة
 المستمع والاصح في سن الطلب بنفسه ان يتاهل لذلك ويصح تحيل
 الكافر ايضا اذا اذاه بعد الاسلام وكذا الفاسق من باب اوما
 اذا اذاه بعد ثبوت وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه
 لا اختصاص لها بمن معين بل مقيد بالاحتياج والتأهل لذلك
 وهو مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن خالوا اذا بلغ الحنبلين
 ولا ينكر عند الاربعين وتعقب من حدث قبلها كما يك ومن المتهم معرفة

في الكتاب
 صفة الضبط

ومعرفة كتاب الحديث وهو ان يكتبه ميقا مفسرا او بشكل المشكل منه
 او ينقطه ويكتب الساقط الحاشية اليمنى ما دام في النظر بيقية والا
 ففي اليسر وصفه عرضه وهو مقابلته مع الشيخ المسمع او مع
 ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا وصفه سماعه بان يتشغل بكل
 به من نسخ او حديث او فاس وصفة استماعه كذلك وان يكون ذلك
 من اصل الذي سمع فيه او في فرع مقبول على اصله وان تعذر
 فليجزمه بالاجازة لما خالف ان خالف وصفه الرحلة فيه حيث
 يستدل بالحديث اهل بلدة فليستوعبه ثم يرسل فيحصل في الرحلة ما
 ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اولى من اعتناؤه
 بتكثير الشيوخ وصفه تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع
 مسند كل صحابة على حدة فان شاء رتبته على سواه بقرام وان
 شاء رتبته على حروف المعجم وهو اسهل لنا ولا او تصنيفه
 على الابواب الفقرية او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه
 مما يدل على حكمه اثباتا ونقيا والاول ان يقتصر على ما صح
 او حسن فان جمع جميع فليست على الضعف او تصنيفه على العلل
 فيذكر الماتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن ان يترتبها
 على الابواب ليسهل تناولها ويجوز على الاطراف فيذكر طرف
 الحديث الدال على بغيته ويجمع اسانيد امامه او مقيدا
 بكتب مخصوصة ومن المتهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه
 بعض شيوخنا ان يفتي ابن الفراء الحنبلين وهو ابو حفص العكبري
 وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد ان بعض اهل

فليجزمه

او يترتبها

في كتابه من نسخة بخطه

المستعمل في خلاف المراسل وهو الذي انزل
اسناده في الحديث اعم وهو الذي قد تم اسناده المشهور
والاحاد في المسند قد يكون متصلا ومنقطعا
والمستعمل مثل ما روي مالك عن نافع بن ابن عمر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمستعمل مثل ما روي
مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله
فهذا اسند لا نقدا اسند الى رسول الله ومنقطع
لان الزهري لم يستعمل ابن عباس
المنقطع من الحديث فاسقط ذكر واحد من الرواة
قبل الوصول الى الكتابين وهو مثل ما روي مالك
كل واحد منها لا يقتضئ اسناده المختص به
فاسقطه الرواة قبل الوصول الى الكتابين
اكثر من واحد الا ان كان في الحديث عدم الاسناد
مثل ان يقول الرازي في اسناد رسول الله فيه ان يقول
حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٠٩٦
خبرة الفكر وهو من نواحي صحة في امور الحديث
الحمد الذي يورثه الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس بشيرا ونذيرا وعلى الذي
وحبها وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان اتصاف اصطلاح الحديث قد كثرت وبسطت واختصرت
فسألت بعض النحويين ان يلخص لهم المهم في ذلك فاجتهد الى سؤل الذي جاء الاندراج في تلك المسالك
المختبر اما ان يكون له طرف بلا علم معين او مع حصر ما في الاثنيتين او غيرها او واحد فالذي انشأ
المفيد للعلم اليقيني بشرطه والثالث المشهور وهو المستفيض على رأي في الثالث العزيز ليس
شرطا للصحة خلافا من زعمه والربع الغريب وكلها سوى الاول احاد وفيها المقبول وفيها المهرور
لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوالها وانما ردت في القول وقد يقع فيها بما يفيد العلم التقريري
بالقرائن على المختار ثم الغريبة اما ان يكون في اصل التسند او لا فالقول القهر المطلق والثاني القهر
او يقل اطلاق الفردية عليه وخبر الاحاد ينقل عنه تام الضبط متصل التسند غير مطلق ولا شاذ
هو الصحيح لزم انه تشبيه وتفاوت مرتبة تفاوت فقه الارصاف ومن ثم تقدم صحيح التاريخ
ثم صحيح المسند ثم فقه شرطها فان خفف الضبط فهو الحسن لذاته وبكثرة طرقه يصح فانه مما
فلترد في الثاني حيث التفرقة والاعتماد اسنادي وزيادته ورويهما مقبولة ما لم ينافيا

على رأي وكذا الآية والاسم ثم الوهم ان اطلع عليه بالقارئ وجمع اقرب المسائل ثم المخالفة ان كان
تغيير السياق مدح الاسناد او مدح موقف من نوع وهذا مديح المتن او تقديم او تأخير
وهذا المقلب او بزيادة او الزيادة في متصل الاسناد او بزيادة او بزيادة في هذا
وقد يقع الابدال عند امتحان او بتغيير او حروف مع بقاء السياق فالمصحف فالحرف والجزء
تعد تغيير المتن بالنقص المراد في العلم بما يحل المعاني فان غلب المتن في شرح الغريب ثم في المصنف
وكتابه وبيان المشكل ثم تلخيصها لا سببها ان الراوي قد تكلم في قوله فيذكر غيره من الراوي
وصنفوا فيه الوصف فلا يكثر الاخذ وقد صنفوا فيه الرجلان او لا يسمى اقتصاصا في المصنف
المبهم فان سمي وانقر واحد فهو مجهول او اثنان فصاحدا والمؤثر في المجهول وهو السور
ثم البدعة او بقية فالاول لا يقبل صاحبها والثاني وقيل يقبل المصنف راعية وفي المصنف
الا ان يروي بقوي بدعته فيه وعلى مذهبه يجوز جاني شيخ ابو داود النسائي في كتابه
السنة التي بها تم هو الحفظ اذا كان لازما فهو شاهد على رأي جاري الاختلاف وتوضيح السالك
لحفظ المعبر والمستور المرسل المدرس وصار حديثهم لا لاداة المجموع او سهلي الى السماع كذلك
وهو من لقي التبع ثم ثابته وما على الاسلام ولو تخلفت ردة في الاصح او لا تلبس وهو في الصحاح كذلك
فالاول هو المرفوع والثاني في الموقوف والثالث المقطوع ومن دون الثاني فيه والمستند من صحاح
بسندها هو الاصل فان قلده عذما ان ينتهي الى التبع او امام في صفة عليه كشعبة المصنف
والثاني في التبع فيه وهو الوصول الى نسخة من المصنف من غير طريقة وفيه البرر وهو الوصول الى نسخة

[illegible]

2000-2001



علم بقوانينه قواعد يعرف بها احوال السند والمتن من صحة و
 وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء وصفات الرجال
 وغير ذلك والسند الاخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سندا من معتمد
 لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه او من السند وهو ما ارتفع
 وعلا من سفع الجبل لان السند يرفعه الى قائل والمتن ما ينتهي اليه
 غاية السند من الكلام من المائة وهي المباحة في الغاية لانه غاية السند
 او من مست الكتب اذا شققت جلة بيضه واستخرجتها فكان السند
 استخراج المتن او من المتن وهو ما صلب وارتفع من الارض لان المسند
 يقويه بالسند ويرفعه ثم ان اول من صنف في هذا الفن القاضي
 ابو محمد الرامهرمزي عمل فيه كتابه المحدث الفاضل ولم يستوعب والحاكم و
 لم يهذب ولم يرتب ثم ابو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب صنف الكفاية في قوانين
 الرواية والجامع لادب الشيخ والسامع وصنف في انواع هذا الفن كتابا مفردا
 كثيرة حتى قال الى فظ ابو بكر ابن نقطة كل من انصف علم ان الحديث عيال
 على كتبه الى ان جاء الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فجمع مختصره المشهور واملاه
 شيئا بعد شيئا لما ولي تدريس دار الحديث الاشرفية فلهذب فنونه ونقح انواره
 ولخصها واعتنى بمؤلفات الخطيب فجمع منققاتها وشتات مقاصدها فصار
 على كتابه المعول واليه يرجع كل مختم ومطول الخبر بمعنى الحديث وقيل انهم

في فكل حديث خبر من غير حكم وقيل

الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم

ان

ان تعددت طرقه بلا حصر بان احوال العادة تؤولهم على الكذب
 او وقوعه منهم اتفاقا بلا قصد واتصف بذلك في كل طبقاته فهو
 متواتر الى يستبى بذلك وسبب في اصول الفقه انه يوجب العلم اليقيني
 فلا يحتاج الى البحث عن احوال رجاله قال ابن الصلاح ومثاله على التفسير
 المذكور يعرف وجهه الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فقد
 رواه من الصحابة نحو المائة وقيل المائتين وتعقب عليه الى فظ ابو الفتح
 العراقي حديث مسيح الخفين فقد رواه سبعون من الصحابة وحديث رفع
 اليدين في الصلاة فقد رواه نحو خمسين منهم وقال شيخ الاسلام الى فظ
 ابو الفضل ابن حجر ما ادعاه ابن الصلاح من العزة وغيره من العدم ممنوع
 لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واهوال الرجال وصفاتهم
 المتقنية لابعاد العادة ان يتواطوا على الكذب او يحصل منهم قصد اتفاقا
 قال ومن احسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا وجود كثرة ولا حديث ان
 الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم
 بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت
 طرقه تعدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب افاد العلم اليقيني
 بصحة الى قائل ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة قلت صدق شيخ
 الاسلام وبر وما قاله هو الصواب الذي لا يمتري من له ممارسة بالحديث
 والاطلاع على طرقه فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين احاديث

كثيرة بالتواتر منها حديث نزول القرآن على سبعة احراف وحديث الحوض و
 اشتقاق القمر واحاديث الرجز والفتن في آخر الزمان وقد جمعت هذه اوصاف
 رفع اليدين في الدعاء فوقع من طرق تبلغ العشرين وعرفت على جميع كتاب
 في الاحاديث المتواترة يترامى ذلك عنه وكلمه آية وغيره وهو ما لم يصل
 مرقه الى الوثبة المذكورة آحادا فان بالثر من اثنين ثلاثة فمشهور
 ان يسمى بذلك لوضوحه وربما يطلق على ما اشتهر على الالسنه
 ولو كان له اسناد واحد بل ولو لم يوجد له اسناد اصلا في حديثه او في غيره
 من طرق او برما ان اثنين بان روياه فقط عن اثنين فقط وهكذا فقير
 لقلة وجوده او عزته وقوته لجيشه من طريق آخر مثاله حديث
 الشيخين عن انس والنجاري عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يؤمن احدكم حتى يكون احب اليه من والده وولده الحديث رواه
 عن انس قتادة وعبد العزيز بن صريه ورواه عن قتادة شعبة
 وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه
 عن كل جماعة او بواحد فقط بان لم يروه غيره في اى موضع وقع
 التفرد ففريب فممنه ما وقع التفرد في اصل السنه بان يكون
 في الموضع الذي يدور عليه الاسناد ويرجع ولو تعدت الطرق
 اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي ويسمى الفرد المطلق كحديث النهي
 عن بيع

كثير من الفضل
 احسن من غيره
 كحديث علي بن ابي طالب
 كحديث علي بن ابي طالب
 كحديث علي بن ابي طالب

عن بيع الدلاء وعن نهته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابى عمر وقد يتفرد به
 او عن ذلك المتفرد كحديث شعب الايمان تفرد به ابو صالح عن ابى هريرة و
 تفرد به عبد الله بن دينار عن ابى صالح وقد يستمر التفرد في جميع رواة او
 اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك ومنه ما
 حصل التفرد به بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا
 ويسمى الفرد النسبي وهو كالأحاد باقسامه الثلاثة فسمان مقبول
 وغيره فالاول ان المقبول ان نقله عدل تام الضبط متصل بالسند غير معطل
 دلالة صحيح فخرج بالعدل الفاسق والمجهول والعدالة ملكة تنبع من ارتكاب
 كبيرة او اضرار على صغيرة بحيث تغلب على حسنة كك نص عليه الثاني
 وبالضبط والمراد به ضبط الصدور بان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من
 استحضاره متناه او الكتاب بان يهونه لديه من سمع فيه وصححه الى
 ان يؤدى منه نقل المفعل وبالنسبة اخف منه المؤخر في حد الحسن
 ويقول متصل السند وهو بالنسبة الى الحال ما لم يتصل سنده باقسامه
 الآتية وبما بعده المعطل والثاني فلا يسمى شي من ذلك صحيحا ويتفاوت
 الصحيح في القوة بحسب ضبط رجاله واشهرها رهم بالحفظ والورع وتحرق
 مخبريه واحتياطهم ولهذا اتفقوا على ان اصح الحديث ما اتفق على
 اخرجه الشيخان ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما
 ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم ثم على شرط غيرهما وان صحيحا
 ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وابن حبان اصح من مستدرك الحاكم

كثير من الفضل
 احسن من غيره
 كحديث علي بن ابي طالب
 كحديث علي بن ابي طالب
 كحديث علي بن ابي طالب

لتفاهولهم في الاحتياط وقلة المرتبة العليا ما اطلق عليه بعض الاثمة انه اصح
 الاسانيد كالشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر والزهرري عن سالم عن
 ابيه وابن سيرين عن عبيدة عن علي والنخعي عن علقمة عن ابن مسعود
 ودون ذلك كرواية يزيد بن عبد الله بن ابراهيم عن ابيه عن جده عن ابي موسى
 وكند بن سلمة عن ثابت عن النسي ودون ذلك كسرييل عن ابيه عن ابي
 هرة والعلاء عن ابيه عن ابي هرة فان خف الضبط (اي قل مع وجود
 بقية الشروط فحسن) وهو يشارك الصحيح في الاحتجاج به وان كان
 دونه واما تفاوته فاعلاه ما قيل بصحة كرواية سمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وزيادة راويهما ارا الصحيح
 والحسن اي العدل الضابط على غيره مقبولة اذ هي في حكم الحديث المستقل
 وهذا اذا لم تناف رواية من لم يزد فان نافيت بان لزم من قبولها رد
 الاخرى احيى الى الترجيح فان كان لاحدهما مرجح فالآخر شاذ وقد ذكرناه
 حيث قلنا فان خولف اي الراوي بارجح منه لمزيد الضبط وكثرة عدد
 نحوه ذلك من المرجحات فشاذا والارجح يقال له المحفوظ مثاله ما رواه الاربعة
 الا ابا داود عن طريق ابن عبيسة عن عمرو بن دينار عن عويجة عن ابن عباس
 ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو
 اعتقه الحديث وتابع ابن عبيسة على وصل ابن جريح وغيره وخالفهم حماد
 بن زيد فرواه عن ابن دينار عن عويجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو هاتم
 المحفوظ حديث ابن عبيسة فحياد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك
 رجح رواية الاكثر وعرف من هذا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا

لمن هو

لمن هو اولى منه اما اذا كانت المخالفة من غير مقبول فلا يسمى شاذ بل
 منكرا وان سلم من المعارضة بان لم يأت خبر يضاده في حكم ومثاله كثير والا
 اي وان عارض وامكن الجمع بينهما فيختلف الحديث اي ليس من ذلك وقد ضعف
 فيه الشافعي وابن قتيبة والطحاوي وغيرهم مثاله حديث لاعدى ولا طيرة مع
 حديث فتر من الجحوم فترارك من الاسد وطلاه في الصحيح والجمع بينهما ان
 هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح
 سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف او يقال ان نفى العدوى باق على عمومته و
 بالامر بالفارسة للذريعة لئلا يتفق للذي بمخالطة شيء من ذلك بتقدير الله
 ابتداء لا بالعدوى فيظن ان ذلك بسبب مخالطة فيعتقد صحة العدوى
 فيقع في المخرج (او) عارض حيث لا يمكن الجمع وعرف الآخر منهما فاشك
 اي الآخر والمتقدم منسوخ او موقوف الاخر اما بالنص لحديث مسلم كنت
 نزلتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها تذكركم الآخرة او بتصریح
 الصحيح بقول جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
 مما مست ان راحه الاربعة او بالتاريخ كصلاته صلى الله عليه وسلم في مرضه موته
 قاعدا والناس خلفه قياما وقد قال قبل ذلك واذا صلى جالس فقلوا اجلسوا
 اجمعون (ثم) ان لم يعرف الآخر اما ان يرجح احدهما بمرجح ان امكن
 كحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم رواه الشيخان
 وحديث الترمذي عن ابي رافع انه نكحها وهو حلال قال ولست بيبسها فارجح
 الثاني لكونه رواية صاحب الواقعة فهو ادعى بها والمبرجيات كثيرة ومحلها
 علم اصول الفقه او يوقف عن العمل باحد حتى يظهر مرجح ويثبت له
 مثال في الاصول

مخالفة

والفرد (النسب) ان وافقه غيره فهو التابع ، بالكسر فان حصل للراوي
نفسه متابعة تامة او شذوذا فصاعدا فقاومة فيستفاد بها التقوية مثله ما رواه
الثاقبي في الامم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم
فاكملوا العدة ثلاثين ظن قوم ان الثاقبي تفرد به بهذه اللفظة عن مالك لان اصحاب
مالك رووه عنه بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن تابع الثاقبي القصبني عن
مالك اخبره عنه البخاري وهي متابعة تامة وله متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من
رواية عاصم بن محمد عن ابيهم محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ ثلاثين وفي صحيح
مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا له ثلاثين ولا تختص
المتابعة بقسميها باللفظ بل ولو جاءت بالمعنى كفي نعم تختص بكونها من رواية ذلك
الصحابي او وافقه متن يشبهه في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط من
رواية صحابي آخر قال هذا من الحديث السابق ما رواه الثاقبي من رواية
محمد بن حنين عن ابن عباس مرفوعا بمثل حديث ابن دينار عن ابن عمر سواء بلفظه وما
رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابيه بلفظ فان غم عليكم فاكلوا عدة
شعبان ثلاثين وخمس قوم المتابعة بما حصل في اللفظ سواء كان من رواية ذلك
الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد يطلق احداهما عن الآخر والامر
فيه سهل وتتبع الطرق من الحديث من الجوامع والمسانيد وغيرها له اي للحديث
الذي يظن انه فرد ليعلم هل له تابع او شاذ هذا ولا اعتبار ان يسمى
بذلك والمردود اما ان يكون رده لسقط اي حذف بعض رجال الاسناد
فان

فان كان السقط من اول السند فمعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر
ولو كل رجاله وقيل مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا النوع كثير في صحيح البخاري قال ابن الصلاح
وحكمه انه ان اتى بصيغة الجرح لقوله قال وروي دل على انه ثبت اسناده عنده وانما
حذفه لغرض من الاعراض والا كيروي ويذكر فيه مقال اما في غير صحيحه فمردود
للجرح بحال الساقط مالم يعرف من وجه آخر او كان بعد التابعي فمرسل بان
يقول التابعي كبير الكان او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا وانما رد للجرح
بحال الساقط انه محتمل ان يكون صحيحا وان يكون تابعا وعلى الثاني محتمل ان
يكون ضعيفا وان يكون ثقة وعلى الثاني محتمل ان يكون حمل عن صحابي وان يكون
حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعد الى ما لا نهاية
له عقلا والى ستة اوسعة استقراء اذ هو اكثر ما وجد من رواية بعض ان يعين
عن بعض ولهذا لم يصوب قوله من قال المرسل ما سقط منه الصحيح اذ لو عرف
ان الساقط صحابي لم يرد او كان الساقط بعد غيره اي غير التابعي بان يكون من ثلثة
الاسناد فان كان بفوق وهو اي باثنين فصاعدا ولا فمفضل والا بان كان
بواحد او اكثر لا على التوالي بل من موضعين من الاسناد او اكثر فهو منقطع فان
خفي السقط بحيث لا يدركه الا الائمة الخذاق المطلقون على علل الاسانيد
وطرق الحديث لكون الراوي ارسل عن عرف لقيته اياه مالم يسمع منه
فقد كسر بفتح اللام والفاء على ذلك مدلس بمرها ومن عرف بذلك وهو
ثقة لم يقبل من رواياته الا ما صرح فيه بالحديث واما ان يكون الرد لطعن
في الراوي فان كان الكذب في الحديث بان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
مالم يقله متعمدا لذلك فهو منقطع وهو شر المردود ويعرف باقرار الراوي

بوضعه وبقرائنه يدركها من له في الحديث ملكة قوية والاطلاع تام ومنها ان يكون
مناقضا لنص القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح العقل حيث
لا يقبل شئ من ذلك التأويل ومنها ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لقيث بن
ابراهيم حين دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في فضل او خوف او حاف او جناح فزاد
في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب لاجله فامر بدمج الحمام ثم تارة يخترع
الواضع كلاما من عنده وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف او قدماء الحكماء
او الاسرار لطيات او يأخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروج
والحامل على ذلك اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة الجهل كبعض المتعبدين
الذين وضعوا احاديث فضائل القرآن او قرط العصبية كبعض المقلدين او
اتباع يهوى بعض الرؤساء والاعراب لقصد الاشتهار وجميع من يعتقد به
على تحريم ذلك كله بل كفر الجويني من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تحريم
رواية الموضوع الا مقرونا ببيان حال الحديث مسلم من حديث عنه بحديث
يرى انه كذب فهو احد الكذابين او لشبهة ان تامة الراوي بالكذب بان
لا يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعروفة او عرف بالكتابة
بالكذب في كلامه ولم يظهر منه وقوعه في الحديث فمردود وهو اخف من
الموضوع او فحش غلط في الراوي ان كثرة وغفلة عن الاتقان او فسق
بغير الموضوع والبدعة فمنكر او وهم بان تقوم القرائن على وهم رواية من
وصل مرسل او منقطع او ادخال حديث في حديث او اخذ ذلك من القوادح
فعليل ويعرف ذلك بكثرة التبع وجميع الطرق وهو من اغشى انواع علوم
الحديث وادقها او مخالفة بتغيير السند بان يروي جماعة الحديث باسناد

مختلفة فيرويه عنهم روي جميع الكل على اسناد واحد منها ولا يبين او يكون
طرفي المتن عند روي اسناد وطرفه الآخر بآخر فيرويه عندها بالاسناد الاول او يروي
متنين مختلفين لهما اسنادان بواحد او يروي احدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس
في الاول او يسوق اسنادا ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن
من سمعه انه متن ذلك الاسناد فيرويه عنه به فمدرجه ان يسمى ذلك مدرج
السند او مدرج موقوف بمرفوع اول الحديث او آخره او وسطه فمدرج المتن
ويعرف بوروده مفصلا من طريق آخر او بتصريح الراوي بذلك او نحوه
كحديث اسبقوا الوضوء ويل للعقاب من النار فان صدره مدرج من كلام الراوي
وحديث ابن مسعود في التشهد وفيه فاذا قلت ذلك فقد نمت صلاتك الحديث
فان هذا مدرج من قول ابن مسعود وحديث من مس ذكره او انثييه فليتوقفا
فقوله او انثييه مدرج من كلام عروة رواية او بتقديم وتأخير في الاسناد او المتن
فمقلوب كمر بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم الآخر وكحديث ابي هريرة
عند مسلم في البعة الذين يظلمهم الله في كل شئ ففيه ورجل تصدق بصدقة فافقها
حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذه اما انقلاب ظاهر الرواية وانما هو لا تعلم
شماله ما انفق يمينه كما في الصحيحين او بابتدال الراوي بآخر ولا مدرج
لاحد الروايتين على الاخرى فمضطرب كما رواه ابو داود وابن حبان من رواية ابي
ابن ابي عمير عن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة مرفوعا اذا صلى
احدكم فليجعل شيا تلتقا ووجه الحديث فقد اختلف فيه على احوال فرواه
بشر بن المفضل وغيره هكذا رواه سفيان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه
عن ابي هريرة ورواه غير المذكورين عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
بنت قيس ان في المال حقا سوى الزكاة ورواه الترمذي واخرجه ابن حبان

بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل اما
اما اذا كان لاحد الروايتين مرجح بحفظ ونحوه فالمرادة على الأرجح
او بتغيير نطق فصح او شكل في حرف ك وقد صنف في ذلك العسكري والمجمل
والدرقطني مثال الاول في المتن ما ذكره الدرقطني ان ابا بكر الصولي املئ
حديث من صام رمضان فاتبعه ستان سنو قال ثيبا بالثين المعجمة
والياء التحتية وفي الاسناد ما ذكره ايضا ان ابن جرير قال فيمن روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم من بني سليم ومنهم عتبة بن البذر قاله بالياء الموحدة
والذال المعجمة وانما هو بالنون والمهملة ومثال الثاني تصحيف سليم
بسليم او عكسه ولا يجوز الا للعالم ابدال اللفظ من الحديث بمعروف
او نقصه بان يورد الحديث مختصرا لانه لا يؤمن من الابدال بما لا يطابق
ومن حذف ماله تعلق كاستثناء وشرط والعالم يؤمن فيه ذلك
وشرطه ان لا يكون مما تعبد بلفظه كالاذكار وان لا يكون من جوامع الكلم
وهي جاز فالاول الايتان بلفظ الحديث وتماه فان خفي المعنى
اما بان يكون اللفظ مستعملا بقله او بكثرة ولكن في مدلوله دقة
احتيج في الحالة الاولى الى الكتب المصنفة في الغريب ككتاب الـ
عبد القاسم السهرور والفايق للزمخشري والنهاية لابن الاثير وهي اجمع
كتب الغريب واسلمها تناولا مع اعواز قليل فيه وقد عرفت
على اختصارها واستدراك ما فاتها في مجلد (و) احتيج في الحالة الثانية
الى الكتب المصنفة في المشكل ككتاب الطيوي والمخطابي وابن
عبد البر او لجرباله عطف على قوله لظعن وما بعده ان واما
ان يكون الرد للجهالة الراوي وذلك اما بذكر نفعه الخفي ادون

بما اشتر به وصنف في ذلك الحافظ عبد الفتي بن سعيد والمخطيب
مثاله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر
وسماه بعضهم حماد بن السائب وكانه بعضهم ابا نصر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم
ابا نضام فصار يظن انهم جماعة وهو واحد او نادرة رواية ان قلتها و
صنفوا في هذه النوع الوحدون وهو من لم يرو عنه الا واحد ومن صنف
في ذلك مسلم او ابراهيم اسمه اختصارا من الراوي عنه كقولهم حدثني
فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان ويعرف اسمه بمروده مستحق
من طريق آخر فان سمي الراوي وانفرد عنه بالرواية واحد بان لم يرو
عنه غيره فجهول العين فلا يقبل كالمبراهم الا ان يوثق او يسمى و
روى عنه اكثر من واحد ولكن لم يوثق ولم يخرج في الحال ان
فهو مجهول الحال ويسمى ايضا المستور وقد اختلف في قبوله فرد
الجمهور وصححه النووي وغيره القبول وقال شيخ الاسلام التحقيق الوقف
الى استبانة حاله اوله عطف على اسباب الرد والمبتدع ان كفر
فواضح انه لا يقبل فان لم يكفر قبل والالادي الى رد كثير من احاديث
الاحكام مما رواه الشيعة والقدرية وغيرهم وفي الصحيحين من روايتهم
مالا يحصى ولان بدعتهم مقرونة بالتأويل مع ما علم عليه من الدين و
الصيانة والتحرز نعم سباب الشيخين والرافضة لا يقبلون كما جزم به
الذهبي في اول الميزان قال مع انهم لا يعرف منهم صادق بل الكذب شعارهم
والتيقن والنفاق دنارهم وانما يقبل المبتدع غير من ذكرنا ما دام
لم يكن داعية الى بدعته او لم يرو موافقه ان موافق مذهبه

واعقاده فان كان داعية او روى موافقه روى للثمة اذ قد مجله تزيين
بدعته على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه اولس
حفظ روى الراوى عطف على اسباب الرد والمراد ان لا يرجح جانب اصابته
على جانب خطئه فان كان ذلك ملازما له فهو الشك كما تقدم فان طرأ على
عليه لكبر او ضر او احتراق كتب او عدمها وكان يعتمد بها فرجع الى
حفظه فساء فخطا وحكمه رد ما حدث به بعد الاختلاط وقبول
ما قبله فان لم يتميز وقف حتى يتبين ويوفى ذلك باعتبار الأخذين عنه
وقد ضف مغلطا ان كتابه المختلطين و اشار الحافظ ابو الفضل
العراقى وابن الصلاح انه لم يؤلف فيهم احد وليس كذلك وقد رأيت الى خط
ابا بكر الحازمي ذكر في كتابه التخطئة انه الف فيهم كتابا والاسناد وقد تقدم
هذه ان انتهي اليه صلى الله عليه وسلم قولنا او فعلا او تقريراً فهو مرفوع
مسند وكذا ما انتهي الى صحابي لم يأخذ عن الاسرائيليات مما لا مجال
للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاجتهاد عن
بداء الخلق وامور الانبياء والملاحم والبغت اذ مثل هذا لا مجال للرأى
فيه فلا بد للقاتل به من موقف ولا موقف للصحابه الا النبي صلى الله عليه وسلم
او بعض من اخبر عن الكتب القديمة وقد فرض انه ممن لم يأخذ عن اهلها
قال الحاكم ومن ذلك تفسير الصحابي الذي شهد الوحى والتزيل وحقه
ابن الصلاح والعراقى بما فيه سبب النزول وفيه شئ فقد كان الصحابة
يتحاشون عن تفسير القرآن بالرأى ويتوقفون عن اشياء لم يبلغهم
فيها شئ من النبي صلى الله عليه وسلم وقد ظهر لا تفصيل حسن اخذته مما
رواه ابن جرير عن ابن عباس موقوفا من طريق مرفوعا من اخرى ان

التفسير

التفسير على اربعة اوجه تعرف العرب من كلامهم وتفسير لا يقدر احد
بجهالة وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه الا الله فما كان عن
الصحابة مما هو من الوجهين الاولين فليس بمرفوع لانهم اخذوه من معرفتهم
بلسان العرب وما كان من الوجه الثالث فهو مرفوع اذ لم يكونوا يقولون
في القرآن بالرأى والمراد بالربيع المتشابه او انتهي الى صحابي وهو من
اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا فهو موقوف والتغير بالاجتماع من الرؤية
ليدخل الاعجم كابين ام مكنوم وخرج من اجتمع به كافر واسلم بعده فلا يسمى
صحابيا وزاد العراق وغيره في الروايات على الايمان ليجرح من ارتد بعد اجتماعه
ومات على الردة كابين خطل بخلاف من اسلم بعدها كالاشعث بن قيس
او انتهي المتابعي فمن بعده فهو مقطوع وبها يطلق عليه منقطع
وبالعكس يجوز والا فالاول من مباحث المتن والثاني من مباحث الاسناد
فاقل عدده اسعد رجال الاسناد فعال واعلاما وقع لنا من ذلك ما
بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه عشرة على ضعف وبالاسناد الصحيح
احد عشر وبالسماح المتصل اثنا عشر فان وصل الشيخ مضاف بالاضافة لا
من طريقه فوافقه او شيخ شيخه فصاعداً فبدل مثال الاول روى الامام
احمد في مسنده حديثا عن عبد الرزاق فلورويناه من طريقه كان بيننا وبين
الرزاق عشرة رجال ولورويناه من مسند عبد بن حميد كان بيننا وبينه
سبعة وذلك موافقة لاحمد بعلولنا ومثال الثاني روى البخاري حديثا عن
مسدد عن يحيى القطان عن شعبة فلورويناه من طريقه كان بيننا وبين شعبة
احد عشر رجلا ولورويناه من مسند ابو داود الطيالسي كان بيننا وبينه

عشرة اوتسعة باجائز وذلك بدل للخيار بعلولنا مهمة لم اقف
على نصريح بانه هل يشترط استواء الاسناد بعد الشيخ المجتبع فيه اولا وقت
قد وقع لي في الاملاء حديث اهلية من طريق الترمذي عن قتيبة عن عبد الوهب
الدروري عن سريال بن الجصالح عن ابيه عن هيرة مرفوعا لا تجعلوا بيوتكم
مقابر الحديث وقد اخرج مسلم عن قتيبة عن يعقوب القاري عن سريال
فقتيبة له فيه شيخان عن سريال فوقع في صحيح مسلم عن احمدها وفي الترمذي
عن الآخر فربما يسمى بهذا موافقة لاجتماعنا في قتيبة او بدلا للتحالف في شيخه
والاجتماع في سريال ~~او يكون~~ واسطة بين الموافقة والبدل احتمالات اقربها
عند الثالث فان ساوى عدد الاسناد عدد اسناد احمد المصنفين ^{بانه}
بان يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عدد ما بينه وبينه وهو معدوم الآن في امي
الكتب الستة فساواة او ساوى تلميذه او تلميذه احد المصنفين بان
يكون اكثر عددا من اسناده بواحد فصاحفة اذ العادة جرت بالمصاحفة بين
من تلاقا فكانه لاقى ذلك المصنف وصاحفه ويقابله اي العلو النزول به
او روى الراوي عن قرينه في السنن او المشايخ فاقران اي فهو النوع
المسمى رواية الاقران وصنف فيه ابو الشيخ الاصمعي في كما رواه احمد بن حنبل عن
ابن خزيمة زهير بن حرب عن مجي بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ
عن ابيه عن شعبة عن ابي بكر ابن حفص عن ابي سلمة عن عائشة قالت كن ازواج
النبي صلى الله عليه وسلم ياخذن من شعورهن حتى تكون كاللوفة فاحمد والاربعة
فوقه خمستهم اقران او روى كل من القرينين عن الآخر فمذبح وهو
اخص مما قبل وصنف فيه الدارقطني كرواية ابى هيرة عن عائشة ورواية عنه
ورواية

ورواية الزهري عن ابى الزبير وابي الزبير عنه ومالك عن الاوزاعي والاوزاعي
عنه واهمد عن ابى المديني وابن المديني عنه او روى عن دونه اي اصف منه او
في مرتبة الاخذين عنه فاكابر عن اصاغر كرواية الزهري عن مالك والاصل فيه
رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن نعيم الدار خبر الجساسة ومنه اي من نوع رواية
الاكابر عن الاصاغر رواية آباء عن ابناء والصحيحة عن الاتباع وصنف فيها في
الخطيب كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية وائل بن دود عن ابنه بكر وكرواية
العبادلة الاربعة وابى هيرة ومعاوية والنس عن كعب الاحبار امار رواية
الابناء عن الاباء فكثير واخص منه من روى عن ابيه عن جده وصنف في ذلك
جماعة وان تقدم موت احد قرينين اي اثنين اشتركا في الاخذ عن شيخ به
فصابق ولاحق وصنف في ذلك الخطيب كالجاري حدث عن تلميذه ابى العباس
البراج ومات سنة ستة وخمسين ومائتين واخر من حدث عنه بالسوء ابو الحسن
الخفاف ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وسمع ابو علي البردائي من تلميذه
السلفي حديثا ورواه عنه ومات على رأس الخمسة وكان اخر اصحاب السلفي
سبطه ابو القاسم بن مكي ومات سنة خمسين وستمائة وبينهما مائة وخمسون قال
شيخ الاسلام وهو اكثر ما وقفنا عليه من ذلك وقد سمعنا الحديث عن ابى اسحق
التنوخي وحدث عنه كما ذكره شيخ الاسلام في تاريخه ومات سنة ثمان واربعين
وسبعمائة واخر من مات من اصحاب التنوخي الشهاب النشار مات في ذي القعدة
سنة اربع وثمانين وثلاثمائة ومن اصحاب التنوخي لان جماعة موجودون وان
كان في الدنيا بقاء وقد والله قاربوا القدر المذكور او اتفقوا اي الرواة

الحسين

على شيء من قول أو حال أو صفة فمسلسل نسبت فلانا يقول أشهد بالله
لقد حدثني فلان إلى آخره وحدثني فلان وبه على كذا آخره وحدثني فلان وهو
أخذ بلحيته قال أنشئت بالقدر إلى آخره وكالمسلسل بالحفاظ والفقهاء وقد
يقع التسلسل في معظم الأسناد كالمسلسل بالاولية فان السلسلة تنتهي فيه
إلى سفيان أو اتفقوا أما فقط أو مع الكنية أو أم الأب أو الجد أو النسب
فتتفق ومفترق وصف فيه الخطيب كالخليل بن أحمد سنة واحد بن جعفر بن
ممدان أربعة وأبو عمر بن الجوني اثنين وأبو بكر بن عياش ثلاثة وحماد بن زيد و
ابن سلمة والحنفي نسبة إلى بن حنيفة والمذهب أو اتفقوا خطأ لا لفظا
فمختلف ومختلف وصف فيه خلق أولهم عبد الغني بن سعيد الذهبي و
آخرهم شيخ الإسلام مثاله سلام وسلام الأول بالتحديد وهو غالب ما وقع
والثاني بالتخفيف وهو عبد الله بن سلام الحجة الصحابي وسلام ابن أخته وسلام
جد له على الجاني وجه السفي والسدي ووالد محمد بن سلام البكدي شيخ البخاري و
سلام ابن أبي الحقيق اليهودي أو اتفقت الآباء خطأ لا لفظا مع اتفاق
الاسماء فيهما أو عكسه فمثابة وهو مركب من النوعين قبل وصف فيه
الخطيب مثاله موسى بن علي بن رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح
ابن أبي رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح بن علي بن رباح
سريج بن النعمان بالمرحلة والجيم الأول تابعي يروي عن علي بن أبي طالب و
الثاني من شيوخ البخاري وصيغ الأداء التي يروي بها الحديث فيها وفي
مراتبها وكيفيتها خلاف طوبى وقد جزمنا بما هو المشهور عند المتأخرين وعليه

العمل

العمل وهو سمعت وحدثني للأعلام أي لما تجمله من لفظ الشيخ وأخبرني
وقرأت للقارئ على الشيخ ويجوز استعمال لفظ الحديث هنا والأخبار في
قبله لكن الأول هو الأول فالجميع أي أخبرنا وقرئ عليه وأنا اسمي للسامع
فأنا وشافه وكتب وعنى للاجاعة والمكاتب الأول والأخير للاجاعة مطلقا
والثاني إذا شافه بها الشيخ فلا يستعمل في المكاتب والثالث إذا كتب بها إليه
من بلد ويجوز استعمال الأخبار فيها مقيدا بقوله اجاعة أو مناهة أو كتابة
أو إذا أخذ ذلك ومطلقا عند قدم ولنا فيه تفصيل بيناه في غير هذا الكتاب
وعلم مما سردناه في صيغ الأداء أن وجود التخميل السامع من لفظ الشيخ
والقراءة والسماع عليه والاجاعة وهي مرتبة في العلوك كذلك كما أفاده العطف
بالفاء وأرفعها أي أنواع الاجاعة المقارنة بكسر الراء للنسالة لما فيها
من التعيين والتشخيص وصورتها أن يدفع الشيخ أصله أو ما يقوم مقامه
للكتاب أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول له هذا روايتي عن فلان
فأروه عنى وشرطت أي الاجاعة لها أي للنسالة فلا تصح الرواية بها في
الأول قرنها بها وشرطت أيضا للوجادة وهي أن يحدد بخط يعرف كاتبه
فلا يقول أخبرني فلان بمجرد وجده أنه ذلك إلا أن كان له منه اجاعة و
الإفليقل وجود بخطه والوصية وهي أن يوصي عند موته أو سفره بأصله
المعنى فلا يجوز له روايته عنه بمجرد الوصية إلا أن كان له منه اجاعة والأعلام
وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنه يروي كتاب كذا عن فلان فليس لمن
أعلمه الرواية عنه بمجرد ذلك إلا أن كان له منه اجاعة ومن الأنواع في علم الحديث

طبقات الرواة من معرفتها طبقة بعد طبقة ان الرواة المشتركة في السنن
والشيوخ يأتون من تداخل المشتهرين وبلدانهم يأتون من تداخل الاسماء المتفقين
اذا افتراقوا بالنسب واحوالهم تعدلوا وجرحوا ويرجع الى الكتب المؤلفة في
ذلك كالثقات لابن حبان والعلل والضعفاء لمرحوم الذهبي ومراتبهم
اس الجرح والتعديل يعرف من برده حديثه ممن يعتبر وارفع مراتب التعديل
صفة المبالغة كما وثق الناس والمكر كقصة ثبتت او ثقة حافظ او ثقة في
او ثقة متقن ونحو ذلك ويليهما ثقة متقن حجة ثبت حافظ ضابط مودع
ويليهما ليس به بأس لا بأس به صدوق ما مودع خیار ويليهما محله الصدق
ورود عنه شيء وسط صالح الحديث مقارب الحديث بفتح الروا وكسرهما جيد
الحديث حسن الحديث ويليهما صحيح صدوق ان شاء الله ارجوه انه لا بأس به
واسوأ مراتب التجريح كذاب وقصاح دجال كاذب يضل ويضلها متهم بالكذب
او بالوضع ساقط هالك ذاهب متروك تركوه فيه نظر سكتوا عنه لاسمه
لا يعتبر به ليس بثقة غير ثقة ولا مأمون ويليهما مردود الحديث ضعيف
جدواؤه موهوم مطروح ائرم به ليس بشيء لا بأس به وكل من وصف
بشئ من هذه المراتب لا يمتحج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به ويليهما
ضعيف مكر الحديث مظرب الحديث واه ضققوه لا يمتحج به ويليهما فيه
مقال ضيق ليس بذلك ليس بالقوي يعرف وينكر ليس بجملة فيه
خلف مطعون فيه سئل الحفظ لين تكلموا فيه واصحاب هاتين المرتبتين
يكتب حديثهم للاعتبار ولا يمتحج به والاسماء المجردة ويرجع الى

الكتب

الكتب المؤلفة فيها لطبقات ابن سعد وتاريخ البخاري وابن أبي خيثمة
والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وكتب الثقات والضعفاء والمصنفات
في رجال كتب مخصوصة كتبهذيب المنزلة في رجال الكتب الستة وقد شرعت
في ذلك عليه مخصوص رجال المؤلفين ومسانيد الشافعي والحمد وابنه حنيفة
ومعاجم الطبراني والكنى بانواعها وهي ثلاثة عشر الاول من اسمه كنية
وليس له كنية اخرى كابي بلال الاشوسي اوله كنية كابي بكر بن محمد بن عمرو
بن حزم يكنى ايضا ابا محمد الثاني من عرف بكنيته ولم نقف على اسمه فلم ندر
هل اسمه كنيته كالاول او لا كابي سعيد الخدري من الصحابة الثالث من
لقب بكنيته كابي الشيخ ابن حبان اسمه عبدالله وكنيته ابو محمد وابو الشيخ
لقب له الرابع من تعددت كناه كابي جريح يكنى ابا خاله وابو الوليد
والخامس من اتفق على اسمه واختلف في كنيته وصف فيه بعض المتأخرين
كاسامة بن زيد الحب قيل يكنى ابا زيد او ابا محمد او ابا خازمة او ابا عبد الله
اقوال السادس عكسه كابي هرق رضي الله عنه في اسمه اقوال كثيرة سردناها
في شرح مسند الشافعي رحمه الله السابع من اختلف في اسمه وكنيته معاً
كسفيانة مولى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لقبه اسم صالح او مهران او غير اقوال
وكنيته ابو عبد الرحمن وقيل ابو البخاري الثامن من لم يختلف في اسمه
ولان كنيته كاتمة المذهب الاربعة التاسع من اشتهر باسمه دون كنيته
كطلحة بن محمد والزبير بن عبد الله العاصي عكسه كابي الضحى مسلم بن
صبيح الحادي عشر من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم

ابن ابي اسحق المدني الثاني عشر عله كاسحق بن ابي اسحق السبيعي الثالث عشر
 من وافقت كنيته كنية فوجه كالب ابيوب الانصاري فزوجهم ام ايوب وابوه
 الدرداء وزوجه ام الدرداء ورأيت في هذا النوع تأليف الطيف واختصرته
 واللقاب واسبابها كالاعشى والاعرج والفضال لقب معاوية بن عبد الكريم
 لانه ضل في طريق مكة وصف في هذا النوع جماعة كابن الجوزي وابي بكر الشيرازي
 ولي فيه تأليف جامع وجيز مسمى بكشف النقاب عن اللقب والاسباب هل
 على او وطن او حرف او صناعة كالخياط والبزاز والابن السعفي في ذلك
 تأليف عظيم في مجلدات والف قبله الرثا طي واختصر ابن الاثير تأليف
 ابن السمعاني وزاد عليه اشياء قليلة فكتب سماه الباب وقد اختصرته
 وزدت عليه اشياء جملة ولم اترك ضبطها بالحروف وجاء في مجلد لطيفة
 يسمى لبالباب والمنسوب لغيره كالمقداد بن الاسود نسب
 الى الاسود الزهرى لكونه تنباه وانما هو المقداد بن عمرو واسماعيل بن عليته
 هي امه وابوه ابراهيم ومن وافق اسمه اياه وجده كالحسن بن الحسن
 بن الحسن بن علي بن ابي طالب او وافق اسمه شيخه وشيخه اي شيخ شيخه
 كعمان القيصري عن عمران بن رجااء الطاردي عن عمران بن حصين الصديقي
 او اتفق اسم راويه اي الراوي عنه وشيخه كالبخاري يروي عن
 مسلم ويروي عنه مسلم فشيخ مسلم بن ابراهيم الفراهيدي والراوي
 عنه مسلم بن الحجاج والموالي من اعلى او اسفل بالرق او الحلف والاخوة
 والاخوات صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومسلم ومن لطيفه ان

ثلاثة

ثلاثة او اربعة وقعود في اسناد واحد ففي العلل للدارقطني من طريق هشام
 ابن حسان عن محمد بن سيرين عن اخيه يحيى بن سيرين عن اخيه اني ابي سيرين
 عن اني بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليتك جاحقا تقبدا ورقا
 وذكر محمد بن طاهر المقدسي ان محمد بن سيرين رواه عن اخيه يحيى عن اخيه
 معبد عن اخيه اني وادب الشيخ والطالب وبشتر كان في تصحيح
 النية والنظر عن اغراض الدنيا وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بان
 يسمع اذا احتيج اليه ويرشد الى من هو اول منه ولا يترك اسماء احد
 لنية فائدة وان ينظر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا يجلس ولا
 لا في الطريق الا اذا اضطر الى ذلك وان يمسك عن الحديث اذا
 خشي التغير لمريض او هرق وان يعقد مجلسا للاملاء ويتخذ مستمليا
 يقظانا وينفرد الطالب بان يقر الشيخ ولا يضره ويرشد غيره
 لما سمعه ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر ويكتب ما سمعه تاما و
 يعتني بالتقيد والضبط ويذكر كل محفوظ له ليس في ذهنه وسن التحمل
 ووقته بالنسبة الى السماع التمييز ويحصل غالبا باسكال خمس سنين
 ومادونها فهو مضمون وهم كالمجتهدين على صحة قال شيخ الاسلام و
 لابد في ذلك من اجازة المستمع وبالنسبة الى الطالب ان يتاهل
 لذلك ويصح تحمل الكافر والفاسق اذا ادعى بعد اسلامه وتوبته
 والاداء ولا حد له بل متى تأهل لذلك وقال ابن خلاد اذا بلغ

عباد الله رجال الله اعينونا بمعون الله وكونوا عوننا الله عسى نخفف بفضل الله
فيا اقطاب ويا اوتاد ويا ابدال ويا اسيا د اجيبوا يا ذور الامداد وفتنا استغفوا لله بحق آه
الى من غمكم اذهب و مالي دونكم مذهب ومنكم يحصل المطالب وانتم خير اهل الله بحق آه
تعالوا وانظروا بالله تعالوا وانظروا الله بحق الله بحاه الله بحب الله بمعون الله بحق آه
اجيبوا يا كرام القوم وخلصوا عنكموا ذا النعم وتهيئوا وانظرونا اليوم وكونوا عوننا الله بحق آه
نقصنا كرام الحق وزادت نار اهل الغي وانتم باب رب الحق ومالي غير باب الله بحق آه
فيا رب بسادتك فحقولك مرادك عسى تأتي بشارتك ويصفق وقتنا بالله بحق آه
فيا رباه ياربه ويا غوثاه يا حسبي ازل يا سيدي كرب والحقني باهل الله بحق آه
فيا له ويا طس ويا هم ويا يس انا عبد انا مسكين ومالي غير ذكر الله بحق آه
سمعنا منك يا محبوب وجاء السؤال والمطوب واسمك عندنا مكتوب ووصفك زين اهل الله بحق آه
سألناكم سألناكم وللا بواب جئناكم وفي ام قصدناكم فشدوا عنكم بالله بحق آه
وبقرآن وجبريل وتوراة وانجيل وما في آي تنزيل اعينونا لاجل الله بحق آه
باسماء واصناف وذات ذات واصناف وابرار واشراف واخيار ورسلا بحق آه
بطه سيد الكونين وسيد ولد الثابين وانتم نور عين العين التي مقصودى الله بحق آه
رب قد تولاكم واعطاكم واولاكم وفي الاكوان والاكمل اعينونا بحاه الله بحق آه
فسلوا سيفكم يا قوم وتهيئوا وانظرونا اليوم فحاشى يعتركم نوم عن الراعي لكم بالله بحق آه
فرهبوا يا اولي الباب تعالوا وافتحوا الباب وانتم جملة الاحباب وانتم خير اهل الله بحق آه
فرزنا العابدين واقف على ابوابكم عاكف ومن تقصيره خائف ولا ينسكو لغير الله بحق آه
وانتم

وانتم يا بدهو فيا هو استغفوا يا هو واهل الغي قدنا هو ولم يدروا باهل الله بحق آه
باسم فتحنا الباب وصلينا مع الاحباب ودارت بيتنا الاكواب شربنا بها بسم الله بحق آه
فطفنا ثم وافينا وجينا وليتنا وفي الابواب ناجينا وجدنا كل اهل الله بحق آه
ونادانا مادي الحق اجبتكم وزال الغي وجاءت في حاكم حق وقولوا الف ش لله بحق آه
وما كنا بذي الاشباح ولكن نفوح الارواح من الفتحة للفتحة بهذا جاد سر الله بحق آه
فيا اركان بيت الله ويا جيران جحر الله بكم طيب وحق الله وهذا شان اهل الله بحق آه
وزين العابدين ملقى على ابوابكم حقا فحاشا بعده يشقى ايا سادات ش لله
بحق الله رجال الله اعينونا بمعون الله

27

12

١٤٠ السرب الى الوضعية ثم ارفع يده عن الموضع

سماواتك الفخورة
عظمتك العظيمة

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد
عليه السلام

اولا اشارة بالافراد عطف على قوله فليست
هذه الفائدة ايراد الفائدة كالفائدة المستطاة
في قولكم انما قال بالاشارة ايراد الفائدة
لما تقدم هذه الفائدة او اشارة بالافراد

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ووروجوا المشهور لاجل هذا بقدر
والله اعلم بالصواب

وجه التدبر انه لا يلزم من تغيير الالف
في الفتح في اللغة ولهذا في كتاب الاصول
اجمع على السمع في ذلك الفاعلة في اللغة

بما لا حله الخ وعما ينال التفسير يكون بين
ثمة والقرص عموم من وجه وعما ينال

مَرْتَبَةً عَلَى الشَّيْءِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ

سنة ثمانية لاجلها الافدام على ذلك
فان الترتيب المذكور مأخوذ
من الاصطلاح في لفظة شرا

وحي
على

[Faint handwritten notes at the bottom right corner.]

100

ثم تقدم في ملك الفقير الى خزان
اريد القدير محمد عازي بن
علي رضا عفره نورها

بذلك الوصف على مزيد الاهتمام هي المعاني الالفاظ

هو لم وانها عطف على ان تلك الاله وان مح
من تلك الالفاظ فائدة التفسير والبيان

قوله من التقديرين وبما ان يراد من الفائدة
المعاني او الالفاظ عبد الله بن
قوله من فساد وصف الاله او من فساد

الطرف على المظهر في علم هذا التفسير أيضا
أو الالفاظ قوال الكمال عبد الله التفسير
قوله إذا ضرورة عليه ليحفل في دفعه لما يتوهم
من انه إذا لم يرد من المظهر

فلابد ان يحل التفسير والمقدسة والحاشية
على الالفاظ التي ركبت الالفية منها وحاصل
الديع الاصلية في هذه الجمل بل يجوز
كل اجزاء الرسالة

ومن هذه الامور
المعاني عبد الله

جعل اللفظ منه مقصودا على هو طائفة الالفاظ
التي تعقلت الارادة بكتابتها في زمان مخصوص
افادة بمعنى هو مقصود بالارادة في زمان

المص ان يفرد بهم خاص بالاسم
او يندثر المعاني التي قصدت الفاعل

قوله في الموضع

بالتقسيم عبد الله

کرم افام موضع الکرم

يعين في غير العلم سواء كان قسماً منه أو لم يكن ويراد
بها ما يعين في طائفة من المباحث والمقاصد التي ليست
بالعلم ^{المقدمة} مقدمة الكتاب بمعنى الألفاظ الدالة على جميع
ما يذكر فيه مما يعين في تحصيل العلم أن كان الكتاب للعلم
أو بمعنى الألفاظ الدالة على جميع ما يذكر فيه مما يعين فيها هو
المقصود وليس يعلم أن كان الكتاب للعلم وبهذا عرفت
أن مقدمة الكتاب لا تخص الدال على مقدمة العلم كما
يشعر بظاهر كلام الحق لا يشتر فيها غير الناظرين في كلامه
إذا كان الكتاب المتكامل على المقدمة قد يكون في غير العلم وأما
بمعنى طائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لا تتفاد بها فيه
اصطلاحاً لوضع تلك اللفظة لهذا المقصود على ما حققه
العلامة القناني قدس سره العزيز ولا يخفى عليك أن
هذا التفسير صادق على أجزاءها والتفسير الصحيح أن يقال
طائفة من كلامه قدمت أمام المقصود دالة على جميع ما ذكر
فيه مما ينتفع به فيه وقرئ بتحققها بانه على تحقيق العلامة
بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف السيد وأنه لا يسم مقدمة
لأنه في الكتاب على تحقيقه بخلاف تحقيقه ولا يبعد أن
يرجع تحقيق العلامة إلا أن ما قاله العلامة أن مقدمة العلم
ما يتوقف عليه الشروع في العلم وما استفاد من مقدمته
الكتاب لا يلزم أن يتوقف عليه الشروع في العلم بوجه عليه
أن مقدمة العلم أيضاً لا يلزم أن يكون موقفاً عليه للشروع

هذا التفسير صحيح

لأن العلامة لا يسم مقدمة

لأن العلامة لا يسم مقدمة

هذا التفسير صحيح

الآن مقدمة العلم

هذا التفسير صحيح

بل التحقيق أنها ما يعين في تحصيل العلم كما سبق و
الأقرب أن يقال المقدمة تطلق على طائفة من الألفاظ
قدمت أمام المقصود لينتفع بها فيه فإن كان المقصود كتاباً
فالمقدمة مقدمة الكتاب وإن كان باباً فالمقدمة مقدمة
الباب وإن كان فصلاً فالمقدمة الفصل فلما يحتاج إلى
القول بامتناع المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة
الباب بل يكون له معنى واحد يخص لما اريد في كل مقام
بالامانة هذا هو التحقيق فاحفظه فإنه من التحقيق فالمقدمة
في هذه الرسالة ما يعين في غير العلم من المقاصد أن كان
المراد منها المعاني والدال عليه على الاحتمالين السابقين
أن كان المراد منها الألفاظ لأن المقاصد المذكورة فيها إما
معرفة المفهوم أو اصطلاحية لعرف من الألفاظ التي يحكم
على مدلولاتها في العلوم العربية فهي من مبادئ تلك العلوم
وما قيل أنها تفيد تصور الموضوعات للمباحث النحوية
فهي منزلة المبادئ لها تخصيص بلا تخصيص وأما معرفة
وضع ما يصدق عليه تلك المفهومات على وجه الإجمال
فإنه يعرف منه مثلاً أن كل اسم إشارة وضع للمشار إليه
المعين بخصوصية أي مشار إليه كان فهو بعض من علم من
اللفظة أن جعل بيان معاني الألفاظ مطلقاً وظيفته من
اللفظة كيف وقد ينشأ في كتبه وضع الألفاظ على وجه الإجمال
فيقال كل ما فيه الجيم والنون يدل على الستر ومن مبادئ

هذا التفسير صحيح

هذا التفسير صحيح

هذا التفسير صحيح

هذا التفسير صحيح

هذا التفسير صحيح

قوله هو الذي

لو خص من اللغة بمعرفة الاوضاع تفصيلا حفظا كما
هو الشائع لان فيها يتقوى بامور يحكم عليها في متن اللغة
على وجه يناسب احكامها ثم رعاية جانب المعنى يقتضيان
يكون المقدمة مبتدأ والخبر محذوف اي المقدمة ههنا
المعاني المذكورة في الاحكام وما يتعلق بها من التقسيم او
الالفاظ الدالة عليها وجانب اللفظ يستدعي ان يكون الخبر
ههنا الالفاظ المذكورة فيكون المحكوم به انفسها او المعاني
المذكورة لها لئلا يحتاج الى حذف لكن يكون افادة المعاني
التي هي المقاصد بالذات على سبيل التبع وعليك بحالة
المعنى وان يحوجك الى مزيد تكلف في تصحيح اللفظ اللفظ
في اللغة التي هي في اللفظ مطلقا كما يتوهم في لفظت
التي هي الدقيق لا في مجاز مرص في الاساس فالمناصبين
المعنى اللغوي ومعناه الاصطلاحي قوتية وهو ما مر ثانيا
ان يلفظ الانسان حرفه من الحرف وما يتركب منه او ما في حلقه
حكمه الذي هو وقوعه مستندا اليه او معطوفا عليه ومن
اطلق او ما في حكمه دخل في تعريف الحركات الاعرابية لكونها
في حكم الحرف وما يتركب منه في افادة المعنى الشيخ ابن الخا
ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد ودخل ايضا
الدوال الاربع كذلك لان يقال اطلاق الحكم في كلام نحوي
ينصرف الحكم الاعرابية وما ينسب له والمراد باللفظ جنس
من غير تقييد بالموضوع اذ يأتي عنه ظاهر قوله قد يوضع

ان اللفظ هو الذي يقع في حلقه من الحرف وما يتركب منه او ما في حلقه حكمه الذي هو وقوعه مستندا اليه او معطوفا عليه ومن اطلق او ما في حكمه دخل في تعريف الحركات الاعرابية لكونها في حكم الحرف وما يتركب منه في افادة المعنى الشيخ ابن الخا ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد ودخل ايضا الدوال الاربع كذلك لان يقال اطلاق الحكم في كلام نحوي ينصرف الحكم الاعرابية وما ينسب له والمراد باللفظ جنس من غير تقييد بالموضوع اذ يأتي عنه ظاهر قوله قد يوضع

ان اللفظ هو الذي يقع في حلقه من الحرف وما يتركب منه او ما في حلقه حكمه الذي هو وقوعه مستندا اليه او معطوفا عليه ومن اطلق او ما في حكمه دخل في تعريف الحركات الاعرابية لكونها في حكم الحرف وما يتركب منه في افادة المعنى الشيخ ابن الخا ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد ودخل ايضا الدوال الاربع كذلك لان يقال اطلاق الحكم في كلام نحوي ينصرف الحكم الاعرابية وما ينسب له والمراد باللفظ جنس من غير تقييد بالموضوع اذ يأتي عنه ظاهر قوله قد يوضع

سبب

اذ ما يتعلق به الوضع هو اللفظ لا اللفظ الموضوع فاقيل
ان المراد اللفظ الموضوع لانه اللفظ المعبر الموضوع
للبحث يحوج الى التأويل وما جعل دليلا لا يصح
للتعويل اذ البحث ههنا ليس عن اللفظ في المقاصد
الآتية في التبيين وما يرتدك الى ان المقصود بالبيان
هو الوضع لا اللفظ قوله فالوضع كلي والموضوع له شخص
والتبيين بالمضارع عن الوضع المتحقق للنظر الى تأخره
عن اللفظ كما قيل او عن المعنى كما نقول وفي قوله قد يوضع
دون ان يقول اما ان يوضع اشعار بان الوضع لا يخص
في المذكور ويستتوي في لك الاسم والوضع لغة جعل
الشيء في حين وكذا لا يستلزم تسمية المعنى الاصطلاحي
وضعا تصوير المعنى بصورة الخرافة جعل المعاني
ظروفا للالفاظ فيقال الكتاب في كذا الباب في كذا
اصطلاحا مشترك بين تعينين احدهما تبيين الشيء بانه
المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع لمعناه المجازي وثانيهما
تعيين الشيء للدلالة على معنى بنفسه وعلى هذا الوضع
للجواز فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة
الثاني المحقق القفاري في شرح التلخيص لكن يستفاد من
التلخيص ان خروج تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون
بقيد الدلالة وان قيد بنفسه لقوادح حق فيه ان تعيين
المجاز لمعناه ليس للدلالة اذ الدلالة حاصلة بالقرينة

ان تعيين الشيء للمعنى لا اجل الدلالة عما ذكره المحقق
يقول عليه قوله ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة
تعيينه للمعنى

منه للفظ عند صاحب الرسالة فانه كل يقع منهم الوضع تعين اللفظ لا تعين اللفظ نفسه
لكن في مقام شرح ان وضع اللفظ او المراد وضع اللفظ ولا يخفى ان المتبادر من هذا المطلق المقيد قال
في شرح الرسالة الوضع جعل اللفظ بارزاً المعنى قال سيد المحققين هذا تعريف وضع اللفظ واما الوضع المطلق
المتناو له ولغيره فهو جعل شيء بارزاً في شيء بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثاني وهذا الكلام منه ظاهر جداً
في ان التعريف نفسه الوضع ان لو كان للمعنى الاخص للوضع كان تعريفه المطلق الوضع او توصيفه باللفظ لا يطلق
اذا لم يقيد بموكل به في الاطلاق كون مدلوله مقيداً في نفسه بالاطلاق يقال الحيوان ان المطلق
المطلق والاشان المطلق والشر المطلق

سواء كان هذا التبيين اولاً بين كلامية تناف وبمكن
المقتضى عنه بانه لا مانع من تعدد اسباب دلالة شيء على
شيء الا يرى ان الدال بالاشارة لا يترام لو وضع لمدلوله الا لثباته
كان له سبب دلالة ولا ينافي كون هذا الوضع للدلالة حصوا
بدونه فاذا عين اللفظ المعناه المجازي صار هذا التبيين
سبباً للدلالة فلا مانع من كون التبيين لتلك الدلالة في نفسه
كلامه في التلويح ان تعيين المجاز ليس لتحصيل اصل
الدلالة فان اصل الدلالة حاصل من غير تعيين فهو نوع
من الدلالة وهو الدلالة المعبرة في طريق الافادة والاستفادة
وهي الحاصلة بالتعيين لاجل ذلك المدلول بخلاف تعيين
الحقيقة فانه لتحصيل الدلالة غالباً وقد يكون لتحصيل
الدلالة المعبرة دون اصلها كما اذا عين لفظ بنفسه للادغم
الموضوع له او بجزئه فان الدلالة كانت حاصلة بدون
التعيين وما ينبغي ان ينبذ عليه انه اثبت العلامة الثالثة
قدس سره في التلويح الوضع للمجاز وسماها فائدة جليلة
وانكره في شرح المفتاح حيث قال لم يثبت ممن يؤمن به
القول بكون المجاز موضوعاً وانما قالوا انه لا بد منه من
اعتبار نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع
الحقيقي ولم يتنبه لاشتراط عدم القرينة ولا بعد كل البعد
ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما في العلمين والوضع بهذا
المعنى الثالث هو المشهور ويدور عليه تقيم الدلالة

على وجه ذكره التبيين بان تعيينه للدلالة في التلويح
بان تعيينه ليس للدلالة وحدها بل لتفصيله هو ان المراد
ما في شرح التلويح ان تعيين الشيء الى زلفه لا اجل
الدلالة المعبرة وما في التلويح هو ان تعيينه
ليس لاجل اصل الدلالة فلا منافاة في حيزه

فان وضع الاشان للصاحك الصا كان للدلالة
الاشان عليه ليس احد ما يكون لازم ما وضع
والنظر كونه تمام ما وضع له عبد الله احدك

انما كان لاجل تعيينه
قوله قد يكون

قوله انما قالوا انما قالوا انما قالوا
قوله انما قالوا انما قالوا انما قالوا

قوله انما قالوا انما قالوا انما قالوا
قوله انما قالوا انما قالوا انما قالوا

الذين ان الدلالة على ان
الذين ان الدلالة على ان

الوضعية واعتبار اشتراك اللفظ وانفراد وتبادل
اللفاظ وتباينها لا غير ذلك وما ذكره موافقاً لما ذكره
سيد المحققين في حاشية شرح المطالع ان الوضع
مشارك بين معينين تعيين اللفظ بارزاً المعنى و
تعيين اللفظ بارزاً المعنى بنفسه فانه هذا تعريف
لقسم الوضع اللفظ كما يستفاد من كلامهم في غير موضع
ثم معرفة الوضع لشخص بعينه وبسم وضعاً خاصاً
لموضوع له خاص ووضعاً مشتركاً على ما يستفاد
من عبارة المص في التقييم انما صار من مقدمة لما هو
المقصود من الرسالة اعني التقييم لتوقف معرفة الضمائر
وام الاشارة والحرف والموصول على وجوه صوره المص
بها عليها ولما لم يكن لغيرها اقسام الوضع مدخل في معرفة
مساكنة من المقاصد اقتصر عليها اذا الوضع اقامة العقلية
اربعة ثالثها الوضع لا يكتفي ملحوظ بعينه او بما يباويه
او بما هو اعم منه بشرط ان يشار اليه في ذلك الوضع غيره
وبسم وضعاً عاماً للموضوع له عام كوضع الاشان المفهوم
ولا مدخل له في معرفة مثليات كما سيكشف عليك و
رابعها هو الوضع المفهوم ملحوظ بامراض او مبادئ المفهومات
متعددة ملحوظات بامراض او اخص ولم يوجد وما
ذكرنا ظهوره ان ما قيل ان القسم الاول يشارك الثالث
في انه لا يتعلق به غرض فيما هو المقصود الا انه لما تميز عنه

وضع لفظ بعد ذات شخص
كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت
لفظاً بارزاً في حواجر السمع

والاشارة ما وضع لشخص باعتبار تعلقه
بخصوصه بل بامر عام وبسم ذلك الوضع
وضفاً عاماً للموضوع له خاص كاسماء
الاشارة على ما ينبغي حواجر السمع

قوله لغيرها صفة كشمس
والى الوضع كشمس
والى الوضع كشمس

كما اذا تصورت معنى الحيوان النطق
ووضعت لفظه الاشان بارزاً في حواجر

الذين ان الدلالة على ان

بمشاركتها في التفاضل في شخص المعنى تعرض له لمزيد توضيح
صاحبه كلام ثناء عن الفعلة عن المقصود على ان الثالث
ايضا يشارك الثالث في اعتبار الامر العام فالتعرض له يجب
مزيد توضيح صاحبه فالتعرض للاول لذلك الغرض دونه
ترجيح بلا مرجح وفي الحواشي الشريفة الشريعة ان كون
الوضع خاصا والموضوع له عاما مستحيل لان الشخص
لا يمكن ان يلاحظ به كلياً وقد افيد ان الدليل لا
ينطبق على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكلي
بالشخص لا يدل على استحالة الوضع الخاص للموضوع
له العام اذ يصح ان يكون الاخص الذي لو خط به الاعم
غير شخص على ان الامتناع المذكور ممنوع وكيف لا
قد جاز قدس سره كون الاخص معرفا للاعم فلم لا يجوز ان
يكون الشخص راءة لملاحظة الكلي الا ان يقال سني
المنع ليس على العموم والخصوص بل على ان الجزئي لا
يستقل له وتاخره لا يرتبط بالغير وراءة الملاحظة
للشئ لا بد ان تكون مرتبطة به هذا كلامه وجوب كون
المرأة مرتبطة بغيرهين ولا يتبين وقد استفاد مما افيد ايضا
ان حصص الوضع في الاقسام الاربعة لا يتم لعدم دخول
وضع المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين
في القسم مثل زيدانثا وهذا انشائي في شئ من الاقسام
بخلاف المركب من مفردين موضوعين يتفقان في القيم

وكذا كون الجزئ غير مرتبط بالغير محتمل
لا يرتبط بطريق ولو ان زيدانثا يرتبط بغيره
كون المرأة مرتبطة بغيره محتمل

بوضعين

وان قال لو صح ان كان كون الوضعين المختلفين من قسم الوضع العام للموضوع له الخاص داخل في الوضع العام
للموضوع له الخاص محل نظر لعدم ظاهر بناء عليه لانه يقتضي ان يعتبر اللفظ موضوعا لا متعدد بحيث يكون كل واحد من
موضوعات اللفظ ولا يشترط التعدد كذلك بالنسبة الى المركب بكونه موضوعا له والآخر كذا

نحو الانسان حيوان فان وضع المركب فيه دخل فيما دخل فيه
وضع كل واحد من مفرديه اعني الوضع العام للامر العام
فالمختص به ليس الا وضع اللفظ المفرد هذا وفيه ان
حصص وضع اللفظ المفرد ايضا منتقض بوضع المشتقات
اذ وضعها بوضع جنسها اي الهيئة للموضوعات بالوضع
العام للموضوع له الخاص والمادة الموضوعات بالوضع
العام للموضوع له العام وان الاتفاضل بقولنا ان
حيوان متحقق كالاتفاضل بزيد حيوان اذ مع اتفاق
المفردين في الوضع وضع الهيئة مخالف لما فوضع المجموع
المركب لم يدخل في قسم نعم لو وضع في مركب انه لا يتفاضل
به فانما هو في المركب من مفردات وهيئة متفقات في
قسم الوضع نحو الذي هو هذا وان قيد الوحدة مقيد في
المفرد والمركب المذكور من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام
فلا يتحقق بوضع حصص الوضع في الاقسام المذكورة
والشخص ماله الشخص سواء كان عين الشخص
او زائدا على ما هيته والشخص ما به يصير الشئ بحيث
يمنع العقل عن فرض الشركة فيه وما قيل ان الشخص
له مفنيان ثانيا هما وهو الاخص ما يتعين به الوجود
وهو لا يوجد في الشئ الذي لا يجتمع اجزاءه بخلاف
الاول وفيه ان الشخص ليس الا ما يتعين به الوجود
اما الموجود الذهني واما الموجود الخارجي ولولا التيقن

لان وضع هيئة الجملة الكسرة وضع عام
خصوصا للموضوع له وضعها في الاقسام
بشئها ومنعت لغيره في الاقسام

لم يمنع العقل من فرض الشك بين كثيرين الا ان يقال
 اراد بالوجود الخارجي اذا لوجود ينصرف اليه عند
 الاطلاق وح كل موجود ذهني لا يوجد في الخارج
 مادة لا فتراق الا تم عن الاخص وكانه حصل التعرض
 بالشئ الذي لا يجمع اجزاء اظهرها لما خفي مواد الا
 فتراق وقوله بعينه اما صفة كاشفة للشخص كما قيل
 والمعنى اللفظ قد يوضع لمعين كلياً كان او شخصياً
 ونظيره تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه واما تأكيد
 للشخص والمعنى قد يوضع للشخص من حيث انه معين
 اذا الوضع للمعين قد يكون من حيث التعيين وقد يكون
 من حيث التعيين وقد يكون لا من حيث التعيين وهو
 الفارق بين المعرفة والنكرة لا يحدد تعيين الموضوع له
 اذ كل لفظ موضوع لمعين وعلى التقادير الثلاثة مفهوم
 القسم اعم من ان يكون الوضع للشخص بملاحظة بامس الموضوع له
 كلياً وبملاحظة بامس بعينه وح لا يميز عما يقابل ويجتاج
 له تعيين بما عينه بان يقال للشخص وح وما يقابل
 موضوع للشخص لا وح بل مع شخص اخر اما الوضع
 لشخص وح بملاحظة الشخص فقط هو واما الوضع
 له بملاحظة بامس كلياً فكل وضع العلم بازاء لم يرم به الواضع
 كثيراً يقع في سمة الاولاد حين سماع تولدهم قبل
 رؤيتهم واما تعيين الوضع بما يقابل ما قبله الثاني و

لنفس شخص واما تعيين الوضع
 كيشية التعيين والمعنى قد يوضع

وهو الوضع العام للموضوع الى ص

لنفس

المعنى قد يوضع اللفظ للشخص باعتبار عينه بان يلاحظ
 بنفسه وعينه لا بامر كلي كما قيل في بيان هذا القسم بهذا
 القيد عما يقابل ويكون هذا عدلاً لقوله باعتبار امر عام
 لكن بشكل يوضع بعض الاعلام كما سبق مع كونه من
 هذا القسم الا على القول بان الواضع للفاظ كلها هو
 الله تعالى مع انه يتجه ايضا ان القول بان الوضع لا يتجه
 في اسم الاشارة مثلاً باعتبار امر عام وفي بعض الاعلام لئلا
 لا باعتبارها ونحو نفهم منها المعنى على نحو واحد قول بلا
 دليل او المعنى قد يوضع اللفظ للشخص باعتبار عينه
 بان يقصد في الوضع لا بعينه لا الى امر يندرج هو فيه كما
 القسم الثاني فانه لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع
 له شخص بعينه بل الى كل شخص وصاد الشخص هو
 ضوئاً له الوضع لكل شخص ونظيره جعل وضع المفرد
 وضع عين اللفظ لمعين المعنى ووضع المركب وضع اللفظ
 بوضع الاجزاء للاجزاء لا بوضع العين للعين وح معناه
 قد يوضع له باعتبار امر عام انه بوضع لشخص بعينه با
 اعتبار القصد الى امر يندرج فيه هذا الشخص بالوضع
 لكل شخص شاملاً للشخص بعينه لان الشخص بعينه
 بعض منه تامل فانه معنى دقيق ولا يوشك البتة لا
 توفيق وبما حققنا اندفع عن قوله وقد يوضع له اي
 شخص باعتبار امر عام اي يجعل الموضوع له امر كلياً

واعلم ان لا يلاحظ في بيان الامتيازات في عبارة
 المعنى كما صرحنا به لك من القسم العقلي
 للوضع باللفظ احتمالات تتفق بها القسمان
 اللذان ذكرهما فلو كان بعض الامتيازات
 غير موافق له فلا بأس به فيمكن بغيره

بل القول بوضع العام للموضوع له
 الى ص منه قول بلا دليل

كل شخص يقصد منه متعدد كالكلمة المحمودة
 الا ان يميزها وتارة في القصد فالكلمة
 ان سمي كل شخص ليس متعدد ويحتمل
 الشخص بعينه بعضاً منه مثلاً

ملاحظاً للشخص فان كل واحد متعدد ^{في ذاته} يقع و
 يشمل أحاده ^{في ذاته} أن وضع بعض الأعلام داخل فيه مع
 أنه من القسم الأول ^{في ذاته} وغز قوله وذلك بأن يعقل أمر
 مشترك بين الشخصات أن ذلك لا يخص به بل يكون
 بأن يعقل أمر كلي غير مشترك بين الشخصات صادق
 على ذلك الشخص وحده وبقي أن الوضع العام الكلي
 للموضوع له الخاص لا يجب أن يكون للشخصات
 بل يجوز للموضوع المعينة التي هي جنسيات إضافية
 منها حقيقيات ومنها كلييات كضمير الغائب فأنه
 موضوع لما سبق ذكره جنسياً كان أو كلياً ومع ذلك
 من الوضع العام للموضوع له الخاص على ما حققه سيد
 المحققين قدس سره في خواشي المطالع وقاله الوضع
 العام للموضوع له الخاص أن يوضع لفظ لجنسيات
 إضافية لمفهوم بملاحظة هذا المفهوم سواء كانت
 حقيقيات أو لا إلا أن يجعل قوله بعينه صفة كاشفة
 لشخص على ما قيل وأن الوضع الكلي للموضوع له
 الخاص يجوز أن يكون بالوضع لكلييات الصرفة لا باعتبارها
 بل لملاحظة بامر صادق عليها كوضع المشتقات و
 تفصله لك وما قيل أنه داخل في الوضع العام
 للموضوع له العام فأنه الوضع للامر العام لا بملاحظة
 خصوصية شخصيته برده أيضاً أن المص جعل وضع

سواء في الحالة ما يتعلق به الغائب ونحوه
 على وجه يظهر منه أن المص على أن الغائب
 موضوع للجنسيات الحقيقية مثله

لأنه ما ذكره المص في شرحه المشتقات
 في مادة ما ذكره السيد المحقق قدس سره

المشتقات من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
 يرشدك اليه كلامه في شرح المختصر في مسئلة الحرف
 ولا يذهب عليك أن الأول أن يقول وذلك بأن يعقل
 شخصات بامر مشترك بينهما ^{في ذاته} لكلا يتوهم أنه لم
 يفرق بين ملاحظة وجه الشيء وبين ملاحظة الشيء
 بوجه وكأنه أراد أن ذلك بأن يعقل الأمر المشترك بين
 الشخصات ويعقل الشخصات بذلك الأمر
 أنه اكتفى عن ذكره بالتزام قوله ثم يقال هذا اللفظ
 موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصه

آياه ويستفاد من ظاهر هذه العبارة أن الوضع ليس
 هو التقين لشيء مطلقاً بل التبيين بحيث يبين شيئاً
 عند الغير لذلك فلو عين أحد في نفسه علامة لشيء لم
 يكن موضوعاً له ما لم يعلم به الغير ولم يجعله عند الغير
 متعيناً لذلك ويساعد ذلك أن اللفظ إنما ينتفع به
 عند اطلاع الغير فينا سبباً لا يسمي التبيين وضعاً ما لم
 يكن بالنسبة له الغير فلا يتجه أن الوضع إنما يحصل بمجرد
 التبيين من غير اشتراط إعلام الغير فلا وجه لاعتبار القول في
 الوضع نفسه يتجه أن الأعلام لا يتوقف على القول بل
 يمكن بالكتابة فلا وجه لاعتبار القول في الوضع ويحتاج
 دفعه إلى أن يقال المقادير في الوضع الأعلام بالقول تذكر
 القول جري على ما هو المقادير وأن أبيت اشتراط الأعلام

قال المص ان كنت تريد حقيقة الحرف في ذلك
 يعني الحرف في علمه لا في اللفظ
 في موضوع وضعها كما لا ملامة لخصوصية
 المشتقات والمبهمات فإن الواضع لا قال حقيقة
 من علم من كل مصدر من قام به مدلوله وصفة
 من قول لمن وقع عليه علمه حال ضارب يضرب
 من غير تعرض لخصوصية ما ذكره إذا قلنا
 كقولنا نأمر بالعلم بخصوصه وأنا لكراشكلم والحق
 كقولنا نأمر بالعلم بجملة مثله

ان قوله يقال هذا اللفظ

في التبيين حتى يسمي وضعاً بناء على اشتها تعريفه مجرد
التعيين جعلت هذا القول كناية عن التبيين لان
التعيين انما يظهر به غالباً كما قيل او جعلت القول
بمعنى القول نفسه كما ذكر وقد اريد ان لفظ موضوع حقيقة
في ثناء احداث الوضع لا يصح ان الوضع لم يتحقق بعد
حتى يكون هذا القول مطابقا للواقع هذا كلامه
ويمكن ان يدفع ذلك بان هذا العقيد ليس خيراً بل
انشاء للوضع كصيغة بعث وامثالها فعلا ولا
ثم يقال وضع هذا اللفظ لكذا لان الشايع في العقود
الانشائية هو الجلة الفعلية ولا يخفى عليك ان مجرد
القول بانه موضوع لكل واحد من هذه لا يكفي بل لابد
من تقييد الشخصات في ذلك القول بحيث تكون موصوفة
بذلك المعقول المشترك فان مدلول هذا ليس ذات
الشخص كما انه مدلول العلم بل الذات الشخصية
من حيث الانبساط بكونه متاراً اليه ويعلم من ذلك
ان اعتبار الامر العام قد يكون مرجحين من جهة ملاحظة التحقيق
المقصودات وتقييدها به وما قيل ان ذلك المعقول
المشترك اعم من ان يكون ذاتياً للشخصات كما في الحروف
او عرضياً لها كما في الضمرات واسماء الاشارة فبقية ان
كون القدر المشترك ذاتياً في الحروف بل ذاتياً في حرف
من الحروف منوع ولما كان اللفظ الموضوع بالوضع الكلي

واللفظ فيه محال بل كاد ان يكون التحقيق
ان لا فرق بين المفهوم الشخصي من هذا وعلمه
انما الفرق في طريق القام فان العلم وضع
بحيث لا يجوز ان يكون له خلاف الموضوع
بهذا الوضع ومن يتلوه في كل الفرق بين
هذا القسم والموضوع فليقدر المشترك
خطا ويتصور ان جعل القدر المشترك
خطا وانما كثر منهم
فان ما سبق ذكره مثلاً وكذا مفرداً كرسوا
ليس بذاته لانه لا يتحقق عند الله
وذلك لان الامر المشترك كماله مستقل فلا يلزم
ان يكون جزءاً للغير لان جزءاً بمعنى كماله
غير مستقل عن الغير الذي لا يدور ان يحل على
ما هو ذاته له والفرق لا يصح ان يكون كلاً
ولا ان يحل عليه شيء فاما من عده الله اسماً

نحوه

لشخصات لا يستعمل الا في مشخص ولم يكن ذلك
مقتضى عقد الوضع اذ الوضع لكل واحد كما انه سبب
الاتصال الى اكثر من اثنين ان يصح استعمال اللفظ
بذلك الوضع في اكثر من الواحد ايضا اراد ان يثبت على
سلب ذلك المنع فقال بحيث لا يفاد ولا يفهم به منه
الا واحد مخصوصه وبني على ان السبب في ذلك اشتراط
الواقع ذلك والى ان تقول ذكره شفاً بما سيج
به في التبيين فان الاحتياج الى القرينة ليس الافادة
واحد مخصوصه ولهذا اشعار سماه بالتبيين وليس
لك ان تقول قيد قول الواقع بذلك دفعا لتوهم ان
يراد بكل واحد جميع الاحاد حلاً للفظ الكل على الجوعى
لان الكل اذا دخل المنكر لا يفتح للمجموع كما انه اذا دخل
على المرفق لا يصلح للأفراد قال العلامة الثالث المحقق
التقنا انه قدس سره كلمة كل اذا اضيفت الى المرفق تكون لعموم الاجزاء او اذا اضيفت الى المنكر
تكون لعموم الافراد ولهذا قيل كل الرمان مأكول صادق
وكل رمان مأكول كادب هذا كلامه بل نقول كل واحد
صادق فيما بين المخلصين كالعلم لكل الافرادى وما
قيل انه دفع بذلك القيد توهم ان الموضوع له
مفهوم كل واحد من الشخصات بخصوصه فيما لا ينبغي
ان يلتفت اليه اذ لا يذهب من مثل هذه العبارة وهم
واهم الى ذلك لانه يمنع عن هذا التوهم قيد بخصوصه

لا يفهم ولا يفاد

صدق كل الرمان مأكول اذا كان معهوداً واحداً او اذا
كان اذا كان جنساً مستقلاً فلهذا قلنا كل الرمان مأكول
الحكماء يصدقون في الجملة والى ما كذب بكون الحكماء
مطلقاً وهذا وجه الامر بان كل من يصدق
وانما امرنا بان كل من يصدق ان يكون كل ذلك
لا يثبت في كون المذكور موضوع ذلك النوع لان القاعدة
المحققه المحققه لا تفتقر للنوع وان كل من يصدق لان
الخطاب باللفظ يكون له في موضوع اللفظ فلا يترك
القيد لوضع ما لا يجمل اللفظ منهم

وكذلك نقول بان تعريفه من غير ان يخلو من هذه الامور موضوعات المفهوم والكلمة ليست في الموضوعية فلهذا وضع اللفظ وترك
الموضوع له وتحقق هذا من هذا القيد لان وضعه بحيث يفي ويستعمل في الموضوع له

في الموضوعية شيء المحتسب وليس وضع هذا كوضع رجل فان الموضوع له فيه عام وهذه وضعت باعتبار المعنى العام للمفهوم
التي كانت هي اذا استعملت في زيد كخصوصه كان في ايراد ان اريد به العام المطابق له كان حقيقة بخلاف هذا وانما الذي
فانه اذا اريد به المخصوصيات كانت حقيقة ولا يراد بها العموم أصلاً
فلا يقال هذا وانما اريد احد ما يشاء رايه ولا انا
ويراد به مشترك
هذا الكلامه وبسبب ومنه انه لا يستعمل هذا في القدر
المتن

لان هذا القيد ايضا داخل في هذا المفهوم فكيف يمنع عن
ارادة المفهوم بل لفظه كل واحد يمنع عن ارادة المفهوم
كما لا يشبه على احدى وما افيد انه للتفريق بقائه الوضع
وهي افادة الموضوع له ليس بقوى لان المقام ليس مقام
بيان فائدة الوضع بل هذه مستغنية عن البيان على
انه لا وجه لتخصيصه بالقسم الثاني في الوضع وافيدانه
لدفع توهم صحة الاستعمال في اكثر من واحد لما وضع لكل
واحد ولا يخفى ان المتبادر من يقاد ويفهم سواء كان من
التقديم والا ففهم قصد الواحد بخصوصه من اللفظ فلا
يراد ان دلالة اللفظ على القدر المشترك حين قصد ليس خصوصاً
الواحد بخصوصه منه ضروري فيكون مما يفاد ويفهم
من اللفظ والمراد من نفي افادة غير الواحد بخصوصه افادة
بطريق الوضع كما يدل عليه سوق الكلام بلا خفاء فلا
انه لا دليل على نفي صحة افادة القدر المشترك بخوراً و
لو سلم فلا يظهر منع الواضع عن ذلك في اثناء الوضع اذ
ليس من رداً في استعماله بحسب التجرد في اثناء اللفظ
وقد افيد ان اللفظ جعل يفهم من المفهوم فيكون قوله يفاد
نظراً الى المتكلم وقوله يفهم نظراً الى السامع فلا يكون يفهم
تاكيداً لافادة بل يكون افادة هي اجل من اعادة ولتنبهك
على فائدة جليلة في ما تحصلها بتلخيصها والمنتهى ان
العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات

على
فكيف يفهم قوله بحيث لا يفاد ولا يفهم اهـ وكذا ان يقول
ان الضروري من ذلك انما هو كون القدر المشترك
مفاداً او مفهوماً في ايراد من قول المصنف
لا يفاد ولا يفهم ما هو جوب الوضع فلا الكلام
عنه الله اعلم

بحر ان يكون من نية المتكلم ولو سلم ان له دليلاً
على نفي صحته اهـ ويحتمل ان يكون من كلام الشارح
والحق ولو سلم ان المراد من نفي افادته ان افادة
مطلقاً لا افادة بطريق الوضع فيكون صحيحاً
للسؤال المتحججاً بالاسئلة ام كون المراد نفي
الافادة مطلقاً فيجوز ان يكون له احتمال
الاول اظهر فتدبر عند الله استعمل

لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشيء من الشخصات بخلاف
العلم بان الاسد موضوع للحيوان المفترس والعلم بان زيد
موضوع للشخص الفاني بل هذه قضية اذا حفظها تعلم
الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلول مدلولاً
تاماً حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحضري
ذهن السامع هذا الواحد تنبته بحكم القضية المذكورة لان
هذا الواحد كما وضع له اللفظ فانتقل بسبب هذا
العلم الحادث بالوضع من اللفظ الى هذا الواحد وبهذا
اندفع ما عسى ان يشبه عليك لظنك ان العلم بهتم
القضية علم بالوضع من انه يختلف العلم بالوضع له عن
العلم بالوضع العام للموضوع له الخاص وانه لو كان اللفظ
موضوعاً للتخصصيات بالوضع العام وهي غير متناهية
لزم فهم الامور الغير المتناهية من اللفظ لان العلم بالوضع
كاف في فهم المعنى ذكر ان دلالة العبارة على انه يفاد واحد
بخصوصه باللفظ الموضوع لهذا القسم من الوضع تنافي ما
اشتهر منهم من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها
لاستلزامها الدور بل لافادة المعاني التركيبية اقول
لا ريب في ان اللفظ الموضوع يكون سبباً لانتفاء الفهم
للمعنى وليس كذلك الموضوع ابتداءً من غير سبق علم به كيف واحضاً
اللفظ للمعنى بملاحظة العلم بالوضع ستلزم للعلم بالمعنى
فان ارادوا بنفي افادة المسميات نفي تحصيل العلم بها ابتداءً

فلا ريب فيه لكن لا ينافي ما يدل عليه العبارة فان
المقصود منه الافادة بمعنى آخر ولا يلتزم كون الوضع
لفرض المعاني التركيبية لجوان ان يكون لافادة التسميات
بذلك المعنى الاخر وان ارادوا نفي الافادة مطلقا فظاهر
البطلان ولما كان علماء العربية يزعمون ان الموضوعات
بالوضع العام للموضوع له الخاص لثلاث موضوعات للقدر
المشترك ولا يثبتون هذا الوضع بالغ في نفي ما زعموا
وثبت ما ادعاه في اثناء تفسير الوضع العام للموضوع
له الخاص فقال دون القدر المشترك وهو حال عن
الفاعل المشترك في موضوع اي هذا اللفظ موضوع متجا
القدر المشترك حيث لم يوضع له احوال عن قوله
لكل واحد اي موضوع لكل واحد حال كون كل واحد متجاوزا
القدر المشترك كذا ذكرنا في اول الاحتمالين فاسد لانه لا يفيد
ان القدر المشترك ليس موضوعا له بل انه ليس موضوعا
لان دون يفيد التفاوت بين ما جعل ذاهل والمضاف
هو اليه فيما شب الى ذى الحال وقيل حال عن واحد
مخصوصه اي لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه متجاوزا
القدر المشترك والاولى ما ذكرنا فيه رديف خالفه بخلاف
ما قيل اذ لم ينافح احد في انه لا يفاد به القدر المشترك
ولا يذهب عليك ان الواضع في وضع اللفظ لا يريد
ان يقول هذا موضوع لذلك ولا مدخل في الوضع للقول

اشرفهم الاول امكان ان يجاب عن ما قيل
بان يكون مراده الى لا يفاد ولا يفهم كوضع
الاولى كخصوصه متجاوزا القدر المشترك
فانه لا يفاد ولا يفهم كوضع الموضوع يحصل
المراد عن مخالفة غير الله احد

بانه ليس موضوعا لذلك فجعل من تمام قول الواضع في اثناء
الوضع بما لا يظهر له وجه فينبغي ان يجعل حلا من مفهوم الكلام
فان قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه
الشخصات الخ في قوة نفي يوضع هذا اللفظ لكل واحد
من هذه الشخصات فقوله دون القدر المشترك متعلق
بوضع الواضع لا بقوله في اثناء الوضع تاشل وقد يكون
القدر المشترك واحدا من الخصائص التي يوضع اللفظ لها
في هذا الوضع فقوله الشخصات قاصر والقواب تبديله
بالافراد لثبوت الشخص والكلبات التي هي افراد للقدر
المشترك ومع ذلك لا يصح قوله دون القدر المشترك
لا تنقاضه بالضمير القاب الراجع الى القدر المشترك
المعتبر في وضعه وبقولنا الذي وضع لخصائمه اسم الموصول
ما علم بالصلة ويمكن ان يدفع لمزيد تكلف رايثا تركه لاهل
اولى واذا اقر ان اللفظ قد يكون موضوعا لكل واحد من
الشخصات المعقولة بذلك المشترك المعبر من حيث
الاتصاف به علم ان تعقل ذلك المشترك قد يكون
لامرين لا يثبت وتفيد الموضوع له به الا انه خفى لا كية
بالبيان فقال تعقل على صيغة المصدر والماضى المجهول
من هذا المصدر والمضارع المجهول من مجرد ذلك
المشترك الذي بالرفع جز للمصدر وبالقياس حال
مجهول للمفعول للموضع لانه الموضوع له اي لا ذواته للموضوع

وجاء الامام بالثاني ان يعجز فائدة دون القدر
المشترك وهو الذي جعل الموضوع له
القدر المشترك منهم

الصواب والصواب تبديلا لافراد
اذ ابداء انما تدخل على المشترك جبراه

ط يقال المراد دون القدر المشترك من حيث
هو ولا من حيث انه بعض ماصدق عليه
القدر المشترك الحمد

الموضوع

اذ الحاصل في قوة الظن لقوله انه للوضع في قوة
 قوله وقت كونه انه للوضع عند الاستدراك
 له عطف على الخي اول وقت انه الموضوع له عطف بحسب
 المال على الحال لانه القدر المشترك بين الجميع ولا نه
 المؤثر في تفريع قوله فالوضع على كنية الوضع ابا مع
 كنية آلة الوضع وبداية تسمية الوضع للمفهوم
 العام وضعاً عاماً لموضوع له عام واما مع كنية نفس
 الوضع بمعنى انه وضع واحد صورة حيث تحقق بملا حظة
 واحدة متعدد عند التحقيق لانه تحقق الوضع لكل واحد
 ويتعدد النسبة بتعدد الطرف فكان هذا الوضع
 امر واحد اندرج تحته امور متعددة كالامر الكلي والامراد
 بقوله والموضوع له مشخص اظهار التقاوت بين الوضع
 والموضوع له وذلك يحصل بمجرد وصفه بانه مشخص
 وليس المقصود بيان ان الموضوع له ما هو محتاج الى
 ان يحمل قوله والموضوع له مشخص على معنى ان الموضوع
 له كل مشخص ملحوظ بهذا المفهوم فانه استغنى البيان
 للموضوع له انفاً بحيث لم يبق حاجة هناك الى بيان له
 ولو لم يكن المقصود اظهار التقاوت بينه وبين الوضع
 لم يفرغ له فاذكر انه ان اراد ان الموضوع له كل مشخص
 ملحوظ بهذا المفهوم منشاؤه مجرد التدقيق العاري
 عن التحقيق وقد اشار بلفظ ذلك الى الوضع الكلي
 والموضوع له المشخص لمثل له ولم يكنف بان يقول
 مثل اسم الاشارة كما هو الطريق الشائع في مقام التمثيل

بما

في الوضع وهو الوضع العام
 للموضوع له الخاص

ايماء الى كمال الاهتمام بتمييز هذا القسم وتوضيحه
 حتى انه تركه مقام المحسوس المشاهد واشارة الى
 بعد الخطاب عنه كمال وقته وعوضه الى ان كُتبت دون
 الوصول اليه افهام القول ودرراً الى عظمت وجلالة
 نفعة تمكيناً للطالب في مقام السمع وتثبيتاً له في
 تحصيله وقوله فان هذا مثلاً يحتمل امرين احدهما
 الاشارة بهذا الى قسم اسم الاشارة اي اسم الاشارة
 مثلاً وحي لفظه مثلاً اشارة الى وجود غير اسم الاشارة
 في هذا القسم من الوضع مما سبق به روح تانيث موضوعة
 لتعدد افراد ما يشير بهذا اليه وتانيثها ان يكون المقصود
 لفظه هذا ويكون مثلاً للاشارة الى وجود غير لفظه هذا في
 اسم الاشارة وحي تانيث موضوعة اما للتعدد المتفاد
 من كلمة مثلاً واما لتاويل هذا باللفظة ولا يخفى ان
 المناسب ان يقال موضوعة للشار الى الشخص
 اذ لا فائدة في الحكم بكونها موضوعة في تعيين
 الموضوع له اذ اخفاء في كونها موضوعة اما الخفاء
 في الموضوع له ولا يبعد ان يكون موضوعة مركباً افتاء
 من قبيل الحذف والايصال يكشف المقصود عنه قوله
 وسماء فلا يتجه ما سبق وما أفيد انه لا يستحسن
 اختيار تانيث هذا وتذكير في تركيب واحد وان
 كان له جهتان على ان لقائل ان يقول الاشارة الى

جرت الشئ مستحسن وعلى أي تقدير لا يصح ان سماه
المشار إليه الشخص ولا يقع في محلة التمثيل فان كل
ما يكون ما وضع له شخصاً لا يكون مثلاً للوضع الكلي
فلا بد ان يواد ان سماه كل مشار إليه شخص مخصوص
ملحوظ بهذا المفهوم حين الوضع له حتى يندفع الثاني
ويقال مراده ان سماه المشار إليه بلاشارة الحسية
القريب الواحد المذكور الشخص مخصوصه على تقدير القلة
ولا بعد ان استفاد التذكير والافراد من العبارة وأنشأ
مثلاً في مطلق اسم الاشارة وان سماه المشار إليه المفرد
المذكور القريب في بعض والبعيد في بعض الى غير ذلك على
التقدير الاول الا انه لم يفصل بينهما بين الحاصلين وعلم
اعتماداً على شئ تفصيله تعلق غرضه الا ببيان انه موضوع للشخصات دون
القدر المشترك وبعد فيه نظر لان لفظة مثلاً جعل
الموضوع اعم من اسم الاشارة فينبغي ان يواد في المسح
حتى يصح اليثا الا ان يقال لفظة مثلاً يتعلق تمام الحكم
لا بموضوعه كانه قيل فان اسم الاشارة موضوع لكل
مشار إليه شخص ذكر هذا الحكم على سبيل التمثيل
واشار الى ان الموضوع له هو المشار إليه الشخص مخصوصه
حتى يجب ان يستعمل اللفظ في الشخص وليس الموضوع
له الشخص الملحوظ بوجه عام بتقييد الشخص بقوله
بحيث لا يقبل الشركة فقد اقر بهذا القيد عن

الشخص

المشخص الملحوظ بوجه عام فانه بهذه الملا حطة ليس
بحيث لا يقبل الشركة فاقبل ان قوله بحيث لا يقبل
الشركة لرفع توهم ان المسح مفهوم المشار إليه الشخص
او هو تأكيد للشخص كلام لينة ما قيل وما ينبغي ان
ينبه عليه في هذا المقام ان من الوضع الموضوع له
الخاص بالوضع العام ان بلا حطة الموضوع ايضا كالموضوع
له بام عام لتعدد الموضوع في هذا الموضوع الواحد
كالموضوع له وسمى وضعاً نوعياً ووضع اللفظ الملحوظ
بخصوصه وضعاً شخصياً سواء كان وضعاً عاماً او
خاصاً وعدم هذا القبول وضع المشتقات وقيل
وضع اسم الفاعل مثلاً بان قيل كل اسم الفاعل
موضوع لذات مبهمة غاية الابهام نسب اليه الحدث
الذي مدلول المصدر اشتق منه هذا ونحن نقول
كما انهم في وضع زيد لا يحتاجون الى الوضع النوعي مع
تعدده بتعدد التلطفات فكذلك يمكن ان لا يحتاج
في وضع هيئة الفاعل مثلاً لذات نسب اليه مصدر
ما اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة فان تعدد
الهيئة الفاعل باعتبار الحلول في جواهر اسم الفاعل
كتعدد زيد باعتبار تعدد التلطفات فاقوله بالوضع
النوعي قول بلا دليل فان قلت يمكن ان يقال هيئة
اسم الفاعل مثلاً موضوع لذات ما نسب اليه الحدث

الا ان حلول هذه الهيئة في جوهر مخصوص يقتيد
 الحدث العام بالحدث المخصوص فعنه ضارب
 عند التحقيق ذات نسب اليه حدث هو المرب
 فالقول بالوضع العام للموضوع له الخاص ايضا
 في المشتقات قول بلا دليل قلت لا يفهم من
 اطلاق ضارب مثلاً الحدث المطلق هو القيد
 على ان القيد ايضا لا بد له من دال فان زعمت ان
 حلول الهيئة في مادة مخصوصة واجتماعها معاً
 وضع لذلك القيد احتجت الى القول بوضع عام
 لموضوع له خاص وزدت في كل مشتق وضعاً واعلم
 انه نقل عن بعض تلامذة المصنف جعلوا الوضع
 لامر عام ملحوظ بنفسه وضعاً خاصاً وكأني بنى
 القسمة على كون الوضع مختصاً بواحد وشاملاً لآخر
 لا على انه للاحاطة بنسبه قبل التنبيه يستعمل
 في مقامين الاول للحكم البديهي الاول والثاني للحكم
 المعلوم من الكلام السابق وهذا الحكم بديهي اولى
 وذكر في صورة الاستدلال بنسبه لاذلة الخفاء العاجز
 بالنسبة الى اذعان القاصد والظاهر ان التنبيه
 بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتفهمه الكلام السابق
 بحيث يمكن ان يعلم منه بادية التناقض ويجعل
 ان يفعل عنه التناظر في ذلك الكلام لعدم كونه

من غير ان يكون له
 وليس من غير ان يكون له

مرجحاً فيه وسوقاً لاجله اذ لم يعمد استعمال التنبيه
 في المفهوم المربح من السابق ذكره المذكور في صورة الاستدلال
 بنا اللهم فان الحكم البديهي قد يكون سبب تحقيق محتاجاً
 الى البيان وايفيد ان جعل التنبيه على التنبيه بالمعنى الثاني
 ساعاً لان استواء الوضع بالنسبة الى الجميع مستفاد
 من السابق استفادة ظاهرة ويعني بقوله ما هو من هذا
 القبيل الموضوع بالوضع الكلي للشخصات ولك ان تريد
 الوضع الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ وقوله لا
 سواء نسبة الوضع بذو الوضع دون غيره برهان الاول
 وما استفاد من الخاصية الشريفة في هذا المقام ان المراد
 بقوله لا يفيد الشخص لا بقرينة معينة على لفظهم
 الفاعل سبب الافادة مرجح انه مراد اي لا يفيد المراد
 مرجح ان الشخص لا بقرينة معينة وادفعه بانه
 وان لم يكن مشتركاً لا تنفاه شرط الاشتراك وهو بعد الوضع
 الا انه في حكم الاشتراك مرجح الاحتياج الى قرينة
 لتفسير ما اريد به وتبعه الشارحون ونحن نقول ما
 هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا يفيد نسبة اليه
 بدون القرينة لان معرفة وضع الوضع لا يفيد الانتقال
 الى خصوصه لا سواء نسبة الوضع على وجه تحقق من
 الوضع لا المتغيرات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع
 لكل مثاليه شخص لا يفيد نسبة هذا اللفظ اليه

حيث لم يقل لا استواء نسبة فلو كان المراد
 الموضوع لكان ذلك كونه المربح

ما لا ينفك عن
اللفظ في اللفظ

خصوصية ما لم يعرف تلك الخصوصية فلا بد
من قرينة بها يلتفت مع اللفظ الى خصوصية حتى
يعرف معرفة ما وقع من اللفظ وضعها فيقدها
اللفظ لان افادة اللفظ للموضوع له بخصوصية توقف
على معرفة وضعه له بخصوصية قبل كما يفرق تعدد
الوضع في المشترك ووحدة بينهما هو من هذا القبيل
يفرق لزوم تغيير المعنى فيما هو من هذا القبيل وعدم
لزومه في المشترك وفيه نظر لانك قد عرفت انه لا
يلزم ان يكون المعنى فيما هو من هذا القبيل متغيرا
كما في وضع الفاعل لا يقال من وجوه الفرق انه يلزم
ملاحظة المعنى بخصوصية في المشترك ويلزم ملاحظة
لا بخصوصية فيما نحن فيه لا نأقول لا نسلم الزعم
في المشترك اذ لو وضع لفظ لطائفة من المعاني بوضع كلي
ثم لا خفي بذلك الوضع يكون مشتركا لتعدد الوضع
كيف ولو لم يكن كذلك لم يكن شيء من الافعال والحروف
مشتركا والظاهر ان لفظه انا عنده من جعلها ضميرا
والواحق بها قرابين المراد من هذا القبيل وان الكاف
في مريبك وغلامك من هذا القبيل لانه وضع ثارة
لكل مخاطب وقع عليه شيء وثارة لكل مخاطب
اضيف اليه شيء ولذلك نظائر فاطلبها ذكران
الفارق بينه وبين المشترك لا يصلح ان يكون نفى تعدد
الاسمان

اللفظ في اللفظ

تدريقت ان الوضع في الافعال والحروف
من هذا القبيل

بعضه معلوم ان
غيره
بعضه
مجهول

ما لا ينفك عن
اللفظ في اللفظ

الوضع فيه مرجحا اذ قد يتشعب في المشترك ايضا كغيره
بمعنى اقبل وادبر اذ ليس وضع الوضع العقل
لما ينفك مرجحا بل فتمنا ان يضعه جميع معانيه بحكم
واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مد
لول ما لاشتق هو منه ونسبته الى شيء معين وراثا
ذلك الانتساب ثم ذكر في دفعه ان المراد نفى تعدد
الوضع مرجحا في نفس الموضوع او فيما لاشتق منه او
المراد نفى تعدد الوضع مرجحا في نفس الموضوع او غيره
ان قلنا ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق
منه ولا يخفى انه بعيد من البينة جدا وقد ابدت قد
يعتذر بان المراد بانه لا بد في الاشتراك بالذات من
تعدد الوضع والاشتراك في المشتقات بواسطة المأخذ
ولا خفاء في ان هذا القبيد خلاف الظاهر مع انه يخرج
الكلام عن افادة ما سبق لاجله وهو ان ما هو من هذا
القبيل ليس بمتشارك هذا كلامه ولا يبعد ان
يقال الحكم باشتراك مثل عسعر لعدم اطلاع
علماء العربية بالوضع العام للموضوع له الخاص
لجعلهم كل ما يقدر من هذا القبيل موضوعات لمقومات
كلية مع اشتراك ان لا يستعمل فيها بل في جزئياتها
واما من انبته فلا يسلم ان يقول باشتراك الافعال
ذكر ان عدم افادة ما هو من هذا القبيل الشخص

بعضه معلوم

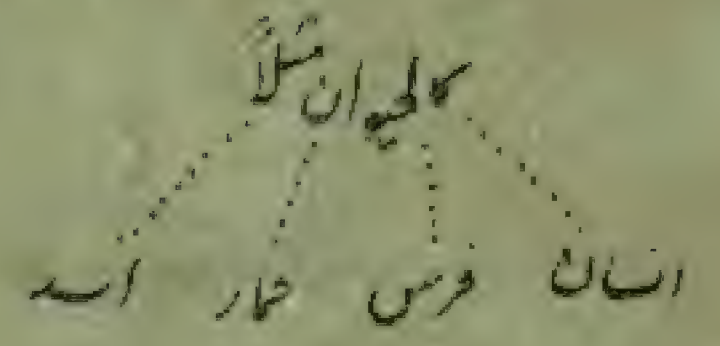
الابقرية تنافي تعريف الوضع بتفسير اللفظ للدلالة
 على المعنى بنفسه ثم ذكر في دفعه انه يدل على
 المعنى من حيث انه مراد بنفسه لكن على سبيل التردد
 فان مقتضى الوضع لكل معنى هو الجزم عند الاطلاق
 بانه المراد لكن مزاحمة الاوضاع يجعل المراد مترددا
 فالقرينة لتفسير المعنى المراد لا لغرض من حيث انه مراد
 هذا كلامه وثمة ان تغيير اللفظ لا انتقال من نفسه
 الى المعنى وحمل الدلالة في التعريف على الدلالة على المعنى
 من حيث انه مراد خلاف العبارة ثم بعد هذا جعل جعل
 الدلالة من حيث مراد اعم من الدلالة عليه من هذه الجنية
 على سبيل التردد عدول عن الظاهر بعد العدول و
 مثل هذا لا ينال مرتبة القول سيما في التعريفات
 عند العدول فلو ثبت انه لتفسير المراد ينبغي ان يجاب
 بان دلالة ما هو من هذا القبيل لا يحتاج الى قرينة انما
 القرينة لتفسير المراد لكن قد حققنا لك ان القرينة
 فيه لينقل من اللفظ الى المعنى واولا القرينة لم ينتقل منه
 اليه لتحقيق الجواب ان الدلالة على المعنى بنفسه و
 القرينة فيما هو من هذا القبيل انما يحتاج اليه ليحصل
 العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل من مجرد
 اللفظ الى المعنى من غير احتياج الى القرينة في ذلك الانتقال
 وما ينبغي ان يثبت ان المثبت في كتب الميزان رسم

انه من حيث انه مراد على سبيل التردد
 بقرينة قول التعيين المراد في فهم
 سر

الاشارة

المشترك بما تعدد معناه ويكون وضعه لتلك المعاني
 على السوية بان لا يتخلل بين المعنيين نقل بان وضع
 المعنى ثم ينتقل عنه الى آخر لمناسبة بينهما والواقع
 في كثير من كتب الاصول ان المشترك ما تعدد معناه و
 يكون حقيقة في الجميع ومن تلك الكتب مختصر الشيخ
 ابن الحاجب ولم يورد المصنف في شرحه له قيد آخر عليه
 ولم يوجد قيد تعدد الوضع في مفهوم المشترك في
 غير التقييد الا انه جعل في التوضيح فائدة هذا القيد
 اخراج اللفظ العام عن التعريف لانه وضع لمقتضى
 لا بوضع كثير بل بوضع واحد ولا يخفى ان الخروج
 العام يتوقف على تخصيص التعداد بالمقدور محكما
 فالجمل على التعداد القوي حكم بزيادة قيد في تعريف
 المشترك مع انه لا يساعد تعريفات القوم
 وبأجله لا يوجد في الكتب المشهورة ما يفيد خروج
 الموضوع للامور المخصوصة بالوضع العام عن
 تعريف المشترك وتعريفاتهم مساوية له فالقول
 بانه ليس بمشترك وتعريفات القوم قاصرة
 بما يخرج له سند معتمد ونحن لم نجد لكن حسن
 الظن للسيد المحقق قدس سره يستدعي انه و
 جد التقييم هذه الالفاظ والعبارات المخصوصات
 او هذه المعاني المخصوصة ووجه التفسير بالتقييم

في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة
 في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة



في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة
 في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة

افادتها اباه او هذه التقييمات يكون المقصود بالذات
 نفس التقييمات ويكون هي المعبرة تمام الفاشرة
 او مدلولها ولا اشكال في اطلاق التقييم على ما تعدد
 افراده لان المصدر يطلق على التعدد كما يطلق على الواحد
 والتقييم في عرف ارباب التدوين ضم قيود متباينة
 او متغايرة لا مفهوم يحصل من انضمام كل قيدانية
 مفهوم اخص منه اما بحسب الصدق او بحسب المفهوم
 وهو مجموع المقسم والقيد ويسمى كل من الامور المحصورة
 بالقياس الى الكلي الا اعم فمما وبالعقل الى الكلي الاخص
 الحاصل من ضم قيد اخر فمما والكلي الاعم بالقياس الى
 تلك الامور المحصورة مقسمًا والتقييم الذي اقامه
 متباينة تقسيمًا حقيقيًا وليس كذلك تقسيمًا اعتباريًا
 والعمدة في التقييمات الحقيقية وهي المتبادرة اذا
 اطلق التقييم وما نحن فيه تقيم اعتباري لاجتماع العلم
 والفعل في يزيد وليس حقيقيًا كما قيل والاغلب
 في الاعتبار ان يكون التقييم متضمنًا لمجموع المقسم في الاقسام
 او المقصود منها غالبًا ضبطها ولذلك يفترض على التقييمات
 بانها غير حاصنة ويكلف ما امكن في جعلها حاصنة و
 الحصر المعبر فيها قد يكون عقليًا بان يحكم العقل بمجرد
 ملاحظة مفهوم القسمه بالاختصار وقد يكون تفصيليًا
 يحتاج في الحكم به التتبع والتفحص للاقسام فهناك قسم

نحوه

ثالث لاربيته في تحقيقه هو ما يحتاج في الحكم به الى الخارج
 من مفهوم القسمه لا يكونه التفحص المذكور وان حكم سيد
 المحققين في حواشيه شرح المحقق بان الحصر اما عقلي واما
 استقر بالاستقراء والعقل باللكود لا يتوقف على ان
 يكون التردد بدليل التفحص والاشارة كما يستفاد من كلامه
 في تلك الحواشيه وبما ذكرنا عرف ان المعبرة في التقييم
 نفس مفهوم الكلي للمقسم افراده وان الحكم في التقييم
 اذا العرض منه تحصيل القيم وهو لا يقتضيه الا مجرد
 ضم القيد الى المفهوم المقسم فارحال كلمة كل على المقسم
 محل كما ان ادخالها على العرف كذلك ولذلك يرى انه
 كلما وقع منه شأن احتيج الى التمثل والتكلف في تحقيقه

في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة

في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة

واللام الداخلة على المقسم لانه الحقيقة مرجح هي
 فاقبل ان الالف واللام في اللفظ للاستقراء ومفهوم
 اللفظ كل لفظ موضوع لمفهوم فمما يستقيم كما ذكر وما يقال
 ان الانقسام لازم للمقسم والمقسم لازم لكل قسم فالا
 لازم له فيلزم في كل تقسيم ان يتقسم كل قسم الى نفسه
 ولا فيه فندفعه بان يقال لا يلزم ان الانقسام لازم
 للمقسم وانما يكون كذلك لو كان القيد ان المتقسم معرفتي
 الثبوت له وهو غير لازم له وانما لا يلزم ان المقسم لازم
 للاقسام لا يجوز ان يكون ذاتيًا لها او ممكن الانفكاك
 عنها ولو سلم جميع ذلك فاللازم لزوم انقسام المقسم

في مفهوم القيمة
 ان القيمة هي
 ما يصدق عليه
 ان يكون له
 قيمة

اذ يدخل اسماء المصادر التي يراد منها المصادر اذ
يصدق على مدلولها انها ناعمة للغير بان يشتق من
لفظها اسم لصفة اذ يصح الاستقاق من لفظها الذي هو
المصدر ولذا قال الشيخ ابن الحاجب المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل فلم يكتب في تعريفه بانه اسم الحدث
وجعل نعيم الائمة قيد الجاري على الفعل لاخراج مثل
العالمية وذكر عليه انه خارج بقيد الاسم لتركيبه
وفيه نظرا لان المراد بالاسم في عبارة ابن الحاجب
اعلم من الاسم حقيقة او حكما الا يرى انه يعرف المفعول
المطلق باسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمضاه ويجعله
شاملا للقرعة ولا يذهب عليك انه لو لم يفسر الحدث
بالقيام بالغير بالتفسير الاول لبقى السواد واسم المصادر
بعد الاخراج عن تعريف المصدر باعتبار القيد المذكور
واسطة لانه لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير حدث
وعدم صدق البوالة في بقى امر هو ان المراد بكونه
المدلول ذاتا اما انه مجرد الذات في غير اعتبار تعيين
معها كما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف
اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعد علم منه
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم من مقتضى
السوق ان يكون المراد بقوله او حدث مجرد الحدث
فيخرج عنه المصادر المعروفة التي هي علم الجواهر والسكان

منه على

في بعض

كالقوة

العلم

في بعض

مخفف على قول اما انه مجرد

قال الشيخ ابن الحاجب وفعال مصدر معرفة كالجواهر
اما انه ذات سواء اعتبر معه التعيين او لا فيلزم ان يدخل
علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه علم منه الفرق
بينهما وجعل قوله اما ذات بمعنى اما مجرد ذات وجعل
قوله او حدث اعم من ان يكون مجرد الحدث او هو مع التعين
بعد عن العبارة وذكر انه ان اريد بقوله اما كل ان المدلول
كله غير اعتبار المعلومية بطلان الخبر بعلم الجنس وان اريد
اعم يدخل علم الجنس فيما مدلوله كل هو الذات وفيه
ان يحتمل ج ان اريد بالذات مجردة من غير اعتبار
المعلومية فيكون اللازم كون علم الجنس واسطة لا دخوله
في اسم الجنس فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية اعم احد
الامر من اوسنة بينهما في الخواصة المنسوبة الى سيد المحققين
بيان حاصل فسمي اللفظ الذي مدلوله كل كانه قال
اما حديث وحده واما غيره وحده واما مركب منهما وذلك
اما بان يؤخذ غير الحدث من حيث انه مقتضى به على وجه من
الوجوه المقبولة في معاني الاسماء المشتقة واما بان يؤخذ
الحديث من حيث انه منسوب الى غير نسبة تامة خبرية
او انشائية كما في الافعال فالمقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ
لا الخبر العقلي هذا كلامه ويستفاد منه انه حل الذات
على باليس مجردة واعتبر فيه في الحديث قيد الوحدة ليكونا
مقابلين للثالث وحمل قوله اوسنة بينهما على المكسب

وفيه انه يحتمل ج ان اريد

او هو مصدر وغير مصدر

او هو مصدر او غير مصدر

العلم

منها الا انه جرحه بقوله او نسبة بينهما تنبها على انه مركب
 اعترفيه النسبة وتوطئة لما يتلوه من القسمة وفيه انه
 ان اريد بالمدلول الموضوع له فلا يقع تاويل قوله
 او نسبة بينهما بالمركب منها لان المركب من الذات والحدث
 ليس الموضوع له من الفعل والاشتقاق بالحدث والنسبة
 والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة
 في المشتق وان اريد بالمدلول ما هو اعز الموضوع له فلا
 حاجة الى هذا التاويل لانه النسبة مدلول يقتضيه لهما الا ان
 يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضيه ان يكون جميع اجزائه
 الحدث والذات بل يكفي فيه ان يكون من اجزائه فلا يشكل
 بالاشتقاق ولا يخفى انه لو اريد بقوله او نسبة او نسبة
 لم يشكل بالفعل ايضا فهذا هو التاويل الحقيقي بالتعويل
 ولقد نبه قدس سره على ان احتمال مركب من الذات والحدث
 غير شتمل على النسبة بينهما واحتمال كونه النسبة على وجه
 لم يعتبر في شيء من المشتقات لا يخل بهذا التقييم اذ ليس المقصود
 منه الحكم العقل حتى يعرفه تفاريق قسم عقل وكونه المفهوم
 المذكور لقسم منه اعم منه عقلا بل المقصود منه نوع ضبط
 للالفاظ بحيث لا يخرج عنه لفظة في الواقع لا يصدق
 مفهوم مذکور لقسم منه في الواقع جرح ولا يجوز فيه عن
 احتمال فرد لقسم منه لا يكون من ذلك القسم بل المقصود
 تحقيق ذلك الفرد فلا يتجه عليه قدس سره ما افيد ان قوله

والفصل

والمقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا الحكم العقل انما يحسن
 لو لم الحكم الاستقراء مع انه لا يتم لخروج الالفاظ الداخلة
 في القسم عن الافاق او مقصود قدس سره ان الاحتمال لا يضر
 في هذا التقييم لانه لا يرد على هذا التقييم شيء أصلا وما ذكر
 واف بقرينه ومنها ينبغي ان يبينه عليه ان التزام فاعل من نوع
 للصفات من المشتقات كما في الفعل يقتضيه ان يكون فيها نسبة
 الى ذات ذات خارج عن مدلوله كالفعل فيكون فيها نسبة
 نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا ان يقال
 التزام الفاعل المفعول لها التوضيح ان ربطها بموصوفها من
 قبيل ربط حال الشيء به ام من قبيل ربط حال متعلق الشيء
 به بخلاف فان التزام المفعول له لا يعتبر نسبة من مفعول
 متوقف على تعقل هذا النوع وبعد يبرأ من ذلك لا بد له من
 قاطع ويدخل في هذا القسم بعض المصادر التي مفهومها حدث
 خاص متقوم بحدث ونسبة الى ذات كالفيضات فانه سلبان
 الماء والعج فانه عدم الالبصار الا ان يرد ان التاويل ويقال
 المراد او نسبة بينهما لا يكون حدثا بقرينة المقابلة تامل
 والمشار اليه بقوله وذلك هو ذو نسبة لان قوله او نسبة
 بتقدير ذو نسبة او نسبة لانه بمفهوم ذو نسبة والتذكير
 لتذكر ان المراد ذو نسبة او نسبة مدلوله او لما ذكر ان المؤنث
 الذي له مذكر من لفظ يجوز فيه التذكير لما ذكر ان التذكير
 باعتبار الجنس غير مقرر بالتذكير فلو اعتبر المبتداء ذلك كان

لأن الخبر

في الخبر

الخبر اراد ان يكون

قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد ذات ما
 باعتبار نسبة له اليها فهذا يطرد في كل ذات لذلك و
 قد يعتبر من حيث انه معي للتسمية مرجح لها من بين الاسماء
 من دخول في التسمية والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى لا
 من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد وحاصله
 الفرق بين تسمية الغير لوجوده فيه او لوجوده فيه هذا
 كلامه قال العلامة التفتازاني في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على الاطلاق لانه انما يكون في الصفات
 خاصة دون اسماء الرمان والكان والالة على ما سبق تحقيقه
 هذا وتحقيقه السابق اذا الفرق بين الصفات واسماء الثما
 والكان والالة بايهام الذات في الصفات غاية الابهام
 بحيث لا يميز بين اصلا بخلاف هذه الاسماء فان الذات
 مأخوذة فيها مع نوع تعيينه وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما قلناه
 لك سابقا من الحصول في مفهوم المشتق من اللفظ الموصوف
 امر ما يصفه ليشتمل اسماء الرمان والكان والالة ولا يختص
 بالصفات فخالف كلام المصنف في هذا التقييم ولعل
 صاحب التقيح تبع الظاهر فجعل المقابل لاسم الجنس
 الصفات دون مطلق اللفظ المشتق ولنا كلام يبقى معه كلام
 الامام وكلام المصنف في شرح المختصر على ظاهره لعل الاسباب
 ان تذكر لك ولا تفرق عنه خوفا من الاسلاك فانه لا اسباب
 مع الاطناب بل السأمة في الاطالة وهو انه يجوز ان يكون الكلام

هذا هو المقصود من قوله
 في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على
 الاطلاق لانه انما يكون في
 الصفات خاصة دون اسماء
 الرمان والكان والالة على
 ما سبق تحقيقه

ان تذكر لك ولا تفرق عنه خوفا من الاسلاك فانه لا اسباب مع الاطناب بل السأمة في الاطالة وهو انه يجوز ان يكون الكلام

معنى المقتل لم الرمان والكان في ما قتل فيه ومعنى اسم
 الالة في ما قتل به فيكون الذات المعبر عنها كما في الصفات من الاله
 لا بد لنفي ذلك من ذلك والتعريف المشفاه او من طرف الحدث
 وهو الفعل بان يكون الحدث مقيدا بتلك النسبة وذلك
 وان احتمل كون الحدث منسوبا اليه لكنه منحصر بحسب
 الاستقراء فيما يكون الحدث منسوبا منتقضا ببعض
 المصادر المقوم من نسبة حدث الى ذات فالنسبة فيه
 من طرف الحدث الا ان يؤل القيم كما عرف قد ذكر لكنه
 تتناول بلا تكلف الافعال المنسجمة عن الرمان كغم و
 بشس واشربيت بخلاف التعريفات المشتملة على الدلالة
 على الرمان فانها حوالة لا تكلف ان المراد بالدلالة في اصل
 الوضع ولا تكلف ان هذه الافعال في اصل الوضع مع
 الدلالة الا انها انشئت عنه لغرض استعماله فياذا كان
 الدلالة على الرمان معتبرة في نظم البيان حذف استقراء
 لشرتها عن ذكرها اذ يكافئ تاويل نفعه بقرينة كلام المص
 عن نفع جليل ودفع انتقاضه بالافعال النافضة كدفع
 انتقاض تعريف المصدر بمصادرها ودفع انتقاض تعريف
 الاسم المشتق بالمشتق يحتاج الى مزيد تكلف هو ان تلك
 الالفاظ في اصل وضعها دالة على الحدث الا انها هجرت
 تلك الدلالة في الاستعمال كما هجرت دالة بعض الافعال على
 الرمان فكافية الذي اشار اليه المص في الفوائد القياسية حيث

في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على
 الاطلاق لانه انما يكون في
 الصفات خاصة دون اسماء
 الرمان والكان والالة على
 ما سبق تحقيقه

في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على
 الاطلاق لانه انما يكون في
 الصفات خاصة دون اسماء
 الرمان والكان والالة على
 ما سبق تحقيقه

في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على
 الاطلاق لانه انما يكون في
 الصفات خاصة دون اسماء
 الرمان والكان والالة على
 ما سبق تحقيقه

في شرح المنج ليس المراد
 ذات ما الذات للبرهنة على
 الاطلاق لانه انما يكون في
 الصفات خاصة دون اسماء
 الرمان والكان والالة على
 ما سبق تحقيقه

قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزما
 ثا في الاكثر وان كان قد يعبر عن الحد ككان او غير الزمان
 كغمر وبس وبعت واشترت اذ التحدث به
 الحدث هذا وجعل يعبر في عبارته عن القرينة انفس هذا
 الفرق في جعله من العاء وارتكاب هذا التكلف وجعل
 الافعال الناقصة افعالا واخرها عن سلك الحروف
 لان نظيرهم في الالفاظ انفسها وهذا التاويل اقرب
 من الضبط مما هو ظاهر حالها مشاركتها الافعال في الاحكام
 وبهذا ظهر ان ما ذكر من ان تقوم جعلوا الافعال الناقصة
 افعالا واخرجوها عن سلك الحروف بان نظيرهم في الالفاظ
 انفسها يكذب بتحديد اقسام الكلمة باعتبار ما يدل
 على المعنى ككذب واعلم ان يبين المشتق والفعل في قار وجود
 اخر ايهام الذات في المشتق اما في القافية او دونها وجواز
 كمال تمييز الذات في الفعل وتام النسبة في الفعل
 ونقصانها في المشتق وامتزاجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه
 بحيث انها صارت معه كشيء واحد قابل للحكم به وعليه
 كما حققه سيد المحققين في نفس سر في تضائفه غير مرة ودخول
 الذات في المشتق على ما هو المشهور فيما بين اليهود وحققه
 سيد المحققين في بعض تضائفه وان انكر في بعضها وجوبها
 عن الفعل ولذا لا يستفاد من الفعل ولا يستفاد النسبة
 منه ما لم ينكر معه الذات وذكر ان عدم دلالة الفعل على

قوله ان كانت الالفاظ تسمى لقوله
 اقرب الى الضبط

في قوله هو الالفاظ

الاسم ان

النسبة بدونه ذكر الذات يوجب وجود دلالة الضم
 بدونه المطابقة الا ان يقال بان النسبة تفهم اجمالا للعلم
 بالوضع وان لم يفهم بخصوصها ومعنى استلزام الضم
 المطابقة استلزام فهم الجراء يفهم الكل على وجه يقتضيه
 وضع الواضع والعلم به قرينة هذا وانا اقول فهم الحدث
 كونه المدلول المطابق للمادة لا يستلزم وجود الضم
 بدونه المطابقة كما ان فهم معنى زيد للعلم بوضعه حين سماع
 زيد قائمه غير فهم مجموع معناه لا يوجب ذلك نعم لو ارد
 الاشكال يفهم الزمان الذي هو جزء من الهئية بدونه فهم
 تمام معناه الذي هو المركب من النسبة والزمان كان متجها
 اقول للدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
 والدلالة بهذا المعنى على الزمان يستلزم الدلالة على المجموع وان
 لا يستلزم فهمه تامل والظاهر من قوله الثالثة عطف على
 قوله والاول والثاء من قوله فالوضع كقوله اما لان المقام
 مقام التفصيل اي وضعه للمشتق الذي هو مدلوله اما
 كلي او متخصر وقد عرفت معناها والثاء اي اللفظ الموضوع
 المتخصر وضعاً متخصراً لا الثاني من الوضعية وهو ظاهر
 العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول اعلام الاجل وال
 هو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي ما خوطا مع تقييد الحاصل
 في الذهن مع ان الحاجة جعلوا لفظ العلم لمفهوم شامل له
 فقال الفاضل في اللفظ العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول

في قوله هو الالفاظ

ما شبه كطلحة او جنس عيناً كاسامة او مفع كبحان
 ورد را و وقتاً كدفق هذا فلا بد ان يقال المعروف
 هو قسم العلم اي العلم الشخصي وقيل هو المنبأ ^{من العلم}
 من اطلاق العلم وفيه ان المنبأ در انما سلم في غير مقام
 التعريف واما في مقام التعريف فالمنبأ در ان المقصد الى
 بيان ما جعل العلم اسماً له ولا يخفى ان تخصيص البيان
 بالعلم الشخصي بناء على ما بينا انه علم من التقييم الفرق
 بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان الظاهر في تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عند اسم الجنس والعلم ^{منه}
 مختص لما معناه شخص ولولا دلالة ملياته منه علمانه
 لا يرضى بدعوى علم الجنس تحت اسم الجنس لجعلنا تقسيم
 موافق لما كتب الاصول فيندفع عنه بعض الاعتراضات
 السابقة ^{منه} لا يقال ينتقص باسماء الافعال فانها موضوعة
 لمشتقات هي الالفاظ بغيرها بوضع شخص وجعل
 اللفظ كلياً لتقدمه بتعدد التلطف تدقيق ينبغي ان لا
 يلتفت اليه ارباب العربية لاننا نقول التحقيق ان اسماء
 الافعال لم توضع لالفاظ الافعال بل هي في الاصل
 موضوعة اما للاحداث او الظروف او غير ذلك وحيث ما
 هو مفرد منها في اصل وضعه داخل في اسم الجنس وما
 هو مركب منها خارج عن التقييم ^{وما في} كما لا ينبغي ان يفتقد التقييم اللفظ
 الذي مدلوله كمال الاقسام السابقة لا ينتقص باسماء
 الافعال لعدم دخولها في المقسم محل النظر والاول اي

انما

العلم

في العلم
 في العلم
 في العلم
 في العلم

اللفظ الموضوع لشخص وفقاً كلياً انما قدم في التقييم
 تاحياً بين هذا التقييم السابق واخر في البيان تباعداً
 عن التباين بين القسم وبيان وقيل التقديم لمزيد
 الاهتمام فانه المقصود الاصل من جميع هذه الرسالة وكذا
 التاخير في البيان ليكون الاستقبال اليه بعد تفريع الخاطر
 غير الغير بالكلية مدلوله اما في غير تعيين فانضمام
 ذلك الغير اليه وهو الحرف اي المدلول المطابق اي
 مفع حاصل في غيره يتعين بانضمام الغير اليه مفع
 انه لا يكون له تعيين في نظر العقل فيحصل التقييم
 بذلك الا بضمما لا ينعى انه يزول عنه الابهام وان كان
 بعد تعيين كما في سواد زيد فان السواد يتعين بانضمام
 زيد اليه لا ينعى انه يحدث له اصل التقييم به بل
 ينعى انه يزيد تعيينه به فلا ينتقص التعريف بامثاله
 واللفظ حقيقة فيما تصدق والاستعمال في الغير نوع من
 التجوز فلا غبار في البيان من حيث المعنا ان نعم لو قال
 يتصور بانضمام الغير كما ان اظهر فان قلت كيف قد
 يكون المدلول مفع في غيره انه لا يتقبل الا بانضمام
 غيره قلت قال الشارح ابن الحاجب يقال الدار قبورها
 في نفسها كذا اي نظر الى نفسها مع قطع النظر عن خارج
 من الحار والهواء وغير ذلك فقيل الام والفعل ما دل
 على مفع في مفع اي مع قطع النظر عن الغير فلذلك قيل

في العلم

٥

الحرف مادل على معنى في غيره يعني انه وان لم يستعمل الشيء
 في غيره كنا بمعنى بالنظر الى غيره لكن قيل النظر عن
 الخارج اختراع تركيب مقابل لهذا التركيب فيما يقابل
 الاسم والفعل ووجه عدم تعقل معنى الحرف الابلد
 تعقل الغير على ما فصله واوضحه كمال الانصاح للتحققين
 في تصانيفه غير مرة ان معناه رحيث هو معناه مأخوذ
 وجه يكون مرآة لتعقل الغير والمرآة رحيث هو مرآة
 ملحوظة تبعاً وتطفلاً ولهذا لا يمكن ان يحكم عليه وبه
 لتوفرهما على ملاحظة ما قصد به شاهد الوجدان الصادق
 وانا اقول يحتمل ان يكون معنى قولهم مادل على معنى غيره
 مادل على معنى حاصل في الغير رحيث انه حاصل في الغير و
 لما كان الحرف موضوعاً لمعنى قائم بالغير رحيث انه قائم
 بذلك الغير وكونه قائماً بالغير لا يتعقل الابلد تعقل ذلك
 الغير توقف تعقل معنى الحرف على ذلك الغير بخلاف الاسم
 والفعل فانهما لم يوضعا لمعنى حاصل في الغير رحيث
 هو كذلك بل انما وضعا اما لمعنى قائم بنفسه او لمعنى
 حاصل في الغير معنى عن هذه الحينية فمن موضوعه
 لكل ابتداء حاصل رحيث هو حاصل في شيء فاما لم يذكر
 ذلك الشيء لم تتعقل تلك الحينية بخلاف الابتداء فانه
 موضوع لذات الابتداء لا رحيث انه حاصل في شيء
 ولما وقع في تعريف الحرف مادل على معنى في غيره رحيث

انه حاصل في غيره قيل في مقابلة في الاسم والفعل
 مادل على معنى في نفسه بمعنى سلب اعتبار حينية
 الحصول في الغير في ذلك المعنى هذا تقريب بدع لوجه
 عدم دلالة الحرف على المعنى بلا ضمنية وتطبيق ما وقع
 في تعريف الاسم والفعل والحرف على ما هو المقصود
 فاحفظه ذكر ان كون الحرف موضوعاً لما ان شخصته يرد
 قولنا سيري من البصرة الى الكوفة جزر سيري من الكوفة الى
 البصرة فان الابتداء والانتهاى المفهومين هنا كلياً ان
 يتدرج تحتها ابتداءات وانتهاءات شئ وان لم يمكن
 ان يحتمل رحيث هما معنى الحرف على شئ اذا الكلية إمكان
 فرض الاشتراك نظر الى ذات المفهوم والامكان ثابت
 لهذين المفهومين نظر الى ذاتهما وان لا يثبت لهما
 حيث هما معنى الحرف وكذلك النسبة المقابلة في مفهوم
 الفعل يحتمل نسباً متعددة فانه نسبة القيام الى اليد
 في ريد قام يحتمل نسبة اليه في الصباح ونسبة اليه في
 المساء له غير ذلك ولما كان الحدوث والنسبة والزمان
 في مفهوم الفعل كلياً لا يشك جعل مفهوم الفعل
 كلياً ونحن نقول الابتداء الذي هو نسبة بين السير
 المطلق والبصرة غير الابتداء الذي هو نسبة بين السير
 الحركي والبصرة فان نسبة المطلق لا شيء مبان لنسبة فرد
 منه اليه والنسبة تتغير بتغير الاطراف سواء كان تغير

الاطراف بتبدل جزئياً بكلياً أو مابين بمابين وكذلك
نسبة في الزمان الماضي مطلقاً لا زيد غير نسبة القيام
المختص بالصباح في الزمان الماضي لا زيد وإن كان
ذلك القيام المختص فرداً للقيام المطلق والحاصل
أن النسب أمور اعتبارية ينتزعا عن العقل ويعتبر هابن
الاشياء لا يصدق على ما ينتزعه ويعتبره بغيره وذلك
المطلق وثمة هذا هو التحقيق الموعود في صدر التقييم و
ما قيل أن المدلول المطابق للفعل هو المجموع المركب للحدث
والنسبة والزمان غير مستقل بالمفروية وجزئياً جزئياً
النسبة فيبطل كونه مدلولاً كلياً ويبطل أيضاً التعريف
المستفاد من تعريف من تقيم المص لا تترك عدم الاستقلال
بالمفروية بين الفعل والحرف ويمكن أن يدفع بأن جزئية
الحرف لا يستلزم جزئية الكل وإن المراد بعدم الاستقلال عدم
الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في معنى الفعل ليس لذاته
بل بجزئته أولاً أي أو معنى لا يكون في غير بالمعنى الذي ذكر
فالقريظة المعروفة التي تسمى عليها في تنبيه المقدمة أن
كانت في الخطاب فالضمير الخطاب في اللغة توجيه الكلام
إلى الغير للأفهام نقل إلى الكلام الموجبة إلى القيمة للأفهام
كفاية التلويح والظاهر أن المراد هنا المنقول إليه ليكون على
طبق كلامه في الفوائد الفينائية فالقريظة أما في الكلام
وهو الضمير هذا كلامه والقريظة التي في الكلام على تعيين

ضمير

ضمير الخطاب كون هذا الكلام خطاباً معه وعلى تعيين
ضمير المتكلم كونه صادراً عنه وعلى تعيين ضمير الغائب
أنه ذكر في الكلام سابقاً ما يرجع إليه الضمير والقريظة
التي في الكلام على تعيين ضمير الخطاب كون هذا الكلام
خطاباً معه وعلى تعيين ضمير المتكلم كونه صادراً عنه و
وهذه التحقيق اندفع ما ذكر أن القريظة على تعيين المراد بضمير
المتكلم والمخاطب نفس الخطاب الذي هو توجيه الكلام
إلى الغير فالأول ترك في وكأنه أراد بالقريظة الدلالة أو
قصد المبالغة بجعل الخطاب ظرفاً للقريظة واستغنى عما
أفيد أن في معنى من أو أن ظرفية الخطاب وغيره للقريظة
من قبيل ظرفية الخاص للعام وهذا القدر من المغايرة مما
يكفي به في القريظة واندفع أيضاً ما ذكر أن قريظة ضمير
الغائب هو سبق المرجع لا الخطاب كما هو الظاهر ولا
يندفع بما قيل أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى الحاضر
وهو الذي يفهم به خصوصية ما يرجع إليه سواء كان
في كلام المتكلم أو الخطاب لأنه فاسد إذ سبق زيد في زيد
قريب هو الذي يفهم به معنى الضمير كل واحد سواء كان في
كلام المتكلم أو الخطاب الحاضر الذي يخاطب به أو غيره
وهنا انجأت بدعية منبقة لو حفظتها تكون لك ضريبة
إلى مقاصده على ربيعة الأولى أن كون الضمير موضوعاً
لمشخص لولم انما يتم في غير الضمائر المستترة وكذا كونه

مفيداً بقرينة لفظ اب اد لا موضوع ولا مفيد هناك فضلاً
 عن قرينة الافادة وذلك لان الضمير المستتر على ما حققه
 بعض المتأخرين ليس لفظاً والا كان محذوفاً اذ لا معنى
 للمحذوف اللفظ لم يلفظ به مع كونه مفاداً ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به} ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به} ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به}
 نظر الكلام مع انه لم يقل احد بال حذف في المستند بل هو
 اللفظ المراد من غير ان يقصد بلفظ الا انه جعل في حكم اللفظ
 حيث جعل فاعلاً ومعطوفاً عليه ومؤكداً ومبدلاً منه
 واذا اريد ان يكشف عنه ويعبر عنه مستعار له ضمير
 منفصل زخوات وهو هذا لكنه مشكل بهذا التحقيق
 جعله داخلًا في تعريف الكلمة اذ لا يصدق عليه لفظ وضع
 لمفعول اذ ليس هناك وضع وجعله زائفاً ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به} ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به} ^{فان الضمير المستتر لم يلفظ به}
 بمزيد تحمل كان يقال المراد بالوضع في تعريف الكلمة اعم
 من الوضع حقيقة او حكماً او يقال المستتر كما انه لفظ
 لكونه ملفوظاً حكماً كذلك موضوع حكم لا جراً احكام
 الالفاظ الموضوعية عليه والذي يحظر باليال ان المنوى
 دال غير اللفظ ويشبه ان يكون التكلم والتخاطب في
 المخاطب وسبق الذكر في الغائب فالواضع وضع هذه
 الامور لهذه المعاني واجرى عليه احكام اللفظ فصارت
 الالفاظ حكمية وح القرينة في ضمير المخاطب كون هذا
 المخاطب طرف التخاطب ومن ضمير المتكلم كون المتكلم
 صاحب هذا التكلم ومن ضمير الغائب كون هذا

الشخص

الشخص ملحق ذكره والثاني ان ما هو قرينة في الخطاب
 لا ينحصر في الضمير بل منه المعرف بلام العهد نحو قوله تعالى
 انا اولسنا لا فرعون رسولاً نعصى فرعون الرسول لا
 يقال مدلول الرسول على فخرج عن القسم لا تا نقول قد
 حقق في موضعه ان المعرف بلام العهد له وضع تركيبي
 لكل جزئيه معهود من جزئيات مفهومه بخصوصه وضعاً
 عاماً فلا ريب في تحقق مادة النقص تامة ولا يشكل
 بالمعرف بلام الجنس لانه ليس له الا الوضع الافرادي ندلوله
 كلي كما كان قبل التعريف ولو ائيد به جزئ جزئيات
 مفهومية فاقمها بفاد بالقرينة ويمكن ان يتكلف ويقال مدار
 التقسيم الوضع الافرادي يرشدك الى ذلك جعل ذود فوق
 واسألها كليات مع استعمالها من جزئيات لعروض
 الاضافة حيث لم يعتبر هذا الوضع العارض والثالث ^{من ان كانت}
 ان قرينة الضمير لا يجب ان يكون في الكلام اذ قد يكون
 ضمير غائب لم يذكر معه لتقرره في العقول ويمكن ان يرفع
 بان استعمال الضمير في غير ما ذكر يجوز جعله بمنزلة المذكور
 بل بان يكون القرينة في الخطاب اعم من الكون فيه حقيقة
 او حكماً فالمرجع المتقرر في العقول في حكم العقول وان
 كانت اى القرينة في غير اى الكلام فاما حبيته وهو
 اسم الاشارة قال نجم الائمة الرضى انما بنيت اسماء الاشياء
 لاحتياجها الى القرينة لانها ما هي الا للاشارة الحسية

الشخص
 اللفظ

ساكنة بعد هذه متحركة تقلب بما يجاء من حركة ساكنها
 لا غير ذلك فان قلت ان لم يتعدد اللفظ عندهم بتعدد اللفظ
 فكيف يكون ما يطلق عليه اسماء حروف التهجى متعددا حتى
 يقال انها موضوعة لمفهوم ما تكلية صادقة على متعدد قلت
 كانهم اعتبروا تعدد الحروف بتعدد وتوحيدها في الكلمات مثلا
 يجعلون واو القول غير واو الرضوان لما ذكرنا ان التعدد للتفاد
 من ادخال الكل على هذه الاسماء هو التعدد الحاصل بتعدد
 اللفظ مما لا يلتفت اليه الخاتمة تشمل على تنبيهات الخاتمة
 مبتداء قوله تشمل على تنبيهات خبر لم يجز على سبيل اخونها
 للتفنن وجعل الخبر محذوفا وتشمل حالا من المبتداء او حالا
 متعلقا بالخبر الخاتمة هذه حال كونها مشتملة او هن
 التي تذكرها حال كونها مشتملة حفظا للسنن السلوك
 في اخويه خروج عن سبيل التوجيه الاخير قبل حذف الموصول
 مع بعض الصلوة والراجح منه قيل المراد بالتنبيهات
 اما هذه الالفاظ والعبارات فيكون المراد الاشتغال على كل منها
 لا على جميعها والالزم اشتغال الشيء على نفسه لان الخاتمة ح
 عنها واما المعاد ولا يبعد ان يراد المعنى المصدري على ما هو
 الظاهر الكلام اقول اذا اريد بالتنبيهات الالفاظ والعبارات
 يصح اشتغال الخاتمة التي عبارة عن قوله الخاتمة مشتملة على
 تنبيهات وعن التنبيهات على مجموع التنبيهات اشتغال الكل على
 الجزاء ويبعد ان يراد المعنى المصدري قوله الاول الثلاثة مشتركة
 في

رفعة

واخوانه فافهم وقد عرفت ان التنبيه يطلق على معين فتذكر
 وسيظهر لك في التاء شرح كل تنبيه ان اسمه بالتنبيه من نواع
 اليها فانظره واعلم ان من اجل التنبيهات التي لم يسع المقام
 ذكرها ان تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه كما وقع في
 كلام القوم صحيح بظاهره ولا يحتاج الى تاويله بما وقع فيه
 اقوام لم ينالوا التحقيق الذي اختار المصنف في وضع اسماء
 الاشارة والموصول والمضمر وذلك انهم لما اشكل عليهم
 وضع هذه الامور للتحقيقات الغير المتناهية لعدم
 الاحاطة بالذهن بها حين الوضع قالوا ما سوى العلم من
 المعارف موضوعة لمفهوم ما تكلية بحيث يشتمل خبرها
 فالموضوع له فيه كليات والمستعمل هو فيه خبريات ابداء
 معنى التعريف المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولزمهم
 مع كون هذا التاويل من جهة سمات في التعريفات التي
 تستعمل فيها استعمال الالفاظ المبهم ان يكون هناك مجازات
 لاحقاق لها في الالفاظ كثيرة استعمال جدا فلا يكون للتفصيل
 لوجود المجاز بدون الحقيقة بامثلة نادرة وجه بل لا يكون
 للاشتباه في وجود المجاز بدون الحقيقة ترجم غير ذوي
 علم كثير واولى قدر خطيب وجه فله قولهم ملوى العلم من
 المعارف كذلك على ما صرح به العلامة القناري في شرح
 التخصيص منقوض بالمعرف بلام الجنس فله لا يذهب عليك
 ان معرفة الموضوع لا يتوقف على السماع من الواقع بل

هذا شرح الى بحث آخر يتعلق بحجج ما ذكر
 من ادراكها الى

سقطوا في هذه

مدار معرفته على تتبع الاستعمالات ولكان ما تظن له
المص من المتبع اقرب ما الرتبة القوم كان اولى بالاعتبار
ولا يرد ما افيد ان ما ذكره المص انما يجمع لكونه لا يقل
من واضع اللغة لان اللغة لا تثبت بالفعل من التنبهات
الحقيقة بالذكو هو انه علم بمليق وجه لزوم ذكر الفاعل
في الفعل وعدم لزوم في المصادر حيث علم ان النسبة
الطالبة للفاعل معتبة في الفعل دورها الاول او التنبه
الاول هذا غيبه وا علم انه يفرج في بعض التنبهات انه علم
بمليق ولا يفرج في بعض اخر مع انه علم منه هذا التنبه
فاما ان يكون ذلك اظهره الا اهتمامه بشان معلومته
البعض من التقيم او مبينا على اختصاص تقسيمه بظلال
غيره فانه متفاد من كلام غيره ايضا الثلاثة مشتركة على
صفة لهم الفاعل في ان مدلولها ليس معاني في غيرها لا
يتفعل لا يتفعل ذلك الغير والاول في ان المدلول في غير
اضافة الى تلك الثلاثة لانها تتمع الاشتراك بينها الا ان شدة
غيره في عبارات المؤلفين وهو مساحت شايعة
لا يكاد يجتزع عنها والاول ليس معنى بالافراد او
المدلولات بصنعة الجمع وان كانت اي المدلول الفعل
لكونه مدلولات وجعل الضمير في المعاني خلاف السوق
تتصل اي من اللفظ بالغير وانما قلنا من اللفظ لا تحصل
وتفعله في حد ذاته يمكن من غير ضمنية انما الاحتياج الى

قوله من التنبهات خبر مقدم وقوله انه علم به مفسر
خبر مفسر وهو تبيين زاده ان التنبهات من عند نفسه
فكلمة التنبهات مع كلمة علم

الضمنية

الضمنية في الانتقال من اللفظ اليه على حقيقته وفي
معرفة انه مراد على ما يفاد من كلام سيد المحققين و
قد سبق تفصيله فنذكر فلما يخبر انه لما لم تحصل تلك
المعاني الا بالغير فكيف لا يكون معاني في غيرها ولقد
احسن حيث قال وان كانت تحصل بالغير ولم يقل
تعيين بالغير كما قال في الحرف فقير العبارة اشارة
الى تفاوت المعنى وقوله فزى اسماء متفرع على سابقة
من غير احتياج الى اعتبار امره السابق بدفع احتمال
كونها افعالا من ان المراد مدلولها مدلولها الضمني والطائفي
على ما قيل ومن غير احتياج تاويل قوله فزى اسماء
الى انها ليست حروفا على ما افيد لان تلك الثلاثة عبارة
عما هي تحت الموضوع للشخص فلما لم يكن مدلولها في غير
ها تعين كونها اسماء الثلاثة اي التنبه الثلاثة ^{هذه الاشارة}
العقلية المعهودة التي هي قرينة الموصول لا مطلق الاشارة
العقلية اذ لا يصح انها لا تفيد الشخص ولا ينطبق
عليه ما ذكره من الدليل بجواز ان يكون الاشارة العقلية
مفيدة للتعيين بالجزئية وقال القرينة العقلية كما ان
اظهر في ارادة المعهود وكان اختيار الاشارة للاشارة
لان القرينة اشارة كالحسية ولو جعل قوله وان كانت
في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الو
صول بتقدير فاما اشارة حسية او اشارة عقلية كانت



عبارة هنا مسوقة على ما هو الظاهر لكنه خلاف الظاهر
 ووجه أن تلك الإشارة العقلية لا تفيد الشخص أنه
 علم بما سبق أنها قرينة الموصول لا غير فبكون الإشارة
 إلى النسبة للقرينة إذ قرينة لا يكون إلا الصلة كما علم
 بالاستقراء ومعلوم أن الموصول المعلوم قبل القرينة
 المفيدة للقياس أو كلفي فإذا توفرت الصلة بقيد بالحدث
 الكلي المستبط من الصلة فإن المقادير من الذي ضرب
 بقيد مفهوم الذي بالقرينة وفي الذي هو أن
 بالإنسانية وهذا القدر لا يخص فإن بقيد الكلي
 بالكلي لا يفيد الشخص أي القرينة وذلك ضروري
 أو نظري مبين بأن المفهوم والمضموم اليه كلياً
 فلا يحصل الشخص ومنع ذلك بأنه إذا جاز حصول
 التخصيص في الكلي بانضمام الكلي إليه بحيث ينحصر
 في فرد فلم لا يجوز حصول التخصيص به بحيث يمنع فرض
 الشبهة ودفع بأن كلام المفهوم والمضموم اليه
 يجوز العقل صدقه على جميع ما عداه وذلك مستلزم
 تجوز اشتراك المجموع بين أفراد كل منهما تأمل ويمكن
 الدفع بأن جميع الكميات متساوية في الأفراد القرينة
 ومنهم أحد المتأخرين لا يوجب خروج شيء من
 الأفراد واختصاصه ببعض بقيد الكلي بالكلي لا يقلل
 أفراد القرينة فضلاً عن جعله متشخصاً وكلا الدفوعين

لا يفيد الشخص

منطوريهما فإن شيئاً منها لا يجري في التقييد الغير الوصف
 لا يقال ما قيل أن الطبيعة المقيدة بالعموم جزئي حقيقي
 حتى جعل بعض الميزان بين القضية الطبيعية داخله
 في الشخصيته يفيد أن تقييد الكلي بالكلي قد يفيد الشخصية
 لأننا نقول هذا كلام ليس صفته في محله هذا مستلزم
 الدليل المذكور لكون الإشارة العقلية المفردة غير مفيدة
 للشخص نظر لأن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الشخص
 بمعنى أنه لا يصيب لمجرد ذلك التقييد شخصاً لا أنه لا يحصل
 الشخص بذلك المقيد لو استلزم الانتقال إلى شخص
 منضم مع هذا الكلي المقيد فلم لا يجوز أن يتقبل المقيد
 بالصلة إلى شخص الموصول بناء على العلم بالخصاً
 الصلة فيه إلى ذلك بقيد تلك الإشارة الشخص و
 كيف لا وإذا كان الموصول موضوعاً للشخص فلا بد أن
 يفيد الشخص واللام يفيد وضعه إلا أن مجرد الإشارة
 العقلية لا يفيد الشخص من غير تحقق ما يصاحبه بخلاف
 قرينة الخطاب إذ قرينة يشتمل عليها الخطاب بمعنى
 الكلام الذي خوطب به من الأمور المفصلة سابقاً
 قرينة الحسن أي قرينة يدركها الحسن الإشارة الحية
 قائمها يفيد أن الشخصية نظر إلى ذاتها من غير اعتبار
 بما يصاحبها وإضافة القرينة إلى الخطاب والحسن لا وفي
 ملازمة والملازمة في كل منهما شيء آخر وأما جعل الخطاب

ما يصاحبه

ما يفي

بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعله قدس سره اي
 قرينة هي الخطاب بهدفعه انه لا يتناول قرينة ضمني
 الغائب ولا يصح عطف الحرف على الخطاب الا ان يراد
 بالحق الاشارة الحية ولا يخفى بعده ولا يرد ان
 قرينة ضمير الغائب قد لا يفيد الشخص لانه المرجع وقد
 يكون كلياً كما استخفقه لك في التبيين العاشر ولا يخفى ان
 عدم افادة مجرد الاشارة العقلية الشخصية باعتبار
 ما يصح به ينافي كون الموصول كلياً فلا يصح قوله
 فلهذا كانا اي المضمي واسم الاشارة المفهوم من سابقاً
 من ذكر قرينة الخطاب والحرف جزئيين وهذا اي
 الموصول المشار اليه بالاشارة العقلية كلياً قبل كونه
 الموصول كلياً بمعنى انه عد كلياً اشارة الى التقاوت بينه
 وبين المضمي واسم الاشارة في القرينة ولا يخفى بعده ومن
 امارات جعلهم الموصول كلياً انهم ضموا ما مدلوله شخص
 الى المضمي والعلم فعلم انهم جعلوا الموصول كلياً الثالث
 اي التبيين الثالث هذا والظاهر ان المقصود بالتبيين
 الفرق بين المضمي والعلم ونسباً الى التقسيم الغير الشامل
 للاسم الاشارة لانه علم من السابق الا انه مرجح بانه علم
 من السابق تأكيداً لما استفاد من التبيين وتقريراً بان
 وسمه بالتبيين لهذا لانه حكم بديهي علمت اي تلكت
 من العلم تمكناً تاماً من هذا اي مطلق في التقييم الفرق

لان مرجعه قد يكون كلياً

الابايع

العلم

بين العلم والمضمي حيث علم ان الوضع في احدهما شخصي وفي
 الاخر كلي واما الفرق ايضا بان الموضوع له في احدهما متعدد
 دون الاخر فليس شاملاً للعلم لا لشرك الذي هو اوج
 الاعلام في الفرق بينه وبين المضمي وان المراد معلومية
 الفرق بين العلم والمضمي حيث يتميز كل علم مر كل مضمي وكما
 علم الفرق بين العلم والمضمي علم بينه وبين اسم الاشارة بل
 بين الثلاثة الا انه حص ذلك الفرق بالتفرض لما ان تقسيم
 غيره مفوت لهذا الفرق دون الفرق بين العلم واسم الاشارة
 وبين الثلاثة حيث لم يذكر اسم الاشارة في التقسيم فيكون
 القصور في تقسيمه عدم ذكر اسم الاشارة دون عدم حصول
 الفرق يوشك لذلك انه ذكر في كثير من كتب الاصول متابعه
 للحصول للفظ ان كانه معناه جزئياً فاما ان يكون مضمياً
 فهو مضمي وان كان ظاهراً فلم يعلمت ايضا فساد تقسيم الجزئ
 بالعرض اليها حال كونها كائنين واحداً كونه الجزئ كائناً
 دون اسماء الاشارة وقد عرفت معناه ولا يظهر دون اسم
 الاشارة بالافراد كاخوية لان القسم هو النوع دون افراد
 وكونه افراد اخوية وجعه متابعه لبنا الادباء حيث يقولون
 في مقام تعريف العلم العلم كذا وفي مقام المضمي كذا وفي
 مقام تعريف اسم الاشارة اسماء الاشارة كذا وكما عرفت
 من السابق فساد اخراج اسم الاشارة عن تقسيم الجزئ علمت
 فساد اخراج الموصول عنه والما كان ادخاله فيه فساداً فيكون

العلم

بين

تقسيمه فاسداً ويمكن ان يقتد بان لم يتقرر له الاحمال
 ان اخراجهم عن تقسيم الحرفي لقره كليا كما لم يكون تقيمهم
 باخراجهم عن التكنة فاسداً وقوله قلنا منهم ان مدلول
 ذلك القسم انما يتعين بقرينة الاشارة اي قرينة هي الاشارة
 او الاشارة المقارنة ومدلول الضمير بالوضع تقليل التقيم
 اليها فقط ويتبادر من العبارة ان الفساد راجع الى هذا
 الظن واصل التقييم يرى منه ولا ينبغي ان يحمل عليه ان
 علم من السابق ان المقسم فاسد كما ان الظن فاسد وانما
 عبر عن اعتقادهم بالظن لما ان الدعوى ظني فانه هو الظاهر
 فيه الظن او للاشارة الى ضعفه وذلك الظن اما انهم
 ظنوا ان اسم الاشارة وضع للقدر المشترك والضمير للغير
 الملحوظة بالقدر المشترك فجعلوا التعيين المعتبر في الاول
 حين الاستعمال استفاداً من القرينة والثاني مقتضى الوضع
 كما قيل واما انهم ظنوا ان كليهما موضوعاً للجزئيات
 الملحوظة بالقدر المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير
 مفيد للتعين للتعين في وضعه والضمير مفيد له وكان منشاء
 هذين الظنين انهم حين اطلاق الضمير فهموا ان لفظ الضمير
 المتعين من غير ضمنية من العمل الى اللفظ وظنوا ان الضمير
 مفيد للتعين بنفسه ولم يتفطنوا ان هنا ضمنية لانه لا
 حين الاطلاق اما الخطاب او التكلم او سبق المرجع
 ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة ما لم يفهم اليه عمل

هو الاشارة الحسية الواضحة منها الاستعمال اللفظ من
 المستعمل ويجعل ان يكون منشاء اخراج اسم الاشارة
 من الجزئية انه جعل موضوعاً لكل ما صدق عليه المثال الى
 اشارة عقلية اوحية لما راوا كل اسم اشارة مستعلاً
 في المقولات الصفة بخلاف الضمير فانه لم يستعمل في الكل
 الا قسم منه هو الضمير الغائب في الجملة فجعلوه مجازاً
 في الكل لندرة حقيقة في الجزئيات بخلاف اسم الاشارة
 حيث كثر استعماله في الكل فلم يجعلوه مجازاً فيه ولا ينبغي
 ان يستفاد من جعل تعين الضمير بالوضع ان غير المص
 ايضاً تفتن للوضع العام للوضع له الخاص وليس ذلك
 ما تقر به التبيين الرابع هذا تبين لك من هذا الذي ذكر
 في التقييم حيث فسر معنى في غيرهم بانه يتعين في نظر العقل
 بانضمام غيره ان معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى
 في غيرهم انما هو الحرف ما دل على معنى لا مستقل بالمفوضية
 او معنى قول النحاة في غيرهم في تعريف الحرف انه اي المعنى
 لا مستقل بالمفوضية في العبارة مساحت لكن المعنى
 غير حقي قد استوفينا وجه دلالة قولهم معنى في غيرهم على
 عدم الاستقلال واما ان قولهم في غيرهم هل هو متعلق بذكر
 او وصف للمعنى وعلى التقديرين فالضمير اما راجع الى المعنى او الى
 اللفظ واي وجه اوجه فنؤخر الى فذكر وما يؤيد كونه للمعنى
 ذلك انهم قد يفسرون الحرف بالاستقلال بالمفوضية لكن

في الاستقلال بالمفوضية

يجب في هذا المقام الكشف عن معنى عدم الاستقلال
 اذ لا يرفع الغبار ويجرد التفسير بعدم الاستقلال بالمفهومية
 او وقع مع ذلك الغبار في تحقيق التعريف الا يرى الى
 ما قاله ابن الحاجب في مختصره معنى قولهم الحرف لا يستقل
 بالمفهومية ان الواضع شرط في دلالة على معناه الا فرادى
 ذكر متعلق بخلاف الاسماء التي لم يذكر غير متعلق فانه
 لم يشترط فيها ذكر المتعلق في الدلالة بل التزام المتعلق
 فيها لتحقيق الغرض من وضعها فان كل كلمة في مثلها وضعت
 ليتوصل بها الى اجناس صفات فلها التزام اضافي لا
 لاشرط دلالتها هذا ذكر المضاف اليه وردة المصنف في شرحه
 فقال لا يخفى ما في هذا من التحمل والتحكم هذا وتفصيله
 ان الواضع لم يبرح يشيئ من ذلك وانما حكم به المصنف لما افاده
 يقتضيه مواد الاستعمال فالحكم يكون ذو ما يجب ذلك
 فيها لتحقيق الدلالة مع عدم استقلال المعنى فيها بالمفهومية
 الحكم يجب وزاد سيد المحققين ان كان معنى من معنيته معنى
 لا ابتداء فلا معنى لاشتراط احدهما بذكر المتعلق وان كان
 النسبة المحصورة فاحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق
 لذلك لا لاشتراط المذكور وان وجوب ذكر المتعلق لو
 كان لذلك الاشتراط يلزم ان يصلح الحكم على معنى من
 بعد ذكر متعلق لانه حصلت الدلالة وتم الغرض وقد
 سبق معنى عدم الاستقلال بالمفهومية ويمكن ان يقال

قوله بل التزام مصدر بالرفع والتقدير على اشتراط
 التزام استقلال المعنى او فعل فاض اي التزم
 اشتراط استقلالها

في قوله
 لا يبرح يشيئ

لم يتفرض لتفسير عدم الاستقلال بالمفهومية اشارة الى
 ان معناه بين ولا ينبغي ان يكون خفياً على من يكون ذكياً
 واستفادة ان الحرف بخلاف الاسم والفعل من قولهم كما
 يستفاد من سوق الكلام وجهها ان هذا القيد لا يخرج
 عن الاسم والفعل فيكون الحرف فيه بخلافهما وان انعكاس
 التعريف يقتضي ان يكون كل ما ليس غير مستقل بالمفهومية
 غير الحرف فيكون اسماً او فعلاً لكن في صحة هذا المفهوم
 من تعريفهم نظراً للفعل ايضاً يدل على معنى لا يستقل
 بالمفهومية هو تمام معناه والنسبة التي هي جزء معناه
 وكذلك بعض الاسماء كاسماء الدلالة نحوها على ما يدل
 عليه حرف التعريف كما سبأ والاسماء المقننة بمعناها
 مع الحرف والقول بان معنى من معناه الفعل وهو الحدث
 او معنى من معناه تلك الاسماء وهو الذات متعلق بخلاف
 الحرف فانه لا يستقل معنى من معانيه لو سلم صحته مفقود
 لاجل التعريف على ما لا يحتمل وبما قررناه لك ظهور ان
 الاكتفاء في نقض تعريف الحرف بالفعل كما اشتهر من
 ضيق العطن وما افيد ان ما ذكر في التنبيه الثاني ان
 الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار
 كونه ثابتهما للغير فيفيد ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية
 فيناقض ما يفهم من قول بخلاف الاسم والفعل ففهم ان
 المفهوم هنا ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال بخلاف

فما افيد ان ما ذكر في التنبيه الثاني ان
 الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار
 كونه ثابتهما للغير فيفيد ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية
 فيناقض ما يفهم من قول بخلاف الاسم والفعل ففهم ان
 المفهوم هنا ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال بخلاف

الاسم والفعل وهذا لا يتناقض الحكم بان الفعل لا مستقل
 بالمفهومية ولا يذهب عليك ان الاولى ان يقول بخلاف
 قولهم في تعريف الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه
 ليعلم معنى تعريفهم مع معرفة حال الاسم والفعل وقد اريد
 ان قوله بخلاف الاسم والفعل في جزئيتين محقق في
 التقييم ان الاسم والفعل مستقلان بالمفهومية الا ان يقال
 كونه اللفظ بحيث يكون معناه في غيره ليس اللفظ في الحرف
 هذا وفيه ان المتقارن في العبارة انه في جزئيتين معنى قولهم
 كما عرفت لا انه في جزئيتين ثم ان كونه اللفظ بحيث يكون
 معناه في غيره مخصوصا بالحرف مما لا يستفاد من التقييم بل
 المتقارن انه ترجمة ما وضع للشخص بالوضع الكلي وليس
 ما يكون معناه في غيره ليس بالحرف تامل التنبيه ^{للمكان}
 هذا قد عرفت الفرق بين الفعل والاشتقاق ان صار بالاول
 بالضمير الرابع لا المشتق لا يرد على حد الفعل قبل بحتمل
 ان يرد الحد المتقارن التقييم فانه علم من التقييم ان
 الفعل ما دل على حدث ونسبة معتبرة من طرف الحدث
 بخلاف النسبة المعتبرة من جانب الذات ويحتمل ان يرد
 الحد المشتهر في قول النجاة اعني ما دل على معنى في نفسه
 مقترنة باحد الارمنة الثلاثة وعلى التقديرين قوله فانه
 ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانا ^{بما} لعدم
 الورد ^{بما} والما ^{بما} الحد للمتقارن التقييم ^{بما} محتمل ^{بما}

هذا هو الوجه في
 التقييم

او اما كونها بالحد المتقارن

للفعل والحد بالما عنه ذكر زمانها فلم يستفد ذلك
 من التقييم وان ذكر ان ذكر زمانها هناك اشارة الى ان
 هذا القيد مراد في بيان الفعل في التقييم ترك لشهرته وان
 الانسب ان يقال قد عرفت من الفرق بين الفعل و
 المشتق ان حد الفعل لا يرد عليه ضاربا اذا المتبادر مما
 ذكر ان ما يحصل من الفرق وقع ما كان قبله واردا على
 الحد لا انه لا يرد عليه ذلك واما بيان مؤدى حد النجاة
 وحاصله بمقتضى هذا الفرق فتعني قوله انه لا ^{في} الفعل ^{في} النجاة
 بمقتضى حد المشهور او حد المشهور ومضمونه ما دل
 على حدث ارباب يكون المعنى في عبارة كناية عن الحدث
 المنسوب الى ^{الشيء} بان يكون النسبة معتبرة من جانب الحدث
 وما ذكر ان التعريف المشهور مستغنى بما ذكر في تصحيحه
 من ان المراد بالافتقان الدلالة بحسب اصل الموضع
 عن هذا التوجيه يتجه عليه انه ايضا تاويل اذ ليس
 هذا صحيح معنى الافتقان وليس راجعا على التاويل
 المستفاد من فرق الصرحين يكون معينا عنه نعم يتجه انه
 ينبغي ان يقول فانه ما دل على حدث اعتبر بنسبة الى الموضوع
 وزمان تلك النسبة ليظهر ما هو سبب عدم الورد
 بمقتضى الفرق واما بيان حال ضارب على وجه يتضح عدم
 وروده وح كناية ما نفيه ومعنى قوله فانه لا فان ضاربا
 لم يدل على حدث ونسبة الى موضوع وزمان تلك النسبة

المستفاد

وهو الاظهر بالنظر الى القيمة لان مقتضى ظاهر السوق
رجوعه لا ضارب الا ان الشايع المتبادر من مثل هذا
القول اعني ما دل الموصول والشايع في النفي لم يدل
اولا يدل ولهذا رجع جعل ما موصولة على جعلها نافية
فيه فيما نسب اليه نفس من الخواص وليس في قوله و
نسبة الى موضوع تكرار لا اعتبار النسبة في مفهوم
الحدث حيث قال ما قام بشئ كما ذكر في شرح المطالع
لا يلزم من الدلالة على ما يصدق عليه الحدث الدلالة
على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم
الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة تكرار
النسبة في مفهوم الفعل وانما قال ونسبة الى موضوع و
لم يقل الى شئ ليعلم ان مدلول الفعل النسبة بطريق القيام
لا بطريق الوقوع ولا يحق ان المراد بالنسبة الاستنباط
لما هو فعل المتكلم وما ينبغي ان ينبه عليه انه لم يراع
التوقيت في ذكر التنبهات والالتفات هذا التنبه على
ما تقدم لتقدم متعلقة ولو كان بصدق تقديم ما يتفق
بالاخر من تحقيق معنى الحقيق واخواته لنقم كثيرا من
التنبهات الآتية على هذا التنبه وما يليه تأمل
التنبه السادس هذا وقوله ومنه يعلم مقطوف
على محذوف اي يتبين ومنه يعلم وليس مقطوفا
على قوله وقد عرفت من الفرق وما يماند لم يبق ليتم

والمراد بالموضوع ما يحصل منه الحدث
او الموضوع الذي يعاين المحل
من مصاديقه

الفصل

الفصل بقوله السادس او اكثر ولا على قوله السادس
هذا لعدم مقام الوصل وليس المقدر منه يعلم امور
مما سبق ادلا وجه لكونه في التنبه السادس وجعل دليله
على ان ليس الخبر لقوله السادس ما بعده والا لم يصح القطف
وهم والفرق المتفاد من سابق الكلام الفرق بين
قسم من اسم الجنس وعلم الجنس لانه الذي بين لا مطلق
اسم الجنس وقد بين فليجمل قوله اسم الجنس على ما هو
المعهود سابقا ولا يتجه عليه شئ لانه علم الفرق المذكور
غاياته ان علم الفرق بين المصنوع وبينه ايضا كسجانه و
تسبيح الا انه لم يبينه عليه اكتفاء بما في التنبه السادس
من اشتراك العلة والا وجه ان المراد باسم الجنس مطلق
اسم الجنس وان لم يسبق اعتمادا على اشتراك مفهومه و
المعنى علم الفرق بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس فان
علم الجنس كما سانه لمعين بوجه مشهور والمراد بوجه
ذاته وحقيقته لا كما سانه في استعماله في الالفاظ بما يقابل
الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بوجهه وما
دنه لان اسامته مجموع مادته وصورة وضع لمعين والمراد
بالوضع لمعين انه وضع لشيء باعتبار تعيينه وعلى وجه
يستفاد من تعقله من اللفظ تعقل التعيين واما ان التعيين
داخل في مفهوم اللفظ جز مفهوم علم الجنس لا بدله من
دليل كما ان ما افيد انه خارج عن المدلول مقين معه لا بدله

ط ومنه بوجهه للجنس الحق

من دليل وقد علم ان اسم الجنس كاسد واشتال من
المصدر وغيره وضع لغير معنى من حيث جعل مدلوله
له مجرد الذات او الحدث لا معنى له جعل مدلوله مجرد
الذات او الحدث عدم التعيين معتبرا معه كما يفيد
ما سمعت في حل قوله وضع للمعين بل بمعنى غير معتبر معه
التعيين يدل عليه قوله ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
اللام واللام التناقص من دخول اللام على اسم الجنس
وانما قال وهو معنى فيه اشارة الى ان المراد بغير التعيين ليس
مالا تعين له في نفس الامر اصلا فلا يمكن ان يصير مالا تعين
له اصلا مقصودا بوضع اللفظ ومقصودا بالاقادة اولا
انه معنى غير مستقل ويستفاد من ظاهر قوله ثم جاء التعيين الى
انه بصدده الفرق بين مطلق اسم الجنس معرفا باللام او مجردا
والا ففي الفرق بين اسم الجنس القيد المعرف باللام وعلم
الجنس ولما قال من اللام اشارة الى ان الاضافة وخيلة
في تعريف الجنس واصطلاح العهد وهي في الجنس ملحقه باللام
على ما تقر في موضعه واعلم ان هذا الفرق انما يحتاج اليه
على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية فقط واما
من جعل موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهي المعنى
بالفرد المنشئ واختاره العلامة الثالثة المحقق التفتازاني
تبعاً للشيخ الرضي فلا يحتاج اليه التنبيه التابع هذا
قد عرفت ان الحرف يدل على معنى في غيره يعقل بانضمام
ذلك

منه في الكلام

ولا يمكن

ذلك الغرض اليه واذا كان تعقله الا بانضمام ذلك المعنى
اليه فلا يتعين معناه عند السامع الا بانضمام معناه
وتعيينه لما هو فيه قد عرفت ان الموصول يدل على معنى
مستقل تعينه عند السامع بقرينة مضمون الصلة
وهي معنى في الموصول فظهر ان حال الموصول في
التعيين على عكس حال الحرف بناء على ما بينه بقوله
فان الحرف يدل على معنى في غيره معقول باعتبار و
تخصه وتعيينه على اي بذلك الذي في معنى الحرف
معنى فيه تعينه عند السامع متعلق بما هو معنى فيه
والموصول بهم اصطلاحا حاسب جعل النجاة لهم
الموصول ولهم الاشارة اولفة عند السامع متعلق بهم
او بما بعده من قوله يتعين بما هو معنى فيه فليس عليه
اشارة الى ان التعيين بمعنى فيه مقصور على السامع
اذا تكلم لا يجب ان يعينه في نفسه بالصلة بل لو
جهرل بتعيينه بالصلة وعلم المخاطب تعينه به لصح ان
يذكر الموصول بهذه الصلة اذا الموصول موضوع بما علم
المخاطب بالصلة وفي بعض النسخ بمعنى فيه وتوضيحه
ان الصلة بمعنى في الموصول اذا الصلة انما تتم بربطها
بالموصول وهذا معنى اشتراط العايد ونقل ذلك
الربط يتوقف على تعقل الموصول والصلة من حيث
انها صلة معنى غير مستقل بالمفرومية انما يتعقل بتعقل

منه في الكلام
منه في الكلام
منه في الكلام

منه في الكلام

الموصول لكن من حيث انه بهم لأجبت انه متعين
والالادان فقد ظهر لا يرجح لفظ المبرم في كلامه فأنزل
جلبه وأياك ان تحمل قوله يتعين بمعنى حاصل في
الموصول قائم به كما يؤيد اليه العراء عن تدقيق النظر
وعدم التنبيه لتوقف الصلة على الموصول فأعترض
عليه بما ذكرناه انه يتبادر الى الفهم من ظاهر هذا الكلام
ان معنى الحرف حاصل في متعلقه قائم به كما ان معنى
الموصول محل لفهون الصلة وهو فاسد لا تتقاضيه ههنا
الاستفهام ويعتذر بما ذكرناه ان الظاهر متروك لعل
ما يترك اليه الظاهر ان الحرف ما يدل على معنى حاصل
في الغير بمعنى انه يتقبل الغير والموصول يتعين بما
هو معنى فيه بمعنى انه يتعين بمعنى حاصل في الموصول
قائم به فان قول الاعراض هو ان الاقبال على هذا
الاعتدال كيف ولا يثبت به ان حال الموصول عكس
حال الحرف على ان الاعراض مندفع بان ههنا الاستفهام
تدل على مطلوبية النسبة وهو معنى فيها قائم بها وكيف
لا وسيط المص بان الحرف تدل على معنى باعتبار
كونه ثابتا للغير فلو لم يكن معنى ههنا الاستفهام قائما
بالغير الذي هو ما دخلت عليه لم يتم كلامه ويؤيد
ان معنى الحرف رة للملاحظة الغير والمرادة لا يكون الا
صفاته فظهر لك 2 توجيه ثالث وهو ان معنى كلامه

الموصول

حرفه ابو الفتح

ان الحرف يتعين معناه بشئ قائم به ذلك المعنى ومعنى
الموصول يتعين بشئ قام بمعنى الموصول لكن لم
تحمل العبارة عليه لان كون الحرف تدل على معنى في
الغير قد اشتهر في عدم الاستقلال وقد بينه المص
انفا به فحملنا العبارة عليه انسب بالمقام وبما اشتهر
بين الا نام ووافق بكونه معلوما مسبقا للكلام ولا
يحقق عليك ان هذا التنبيه شديد الايضاح بالتنبيه
الاول بحيث يكاد ان يكون الفصل بينهما خطأ في
النظر الاول التنبيه الثاني هذا الفعل والحرف اى كل
فعل وكل حرف مشترك في لهما بدلان اى في الدلالة
لا في دلالة لهما اذ ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح ان يكون
مشتركا في لهما ففي العبارة مسامحة والعبارة الواضحة
في الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وذلك
المعنى في الحرف هو تمام معناه الذي هو معنى ملحوظ
من حيث انه حال المتعلق قد عرفت تفصيله وفي
الفعل هي النسبة المأخوذة على نحو معنى الحرف ومنه
الجهة لا يثبت له الغير اى لهذا المعنى على ما هو المتبادر
اذ اثبات الشئ للشئ فرع ملاحظة المثبت له بالا
ستقلال فلا يصح اثبات الشئ لما هو غير ملحوظ بالا
ستقلال وان لم يجمع ثبوت شئ له والمراد بالغير
غير هذا المعنى لا الغير المذكور على ما استفاد من الاعادة

المعنى

شأنه

في عبارة المعنى

معقاً ووجهه غير خفي وقد جعل العلامة من القنطرة
 في اقله الايمان بالاسم الظاهر دون المضمرة تنبها على
 ان المراد غير سابق ولو قال لا يثبت له شيء لكان اظهر
 والمراد قليل النفي لا نفى القليل لا يوجب الى التكلف
 الغير القليل فامتنع الجز عنهما كما قال النحاة اذ كونه
 للفظ فخر عنه عبارة عن كونه معناه اثبت له شيء
 وهنا الجائز احدها ان الدلالة على معنى باعتبار كونه
 ثابتاً للغير تجامع اثبات الغير له كما في اسم الفاعل
 الدال على النسبة الا ان يتكلف ويقال الدلالة على معنى
 باعتبار كونه ثابتاً للغير على وجه لم يصح للمعنى مع غيره
 كونه واحد يقتضيه الامتناع وفي اسم الفاعل صار
 مجموع الحدث والذات والنسبة بمنزلة شيء واحد شدة
 امتزاجها بحيث لا يلتفت فيه النفس الى النسبة
 قصداً على كون اسم الفاعل مثبلاً بمتنوع كل اسم فاعل
 له موصوف مقداراً ومدكور كما حققه موضعه و
 ثابته ان اعتبار كونه الشيء ثابتاً للغير لا يمنع اثبات
 الشيء له الا يرى انه اعتبر ثبوت معنى الضرب في قولك
 اعجنه ضرب زيد ومع ذلك اثبت له الاعجاب فلما
 ذامنع الدلالة باعتبار الثبوت للغير عن ذلك وهذا
 البحث مندفع بحمل الثبوت للغير على عدم الاستقلال
 كما مر على ان لنا ان نقول لم يعتبر في مقام اثبات الاعجاب

رابعة

البيان في معنى الثبوت للغير

له ثبوت للغير بعد اعتبار اثبات الاعجاب له ثبوت للغير
 لتخصيص المثبت له بذلك الاعتبار والمعنى القطع
 الحرف ليس لها مقام مجرد عن الثبوت للغير وثالثها
 ان امتناع اثبات الغير لذلك المعنى لا يفيد امتناع
 الجز عن الفعل انما يفيد لو لم يكن في الفعل معنى عاد
 عن هذا الاعتبار وفيه الزمان فيلحق عنه ولا يخلص
 عنه الا بان يترك ما هو المنادى من العبارة من رجوع
 ضمير في قوله فلا يثبت له الى المعنى المذكور وبحمل العبارة
 على انه من هذه الجهة لا يثبت لدلولها الغير ونحن نبين
 ذلك بانه في الحرف ظاهر ووجهه في الفعل انه لا يمكن
 الاثبات للمعنى ولا التمام معناه الداخل فيه ذلك المعنى
 من غير امتزاج كما في مفهوم اسم الفاعل ولا الحدث والزمان
 لان اعتبار كونه الشيء ثابتاً للغير اذا كان مقصوداً بالافادة
 يمنع في هذه الحالة اثبات شيء اخر له وابعاً ان الاسناد
 اليها يمنع ولا اختصاص للامتناع بالاخبار فلا وجه
 لتخصيص المعنى وليس لك ان تريد بالجزء عنها مطلق
 الاسناد اذ لا يثبت امتناعه انه لا يثبت له شيء الا ان يريد
 بالا ثبات ايضا مطلق النسبة فيكون في ارتكاب التكلف
 متجاوزاً حد القصف وخامسها الاول ان يقال ومنه
 الجهة يثبت امتناع الجز عنهما لا يخص في اثبات شيء
 لمعناها بل يمكن نفي شيء عنه الا ان يراد بقوله ومنه

جواب لو لم يكن له ثبوت في قولك انما يفيد فيما مر

اربعه انما يفيد

ولا المجموع معانية كملته معاً

حيث كان فامتنع الجز عنهما ولا يقال في منع الجز عنهما

ولو كان تاماً لكانت الدلالة على عدم الاستقلال

الجهة لا يثبت نفيها ولا اثباتا وسادسها ان الدليل
 لا يثبت الامتناع الحكم على مدلولها ومع ذلك جاز
 الخبر عنها باثبات شيء لانفسها بان يقال ضرب
 فعل ماضى او ثلاثة ومن حرف جر الى غير ذلك قيل
 في مقام التقصى عن هذا البحث ان المراد بامتناع الخبر
 عنها استعمالين في معناها وهذا التقصى هو المظهر
 وقد صرح به بعض النحاة ووجه ترك تقييد الحكم
 بظهور ان جميع الالفاظ افعالا كانت او حرفا واسماء
 مساوية الاقدام في صحة الحكم عليها بل مستعملات
 او مهملات قبل بل لا حاجة في تفصيل الحكم لاهذا
 التقييد لما يحتاج اليه لو كانت هذه الالفاظ مرادها
 انفسها حروفا وافعالا وهو ممنوع بل الظاهر ان كونها
 افعالا وحروفا حين قصد معانيها الموضوع هي لها او
 قصد ما يتفرع عليها كالجارات والجوابان بل هو منظور
 فيها آيا الاول فلانة إما كون الحكم قاصرا او باطلا لانه
 ان اراد بالمعنى في قوله حين استعمالها في معناها المعنى
 الموضوع وهو المتبادر اطلاق المعنى كما خرج به بعض
 المحققين في شرح الرسالة التمشية في الموجهات لزوم جوارات اراد
 الامر الاول لانه لم يشتمل امتناع الحكم على ما قل مرادها
 به ضرب شديد او امتناع الحكم على مرادها معنى
 على وان اراد الاغم يلزم الامر الثاني لانه لا يمنع على ضرب

وقد صرح بعض النحاة ان وجه ترك تقييد الحكم
 بظهور ان جميع الالفاظ

الا ان اراد بالمعنى المعنى الاغم ان
 للموضوع الجواز

لا بد من بيان
 ان وجه ترك تقييد الحكم بظهور

مراد به الضرب واما الثاني فلانة بعد تسليم ان هذه
 تنصرف بالفعلية والحرفية اذ لم يستعمل في الموضوع
 له او ما يتفرع عليه لا يمنع ذلك ان يشتمل الحكم على
 الفعل والحرف بامتناع الخبر عنها لان عنوان الحكم لا
 يجب ان يكون وصفا للأفراد حين الحكم ولا حين ثبوت
 الحكم الا ان يقتصر عرقه فهذا تقييد آخر فلا يكون وليلا
 على عدم الاحتياج الى هذا التقييد الا ان يقال الاولوية
 ظاهر وقد يجاب عنه بان الافعال والحروف باعتبار
 انفسها اسما بل اعلما والمراد باعتبار الخبر عنها
 من حيث انها افعال وحروف وكيف لا وكثير من الالفاظ
 افعال واسماء او حروف واسماء واختار العلامة الثانية
 المحقق قدس سره ووجه بان الالفاظ الموضوع للمعاني
 موضوعات لانفسها وضعا صريحا ولم يقصد وضع المعنى
 الضمني له فذكر في شرحه ان الوضع حين قال عينت ضرب
 للمعنى الفلانة فقد ذكر واراد نفسه وبذلك الارادة
 صار متقينا لنفسه في ضمن وضعه لمعناه عنه
 لنفسه وفيه لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوى
 موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع
 فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني الوضع المتفضل
 فانه لو وضع الالفاظ للمعاني لم يكن الثقات الى شان
 الالفاظ فلا احتياج الى البحث والتفتيش عن احوالها بعد

فيكون الحكم على الالفاظ ايضا
 فيلزم امتناع الحكم على الالفاظ بامتناع خبرها



تلك الائمة مع ان عدد هم اكثر من عدد القابيلين
باسمية هذه الالفاظ وبعد وضوح الحال انظر الى
من قال وما لم قال في رد قال واحدا لله على الحماية
عن مثل هذا المقال والهداية في مقام الضلال
التنبية التاسع هو هذا وقصد بذلك امرين احدهما
ازالة توهم ان لا يكون الحدث المتغير في مفهوم الفعل
كلما اذ قد يندلج شخص ولا تقدم بالشخص للحدث
شخص فقد شخص الحدث في مفهومه وتاثيرها تحقيق
ان يتجرب دون الحرف والمراد بقوله والفعل مدلوله بعض
مدلوله او الفعل لغة اعم للحدث واللام للمحدث
بخصه بما هو المتغير في مفهومه وح يحتاج لا حيز من
التكلف في الضمير الراجع اليه في قوله فيجرب دون
الحرف وتبين بان لا يمنع نفس تصور من وقوع
الشركة فيه انة وجه اعتبار مفهومه فديتحقق في ذوات
متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في
متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة
والمراد بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف
عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة
لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون
مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار
بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

واحدة وفيه نظرا واثار الى تحقيق التحق كما في قد
يعلم انه وبما قررنا ان المقصود بيان نسبة الفعل
للخاص ليس لان المتغير في مفهومه الشخص
وليس المقصود بيان انه يصح نسبة الاشياء انفعما
افيد ان تحقق انفعال من ذوات متعددة لا يتلزم صحة
نسبة الخاص منه بل لا بد من اثبات الاستقلال لمفهومه
ولتلك الذوات ايضا لا يرى ان معنى الحرف يتحقق
في امور ولا نسبة معنى الحرف ولا اليه ووجه تفرع قوله
ينجرب عما سبق مع ان صحة الاخبارية فرع الاستقلال انة
كلية المفهوم يستحب الاستقلال اذ ليس لتلك
غير مستقل ومعا الحرف كلها جزئيات ووجه
تفرع قوله وفي الحرف ان يتكلف ويعتبر في قوله الفعل
مدلوله كل مستقل له دون الحرف وانما لم يجز بالحرف
اذ تحصيل مفهومه ونقته انما هو بما يحصل له و
يثبت له فلا يعقل اثباته لغيره لانه اثبات لغيره فرع
ان يكون تحصيله بنفسه فقوله بما يحصل له بيا للواقع
لا مدخل له في القليل وفي هذا الدليل بعض المباحث
السابقة في التنبية السابق نتذكر واعلم اننا حملنا ما
ذكر في التنبية الثامن من وجه قدم الاخبار عن الفعل
والحرف وما ذكر في هذا التنبية من وجه عدم الاخبار
بالحرف ووجه الاخبار بالفعل على ما هو التحقيق للمشهود

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

ان كان الالف في قوله لا يتحقق في ذوات متعددة فلو كان المتغير في مفهومه جزيا لم يتحقق في متعددا صكاً والاقام الواحد بالشخص بذوات متعددة والامر بالتحقق في ذوات متعددة القيام بها لا الاصف عليها يدل عليه قوله فيجرب شبهة لا خاص منه في ان نسبة لا خاص منه ليس لا اعتبار حدث خاص فيه حتى يكون مدلوله شخصاً بل لا اعتباراً في نسبة لا خاص واثار بكله فدل على جزئية الحكم اذ لا مالا يتحقق الا ذات

من ان عدم الاخبار عن الحرف وبه لعدم استقلاله و
عدم الاخبار عن معنى الفعل بما به لعدم استقلاله
وكذا عن جنس الذي هي النسبة وعدم الاخبار عن
الحدث لان النسبة اعتبار في مفهوم الفعل تمنع ان
يسند الى الحدث شيء ما احتمالا تكلفات كثيرة في
كلامه والذي يطمئن به القلب ان ما ذكر وجه آخر
لما هو المشهور وهو انما لم يتجر عن الفعل والحرف
لانها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يجبر
عنه اذ لا يثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للغير شيء
يل يثبت له شيء باعتبار كونه الغير ثابتا له فالأخبار
عنها يخالف ما هو المفروض من وضعها وهو افادة ثبوت
معناها للغير فامتنع الاخبار عنها ولم يصح في اللغة و
امتناع الفعل عن الحرف مع كونها متركيين في ان الغرض
من وضعها افادة ثبوت معناها للغير بان معنى الفعل
كل لا يتقين ثبوت ما يفيد لانه ثابت له بل
يحتمل غيره فيفيد الاخبار به بخلاف الحرف اذ يعين مفهوم
لما يثبت له ووضعها لخصوص معنى يتقين ثبوتها
ثبت له فيلغوا الاخبار به فلذلك يجبر بالفعل من
الحرف ورجح لا يجعل هذا التبيين لبيان امرين بل لبيان
ان الفعل يجبر به دون الحرف مع اشتراكهما في اللات على
المعنى باعتبار الثبوت للغير التبيين العاشر هو هذا
ضمير

لاحاق هو المشهور

ضمير الغائب اي تحقيق مفهومه نظر هل هو مو
ضوع لجميع جزئيات مفهوم ما تقدم ذكره سواء كان
جزئيات حقيقات او اضافية كما يقتضيه كثرة رجوع
الى المفردات الكلية المقدم ذكرها وهي بعد القول
بالتجوز او موضوع جزئيات تخصه لمفهوم ما تقدم
ذكره بناء على ان ما عداها من الضمائر موضوع للتخصص
ونظم كل طائفة في سلك معنى اخر اذ نوع واحد
حكم واحد من الامور المهمة التي قلما يتجاوزها ائمة
العربية وكذا في كلية اي في الجملة وهو اذ كان واجعا
الى الكلي نظر لانه يجوز ان يكون موضوعا لغيره كليا
وان يكون مجازا فيه فلا يكون كليا وفي بعض النسخ
وكليته وشخصيته نظر لانه انصافه بكلا الوصفين بناء
على رجوعه الى الشخص تارة والى الكلي تارة اخرى
لان كليته دائره بين الوجود والعدم اذ كليته وشخصيته
اذ كان واجعا الى الكلي نظر واليه ذهب سيد المحققين
قدس سره فيما سبب اليه من الحواشي حيث قال اي اذا
كان المرجوع اليه شخصا فلا بحث بجزئيته واما اذا كان
المرجع اليه كليا عاما فففي كليته وجزئيته وما ذكرنا
انصاف مقصوده قدس سره من هذه الحاشية وظهر بطلان
ما ذكره من وجه البحث ان الكلي المذكور من حيث انه شخص
في ذهنه يذكور سابقا هل هو جزئ او لا اذ لا ينبغي ان
يكون

تبعه
الاول

كليته

او كان راجعا الى الكلي او الى الجزئي فاما
المرجع مجازا الى الكلي وحققة في الجزئي
او بالحق

معنى في كليته الرابع الى الكلي نظر
وليس في الرابع الى الجزئي نظر لانه جزئي
ولكن كليته عام وجزئياته خاصة فلا بد من
استعمال كليته في كليته وجزئياته في جزئياته
او ليس بجزئي حقيقة بل كليته حقيقة
فلا بد من استعمال كليته في كليته وجزئياته في جزئياته

او ليس بجزئي حقيقة بل كليته حقيقة
فلا بد من استعمال كليته في كليته وجزئياته في جزئياته
او ليس بجزئي حقيقة بل كليته حقيقة
فلا بد من استعمال كليته في كليته وجزئياته في جزئياته

عطف على المكان في كتب العربية

جواب ما فرغ من تصنيف

عليه ولما كان هذا فرقاً بديعاً اقرب الى الفهم مما
 اشتهر حضيضه بذكره فقال ذو وفوق مفهومهما بمعنى
 صاحب وعلا والمعتبر في الكلية الموضوع له فيها
 داخلان في قسم ما مدلوله كلي ابدأ وان كانا لا يستعملان
 في بعض الاوقات الا جزئيين حقيقيين كما اذا قيل
 زيد ذو المال فيجعل اضافة ذو للعهد وانما جعلنا
 قوله جزئيين بمعنى ما هو بمنزلة المضاف للمعتبر في الكلية
 والجزئية الوضع الافرادى ولناصح جعل ذو وفوق كلية
 والظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئيين الا انه
 نبه على المستعمل جزئياً لا يكون الا جزئياً ولا يجمع بين
 الكلية والجزئية في الاستعمال ازالة ما عساه يتوهم
 متوهم ان ذو وفوق قد يكون كلياً وجزئياً اذا استعمل في
 جزئى بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل في العهد
 ايضا موضوع له الا ان المعبر هو الموضوع له بالوضع الافرادى
 وبما نوردنا لك كلامه اندفع امور احدها ان ذو قد يستعمل
 في الكلى نحو جائز رجل ذو مال واستقيت في دفعه عما قيل
 ان المراد بالجزئية الاضافة لانه مع بعده عن الفهم سيما
 قد قيل به الكلى الحقيقي يرد عليه ان استعمالها جزئيين
 لا يوجب عدم كليتها حتى يدفع ذلك الوهم وما ذكرناه
 لا يستعملان جزئيين اصلاً لان استعمالها ابتداءً في الموضوع
 له وعرضاً لمفهوم لهذا الكلى بعد فهم منها في الاضافة
 فيكون



وثالثها ما افيد ان عدم استعمالها الا جزئيين يستلزم
 كونها مجازين لا حقيقة لهما فينبغي ان لا يشتهر و
 جود المجاز بدون الحقيقة كما لا يشتهر بها ولا يحتاج
 ان يثبتك في انبات المجاز بلا حقيقة لا امثلة نادرة
 ورابعها ان قوله لعروض الاضافة لا يثبت انها لا يستعملان
 الا جزئيين حقيقيين لان الاضافة لا يستلزم شخص
 المضاف وخامسها ان قوله لا يستعملان الا جزئيين
 بناءً على قوله فلا يكونان جزئيين وقوله فلا يكونان
 جزئيين بمقتضى ظاهر السوق لا بمعنى فلا يكون ذو وفوق
 جزئيين لانه اذا كان ملائماً لوصفها سابقاً بالكلية
 لكن وصف مفهومهما بها وكأنه اعتمد في هذا التعريف
 على اشتها ان اتصاف المعنى بالكلية مستتبع لاتصاف
 اللفظ بها بالعرض وجعل الضمير لمفهومهما يقع عن هذا
 التوجيه الا انه خلاف السوق ولا ينبغي ان يجعل
 هذا التنبه لبيان ان لفظ ذو وفوق بناءً على استعمالها
 في الجزئى لا يسمى جزئياً لانه يقع عنه ح التنبه الثاني
 عشر لا يربك اى لا يوقعك في الرينة تعا والافاظ
 وتناوبها اى وقوع بعضها مكان بعض كما بالتحوز
 او بمقتضى الوضع التركي فيجعل الكلى المستعمل في الجزئى
 جزئياً والفعل المستعمل في المعنى الاسم اسماً واسم الاشارة

على ارادة معنى قد يكون ذو وفوق جزئيين

بمعنى التوجيه
 اما خبر لقوله وقوله فلا يكونان اى فيكون قوله بمقتضى الظاهر
 حالاً وقيداً وكذا سائر اقواله
 اما خبر لقوله فيكون فيكون اى احوالاً

واما ان كان على صفة اعمى يتبين الوجه الدرك
 اى ان يكون قوله وقوله



المستعمل في الكل بمجازاً كلياً اذا لمعتبر الوضع الا فرادى
ولم يند جعلنا ذوو فوق كليين فهذا التبيين بمنزلة
الدليل على التبيين السابق وما افيدانه يحتمل ان يكون
للمنع عن الوقوع ظن اتحاد المعنى محتملاً اذا الوقوع ^{من وقوع} ^{از وقوع}
ظن اتحاد المعنى مطلقاً غير ممنوع وفي ظنه وضعاً
لا يدفعه قوله اذا لمعتبر الوضع ^{تم الرسالة الوضعية}

رسالة وضعية لقاضيه
رسالة وضعية لقاضيه

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فائقة على مقدمة ونقسم وخاتمة المقدمة اللفظ قد وضع لشخص بعينه وقد وضع
باعتبار اسما عام وذلك بان يعقل اسم مشترك بين الشخصين ثم يقال هذا اللفظ موضع لكل واحد
من الشخصين بخصوصه بحيث لا يفهم ولا يفاو به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل الواضح ذلك المشترك آله للوضع لا الموضوع فالوضع كلي والموضوع له شخص وذلك
فانه هذا مثلاً موضع وسماء المشار اليه الشخص بحيث لا يقبل الشركة تنبيه ما هو في هذا القبيل
لا يفيد الشخص الا بقرينة معينة لا تتواء نسبة الوضع الى المستندات التقسيم اللفظ مدلوله
اما كل او شخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهم ما وذلك
اما لا يتغير من طرف الذات هو المشتق او يتغير من طرف الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع اما شخص او كلي
والاول العلم والثاني اما ان يكون معنى في غيره ويتعلق بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف والاولا في القرينة ان كانت
في الخطاب في ضمير وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول
لأنما تامة تستعمل على قسمين الاول الثلاثة مشتركة في ان مدلولاتها ليست مساوية في غيرها
ولكنها تختلف بالغير في اسماء الاحرف الثلاثة الاشارة العقلية لا تفيد الشخص فان
تفيد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخط والحس فلذلك كانا جزئيين وهذا